

عزّة

في عيون طلال أبوغزاله



عزّة

في عيون طلال أبوغزاله

الفهرس

7 المقدمة

8 مقالات 2025

- 8 الرهانات المتكررة – الفاشلة للقضاء على الحق الفلسطيني
- 10 أجندة صهيونية شريرة
- 11 البابا فرنسيس.. صوت الإنسانية في وجه الإبادة
- 12 غزة.. وعبثية الأمم
- 14 محكمة العدل الدولية تملك من الشواهد والحقائق ما يكفي للتحرك
- 15 جنوب أفريقيا... نموذج للصدوم أمام الضغوط الدولية
- 16 خطة ترامب لغزة – تهديد وجودي للأردن
- 17 مواقف ملكية ثابتة في رفض مخططات التهجير والتصفية وتأكيد الثوابت الأردنية
- 19 إسرائيل تخنق غزة والعالم يتفرج.. متى تتحرك العدالة الدولية؟
- 20 جرائم اليوم تنذر بنهاية الاحتلال
- 21 فلسطين قضية يعيشها الأردنيون – من كل الأصول والمنابت- بكل جوارحهم
- 23 هل تعي منظومة المفاهيم أيها ”الكيان“
- 24 صوت اليمن لا يخبو حين تستغيث فلسطين
- 25 غزة تواجه المجاعة والخذلان
- 26 ”لماذا يكرهوننا“ .. تزوير الحقيقة لا يصمد أمام الجريمة المكشوفة
- 28 ”إبادة جماعية وحشية – فشل القانون الدولي في غزة“
- 31 الذاكرة الجمعية للعقل الفلسطيني نبض حي في شرايين شعب أبي
- 32 العدل الدولية.. أمل للضمانر الحية
- 33 غزة المجوعة.. حين تتحول الإبادة إلى أزمة غذاء
- 35 غزة... حيث تنتصر القلة المؤمنة على شهوة القتل وآلة الإبادة
- 36 مؤامرة الحزام الأمني.. قضم للأرض ومحو للوجود
- 39 نقطة تحول في المسألة القانونية في فلسطين

- 41 إطلاق الإمكانات الوطنية الاقتصادية في ظل المقاطعة
- 42 التضليل الإسرائيلي ضد الأونروا.. الصراخ على قدر الألم
- 43 فلسطين. مات الكبار ولم ينسى الصغار
- 44 نحو إفشال المشروع الصهيوني
- 45 هل من مبرر للاعتراض على حق الشعب الفلسطيني في التحرر؛ شعبا ودولة؟
- 47 التعويض وحق العودة لا يتعارضان
- 49 المر الأمن كلمة يراد بها التهجير ومحو الوجود الفلسطيني
- 54 التزام البرازيل الدائم بالقضية الفلسطينية.. إرث من التضامن
- 56 قرار مجلس الأمن.. لحظة محورية في الدبلوماسية الدولية
- 57 الوزير الصراف نطق بضميره العروبي الإنساني وكشف خطط الاحتلال مبكرا
- 59 الاعتراف المتزايد بدولة فلسطين تطويق للكيان ومن يدعمه
- 60 الأونروا وحق العودة
- 61 الحرب الوحشية على قطاع غزة: علامات التآكل الداخلي في الكيان المحتل
- 62 تواطؤ دولي في وجه حرب الإبادة الإسرائيلية ومسؤولية المجتمع الدولي في وقفها فوراً ..
- 64 حقائق مراحل تحرير فلسطين
- 66 صمود غزة حكاية عن عزيمة البقاء والتحدي وروح البطولة والفداء
- 67 قرارات محكمة العدل.. تهنئة واجبة لفلسطين وأمتنا العربية
- 68 محاسبة المتواطئين في الإبادة الجماعية في غزة
- 70 العواقب الباهظة لحرب غزة: عبء لن يحتمله الكيان المحتل
- 71 الكيان وحلفاءه.. مساع خبيثة للقفز عن الهزيمة
- 72 الوجود الأبدي لفلسطين... صمود وسعي لا يلين
- 73 قراءة في اقتراح بايدن لوقف الحرب
- 74 قراءة في مآلات تحرك المحكمة الجنائية الدولية ضد قادة الكيان
- 76 حسابات خاطئة كاذبة: كيف وضعت الحرب الوحشية اقتصاد الكيان في أزمة عميقة ..
- 78 نسائم أمل متجدد بقرب العودة إلى فلسطين
- 79 العدالة الدولية في مواجهة الحماية الغربية للكيان
- 81 إنهاء الاحتلال: قرار دولي تاريخي ملزم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره
- 82 رسالتي إلى فلسطين كانت وستظل: العلم
- 84 المقاومة.. قصة نصر أفاض الاعداء
- 85 تصعيد نتنياهو: مقامرة خطيرة بمستقبل المنطقة
- 86 جلالة الملك يعتلي منصة الأمم المتحدة محذرا

88 نتنياهو، المغرور والخاسر
89 أسئلة مشرعة حول الالتزام بالعدالة الجنائية الدولية في مواجهة جرائم الكيان
90 التداعيات الخطيرة للفشل في محاسبة الكيان الصهيوني
91 أموس هوكستين.. تعزيز مصالح الكيان تحت ستار الوساطة
92 بين ادعاءات تحقيق السلام ودعم الاحتلال
94 فلسطين: محور العدالة العالمية وقضية الشعوب الحرة
95 نتنياهو: استراتيجية معيبة تخفيها أوهام النصر
96 إلا وطني – فلسطين عيني ولبنان الأخرى
98 الجيش الإسرائيلي في أزمة داخلية ومعارضة
99 الرواية الصهيونية تنهار
101 أمريكا بين الدفاع عن إسرائيل والاستعداد لمواجهة الصين
102 حظر الأونروا تهديد للشرعية الدولية
103 قرار الجنائية الدولية خطوة تاريخية نحو العدالة
104 ماذا تعني إعادة انتخاب ترامب لفلسطين
105 مواجهة مخططات المجرم نتنياهو بشأن الضفة الغربية
107 الأزمات الداخلية والخارجية ودلالاتها على المشروع الصهيوني
108 القضية الفلسطينية اختبار لضمير العالم
110 تصريحات عميحي إيلياهو.. أزمة أخلاقية وقانونية دولية
111 جنوب أفريقيا – أسد بين الأمم
113 مخطط إسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية: تهديد للحقوق ونهاية لفرص السلام ...
114 معركة عدالة غزة تكتسب زخماً مع استفاقة دافعي الضرائب الأمريكيين

116 مقالات 2023

116 المقاومة: نضال الكرامة والحرية في وجه ظلم الاحتلال
117 غزة تدفع باتجاه تقدير أعمق للواقع الفلسطيني
119 فلسطين في قلوب 30 مليون فلسطيني في الشتات ما حصل في 7 أكتوبر هو حق الدفاع الفلسطيني عن النفس
124 تجاه 75 عاماً من الاضطهاد صراعات داخلية وتداعيات عالمية: تحديات إدارة بايدن
125 في أعقاب العدوان الوحشي على غزة
128 السيرة الذاتية للدكتور طلال أبوغزاله

المقدمة

منذ السابع من أكتوبر 2023، والعالم بأسره يقف أمام لحظة فارقة في التاريخ الفلسطيني. لحظة لا يمكن قراءتها بمعزل عن سياق طويل من الظلم، والاحتلال، والاضطهاد المستمر منذ أكثر من خمسة وسبعين عاماً.

في مقالاتي التي يضمها هذا الكتاب، حاولت أن أقدم موقفاً صادقاً، عقلانياً، وإنسانياً تجاه ما تتعرض له غزة من عدوان ممنهج، يمارسه الاحتلال الصهيوني بلا رادع، ليس فقط ضد أبناء غزة، بل ضد كل أبناء الشعب الفلسطيني، في كل مكان.

لم يكن حديثي يوماً من منطلق الانفعال، بل من منطلق الواجب الأخلاقي تجاه أمة تتعرض للتنكيل والتمييز العنصري، على مرأى ومسمع من عالم يدعي الدفاع عن حقوق الإنسان.

في هذه المقالات، استحضرت تجربة جنوب إفريقيا في نضالها الطويل ضد نظام الفصل العنصري، وكيف وقفت اليوم إلى جانب أهل غزة بشجاعة ووضوح. كانت تلك المقارنة ضرورية، لأن ما يعيشه الفلسطينيون، لا سيما في غزة، يتجاوز كل أشكال الاضطهاد المعروفة في التاريخ الحديث. الاحتلال الصهيوني لم يكتفِ باغتصاب الأرض، بل عمل بوحشية على إذلال الإنسان، وتدمير كل مقومات الحياة، وشيطة الضحية.

إن ما جرى ويجري في غزة ليس مجرد صراع، بل هو اختبار للضمير العالمي، ولقدرة الشعوب والمؤسسات على التمييز بين المحتل والمقاوم، بين الجلاذ والضحية.

هذا الكتاب هو توثيق لفكر وموقف، لا يدعي الحياد في مواجهة الجريمة، بل ينحاز بوضوح إلى الحق، والعدل، والكرامة.

طلال أبوغزاله

آب 2025

الرهانات المتكررة – الفاشلة للقضاء على الحق الفلسطيني

الغباء كما وصفه أينشتاين، هو تكرار المحاولة ذاتها مرة تلو أخرى وتوقع نتائج مختلفة.

تحضرني هذه الحكمة حينما أستعرض أكثر من قرن ونصف من تكرار المحاولات والمؤامرات، وإن بصيغ مختلفة، لاقتلاع الشعب الفلسطيني من وطنه، الذي عاش فيه أمنا مستقرا لآلاف السنين، على أمل الوصول لنتائج مختلفة، ولكن كل تلك المحاولات قد فشلت.

ورغم التكرار ظلت النتيجة ثابتة، وهي أن الشعب الفلسطيني عصي على الاستسلام، ثابت في أرضه، وأن جذوره غارقة في أعماق الأرض. وكلما اجتثت حروب الإبادة والإجرام بعد فروعها، أنبتت فروعاً أقوى وأثبت وأشد مناعة.

بدأت المؤامرات منذ أكثر من قرن ونصف. وتعددت الرهانات وتكررت رغم تكرار الفشل.

راهنوا بداية على إقناع العرب بأن هجرة اليهود، ضحايا الاضطهاد الأوروبي، إلى فلسطين ستجلب معها المال والخبرة لتعزيز التقدم والازدهار لمنفعة أهل البلاد. ولكن تلك الخدعة لم تمر، وسرعان ما تبين أن المخفي هو اقتلاع السكان واستعمار الأرض. وراهنوا على الحرب والتهجير والتطهير العرقي. وحاربوا وهجروا ونظفوا عرقياً أكثر من 80% من أرض فلسطين في حرب العام 1948. ولكن تلك المحاولة فشلت أيضاً. فمن بقي تحت الاحتلال تمسك بأرضه رغم كل أساليب القمع والاضطهاد. ومن أرغم على ترك أرضه ازداد تمسكا وإصرارا على العودة لوطنه جيلا بعد جيل.

تكررت الحروب ذاتها وتكررت النتائج ذاتها؛ بعد النكبة 1948، استمرت الهجمات على القرى الفلسطينية المتاخمة لحدود الأرض التي وقعت تحت الاحتلال، ونُسفت البيوت وقُتل أهلها ولم يرحلوا. وفي حرب السويس عام 1956 وقع قطاع غزة تحت الاحتلال وصمد. وفي عام 1967 شنت القوات الصهيونية حرباً على ثلاث جبهات: المصرية والسورية والأردنية وتمكنت خلال أيام من احتلال غزة مره أخرى وصحراء سيناء، والجولان السوري والضفة الغربية وبضمها القدس الشرقية.

ورغم ما ظن الصهاينة انه كان انتصارا الا انه لم ينجح في اغلاق الملف الفلسطيني. كما لم تنجح مئات المحاولات لترويع الفلسطينيين الذين صمدوا تحت الاحتلال وتعرضوا لممارسات الجيش الصهيوني وعصابات المستوطنين التي شملت مصادرة الاراضي وبناء المستعمرات الاستيطانية

وتدمير الاشجار ونسف البيوت والاعتقال العشوائي والتعذيب والتنكيل بالسجناء والمعتقلين، وكذلك القتل المباشر وتقطيع اوصال الارض وتقييد حركة الناس بالحواجز العسكرية والتفتيش المذل وبناء جدران العزل العنصري، ولكن كل ذلك لم يؤدِّ إلا إلى تعزيز قدرة وصلابة اهل الارض الفلسطينيين للتمسك بارضهم والصمود عليها ومقامه محتليها مهما كانت التضحيات.

لا يتسع هذا المقال لتلخيص تاريخ هذه القضية الوطنية المقدسة وما تعرضت له من مؤامرات وجرائم وسأنتقل للنتائج وللوقائع على الارض التي فرضت نفسها وخلقت حقائق جديدة لم تفلح معها المؤامرات التي شاركت فيها دول كثيرة عظمى وغير عظمى.

اهم الوقائع على الارض ان ما نتج عن موجات التنظيف العرقي المتلاحقة وحروب الإبادة ان عدد الفلسطينيين على ارض فلسطين يفوق عدد اليهود.

وان القمع والتنكيل ولّد مقاومه صلبه لم تفلح في القضاء عليها كل الحروب رغم التفوق العسكري والتكنولوجي والدعم المطلق من الكثير من دول الغرب ورغم فتح معظم ترسانات الأسلحة في العالم للعدو المحتل.

وها نحن اليوم نشهد هذه النهاية المشرفة لصمود اهلنا في غزة بعد حرب شرسة مدمره لم تلتزم بأدنى المبادئ القانونية أو الأخلاقية أو الإنسانية؛ حربا مارست الوحشية والإبادة بأبشع أشكالها، حرباً استمرت 471 يوماً دمرت غزة وقتلت وجرحت قرابة 155 ألف فلسطيني معظمهم من النساء والاطفال والمدنيين الأبرياء؛ حرباً جوعت وعطشت ودمرت المستشفيات والمدارس والجامعات والمصانع والمزارع، حرباً هجرت الملايين من موقع لآخر ليعيشوا في العراء دون ايواء من البرد في أقصى الظروف.

ومع كل ذلك خرج اهل غزة يحتفلون بالنصر والصمود ليقولوا للعالم باسره بأنهم لم ولن يستسلموا للبطش مهما كانت التضحيات. خرجوا يبحثون عن ما بقي لهم من متاع وسط ركام منازلهم ومن فقدوا من أهل وأحبة تحت أنقاض مساكنهم المدمرة. خرجوا ليعيدوا البناء وليعمقوا جذور صمودهم في قلب الأرض.

هذا الانتصار الذي حققه أبطال غزة هو من أهم دروس التاريخ التي تفيد بأن الحق لا يضيع ما دام له من يطالب به، وأن الظلم لن يجلب نصراً لظالم، مهما حظي به من دعم وما توفر له من وسائل القوة.

قد لا تكن هذه هي آخر محاولات العدو ولا آخر حروبه. وكذلك لن تكون آخر انتصارات أصحاب الحق.

أجندة صهيونية شريرة

عند التمعن في التاريخ، يتساءل المرء كيف سُمح للمآسي الإنسانية الرهيبة بالوقوع على مرأى ومسمع الجميع، كما جرى بتطهير الشعوب عرقياً بطرق وحشية. ومع ذلك، ها نحن اليوم في عصرنا الحديث، في مجتمع متحضر، نشهد جرائم مروعة تُرتكب ضد الشعب الفلسطيني الكريم. إبادة جماعية تحدث أمام أعيننا، وقد بدأ العالم أخيراً يستفيق على الطبيعة الحقيقية للنظام الصهيوني القمعي، واستهتاره التام بالحياة البشرية، مرتكباً جرائم لا يمكن تصورها ضد شعب بريء يقاوم الاحتلال بشجاعة.

لا يمكن وصف معاناة الفلسطينيين بكلمات، حيث يواصل هذا النظام الصهيوني الوحشي إطلاق العنان لترسانته العسكرية ضد شعب بريء. لقد أصبح استهداف النظام الصهيوني للمدارس والمستشفيات والصحفيين والنساء والأطفال معروفاً جيداً، ومن الواضح أن هذا النظام مصاب بالجنون والهوس، ويسعى لانتزاع أكبر قدر ممكن من الأراضي بقتل أولئك الذين لا يعتبرهم بشراً.

يقف العالم عاجزاً بينما يرتكب هذا النظام الوحشي جرائم حرب متكررة دون رادع. وسيسجل التاريخ نضال الشعب الفلسطيني الشجاع دفاعاً عن حقوقه المشروعة، وسيخلد في الذاكرة كرمز للمقاومة والصمود في وجه أعتى أنظمة القمع.

لا يقتصر الأمر على هذا الذبح الجماعي المروع، بل يتجاوزهُ إلى تنفيذ أجندة ممنهجة قائمة على القمع والعنف، مما يضع هذا النظام في مصاف الأنظمة الأكثر وحشية في التاريخ.

إضافة إلى ما سبق، هناك تقارير عن استخدام مقزز لجثث الفلسطينيين، حيث تم إنشاء بنك جلد وطني عام 1986. تشير التقارير إلى أن الصهاينة تعمدوا إخفاء جثث الأسرى الذين ماتوا نتيجة التعذيب، وقاموا بنزع جلودهم وتخزينها في الثلاجات. وقد وثقت العديد من وسائل الإعلام العربية والأوروبية هذه الممارسات، حيث استلمت العديد من العائلات الفلسطينية جثامين موتاهم وقد تم نزع جلودهم عمداً. كما وردت تقارير عن حالات أخرى لاستخراج أعضاء من جثث فلسطينية واستخدامها في عمليات جراحية لسنوات عديدة.

إضافة إلى ما سبق، يُذكر أن بنك الجلد هو الأكبر في العالم، حيث تعد دولة الاحتلال من الأسواق العالمية الرئيسية لتجارة الأعضاء البشرية. هذه المعلومة تبث الرعب في قلبي، ويجب أن يثير قلقاً بالغاً، خاصةً بالنظر إلى تردد مواطني هذا الكيان في التبرع بالأعضاء بسبب معتقداتهم الدينية.

يظهر هذا مرة أخرى طبيعة النظام الذي يتعامل معه العالم، والذي لا يسمح حتى للفلسطينيين أن يحزنوا على موتاهم بطريقة إنسانية. لقد وصل هذا المحتل الدنيء إلى مستوى من الوحشية يصعب حتى على أشد العقول انحرافاً تخيله؛ شر مطلق لا يمكن وصفه بالكلمات.

أناشد الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية وجميع أصدقاء فلسطين بالتدخل وتقديم الجناة إلى العدالة، حيث إن هذا الفعل يمثل انتهاكاً صارخاً لجميع المعايير الأخلاقية والإنسانية، ويشكل على أقل تقدير جريمة بشعة ضد الشعب الفلسطيني.

البابا فرنسيس.. صوت الإنسانية في وجه الإبادة

دائماً ما أنصت باهتمام لصوت قداسة بابا الفاتيكان، البابا فرنسيس، اسمعه-لا بل أراه- نابغاً من أعماق الضمير الإنساني في تطرقه للجرائم الوحشية التي يرتكبها الاحتلال الصهيوني في قطاع غزة.

البابا المجلد فرنسيس صعد نبرة انتقاداته في خطابه السنوي أمام الدبلوماسيين واصفاً الوضع الإنساني في القطاع بأنه خطر ومخزٍ للغاية، وأنه لا يمكن قبول تجمد الأطفال حتى الموت من البرد بسبب تدمير المستشفيات أو قصف شبكة الطاقة كما لا يمكن بأي حال من الأحوال قبول قصف المدنيين

وليست هذه هي المرة الأولى طبعاً، فقد اقترح البابا فرنسيس نهاية العام المنصرم في مقتطفات من كتابه الجديد التي نشرتها صحيفة "لا ستامبا" الإيطالية أن على المجتمع الدولي أن يدرس ما إذا كانت الحرب على القطاع تشكل إبادة جماعية للشعب الفلسطيني، وذلك في بعض أكثر انتقاداته صراحة حتى الآن لسلوك إسرائيل في حربها المستمرة منذ أكثر من عام.

ومجدداً وفي اليوم الـ 456 من العدوان الوحشي على غزة، وحيث يعاني أهلنا الصامدون كارثة إنسانية تفوق التصور يموت الأطفال برداً، والمرضى والجرحى يفقدون حياتهم بسبب نقص الدواء والكهرباء، عبر البابا فرنسيس عن رفضه لهذا الواقع بكلمات لامست القلوب، ووجه صرخة عالمية للتدخل، مؤكداً أنه لا يمكن السكوت على استمرار هذا الوضع.

وبالفعل يثبت البابا فرنسيس التزامه بالدفاع عن المستضعفين والمظلومين من خلال موقفه من غزة الذي يعكس هذا الالتزام، حيث دعا العالم إلى تحمّل مسؤوليته الأخلاقية تجاه المدنيين الأبرياء، رفضه استهداف المدنيين واستنكاره للدمار الواسع المذكور بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، التي يتم انتهاكها يومياً دون محاسبة.

وأقول إنه وفي ظل ازدواجية المعايير العالمية، تبقى كلمات البابا فرنسيس بمثابة تذكير بأن القيم الإنسانية ليست خياراً، بل واجباً يجب احترامه، وأن مواقفه تبرز شجاعة أخلاقية قلّ نظيرها في عالم يتغاضى فيه كثيرون عن جرائم العدو بذرائع شتى.

فتصريحات البابا فرنسيس لم تكن مجرد إدانة، بل دعوة صريحة للتحرك. وفي وقت تخشى فيه العديد من القيادات التعبير بوضوح، يقف البابا كصوت قوي للمظلومين، مظهراً أن الكلمة الصادقة تستطيع كسر جدران الصمت والتجاهل، وفتح أعين العالم على الجرائم المرتكبة ضد الأبرياء.

حديث البابا فرنسيس عن أطفال غزة الذين يموتون برداً والجثث التي تملأ الشوارع، ليس فقط وصفاً لحالة، بل دعوة للاستيقاظ والتحرك العاجل. ويمكن القول إنه صوت حكمة يذكر بأن الصمت في وجه هذه المأساة هو مشاركة فيها.

وعليه فإن موقف البابا فرنسيس يجب أن يكون دعوة للعالم بأسره، إذ أن التعامي عن جرائم العدو وتجاهل معاناة غزة يهدد القيم الإنسانية المشتركة.

غزة.. وعبثية الأمم

للسنة الثانية على التوالي لم تفتقر آلة الحرب، بل وكأنما أزلام السفّاح نتنيهاو يمارسون عملاً يومياً اعتيادياً بكامل همتهم ومجمل عزائمهم للمُضي قدماً في حصدِ أرواح النساء والأطفال والشيوخ واليافعين..

الحرب على غزة ليست مجرد حرب بين شعبين، أو بين قوتين، لدى كل واحد فيهما أسبابه المنطقية ليخوض تلك الحرب التي يقف في صف كل طرف على حده مجموعة من الدول المؤيدة أو المعارضة لمجريات الحرب وقد علّمت مجرياتها وأهدافها وغاياتها وذؤاباتها التي تحسم النتائج لصالح الأطراف المتنازعة..

الحرب على غزة هي فعل اعتداء واحتلال واغتصاب للأرض الفلسطينية وللشريعة التاريخية لشعب مسلوب الحقوق والصلاحيات والامتيازات رغماً عنه، منذ 75 سنة، وهو يُواجه باللائمة أنه خرج خوفاً واحتساباً عندما باغته الاحتلال الغادر، ويُنهم بالسطحية عندما صدق الوعود الكاذبة بالعودة السريعة الآمنة إلى دياره، واتهم بالغوغائية عندما تعددت فيه

الفصائل وتنوّعت فيه المواقف وتشعبت لديه الآراء، واتّهم بالتقصير عندما صبر على الاحتلال لما قبل الانتفاضة الأولى / 1987 / والانتفاضة الثانية / 2000 / واستمرت حتى العام 2005، واتّهم بالجنون عندما أعلن حربه على المحتل باسم المقاومة بعنوان عريض اجتاح الإعلام العربي والعالمي على أوسع المانشيتات والعناوين أواخر العام 2023 باسم ”طوفان الأقصى“، لم يتوان الاحتلال في هذه الحرب المحقّة للإرادة الفلسطينية، عن استخدام جميع الحرّمات الدولية من إبادة وحصار وتجويع وقتل عشوائي وإقحام المدنيين الذين مسحت سجلّاتهم المدنيّة بالكامل من جداول الأوراق الرسميّة والسجلّات القانونيّة الموثّقة.. ناهيك عن اصطياد الأطفال بطريقة يندى لها جبين الإنسانيّة، إلا أنّ القاتل وقح، ولا يعرف الخجل، بل يستمر ويستمر في القتل والتنكيل بأهل الأرض الذين حسموا خيارهم، بسلاحهم الأوحدهم الأ وهو ”اليقين“، واليقين إيمان وعقيدة ومبدأ وقناعة وعزيمة وتصميم.

غرّة التي لا يملك أهلها سوى دمهم الذي يقاوضون فيه حريّتهم، وخلصهم، وإنصافهم، وتفأؤلهم وأملهم بالعدالة الدوليّة، لكن العدالة الدوليّة في غفوة عمّا يجري في غرّة من دمار وتشريد وظلم وقهر وجوع واستهتار..

العدالة الدوليّة لم توقظها قرارات المحكمة الدوليّة الجزائيّة، ولا حتى تحذيرات محكمة العدل الدوليّة التي أصدرت حكمها للنيل من المجرم، لكنّ المجرم طليق، لم يعقه المرض، ولا مبدأ القصاص المتوقّع من أعالي السماء التي تراقب وتسمع وتدمع وترى وتمهل ولا تهمل أبداً، وإنّ غداً لناظره قريب.

السنة الثانية من الحرب على غرّة بدأت مع بداية العام الجديد 2025 بوتيرة أعلى، وإجرام أكبر، وضحايا أكثر، واستهدافات لا تمتّ إلى المنطق الحربي بأيّة صلة، المشافي التي لا تدخل عادة في معادلات الحرب، تقصف دون تردّد في القطاع بتدمير ممنهج لإخراجها عنوة عن الخدمة، في أسبوع واحد فقط وهو الأسبوع الممتد بين عامين 2024 و2025 تمّ استهداف مشفى الوفاء وبعده المشفى المعمداني ثم بالأمس مشفى كمال عدوان وفي كل مشفى عشرات الضحايا تدفع الثمن إما دمه على شكل إصابات حرجة، أو روحها حيث يتراكم الشهداء، وما تبقى من أحياء يدرك كل الإدراك أنّ الحياة والموت تساوت في نظر أهل غرّة إكراماً للتحريير، والطبيب الذي يحمل جنسية أخرى ورفض أن يغادر دفن صغيره باكياً ممزّق الفؤاد في بهو المشفى، والاحتلال لم يرحم عذابات ذاك الطبيب المثالي الخلق بل ألقى القبض عليه لمجرّد أنه رفض الانصياع بمغادرة المشفى وتفريغها من المرضى، وفق توقيت الغدر المتواصل على القطاع من جيش همجي مجرم يلتزم أوامر الطغاة، دون وعي منه، ودون إدراك لما يقترفه من جرائم ستبقى ماثلة في ذهنه كأوجاع وأمراض وعقد نفسية لا تُحصى.

ولا أعلم إلى متى سيبقى ضمير العالم معطوباً إلى هذا الحدّ، أصمّاً عما يجري، وأبكمّاً عما يدور، وأعمى دون بصيرٍ ليرى الفظائع، ودون بصيرةٍ ليبحثَ عن الحق والعدل والمنطق والسلام.

محكمة العدل الدولية تملك من الشواهد والحقائق ما يكفي للتحرك

إعلان وزير دفاع الكيان الصهيوني يسراييل كاتس، عن إنشاء وكالة خاصة لتنظيم "المغادرة الطوعية" لسكان غزة، بالتزامن مع الترويج للمقترح الأميركي الهادف إلى السيطرة على القطاع وتهجير أهله، ليس سوى واجهة لخطة تطهير عرقي ممنهجة.

وهذا المخطط الذي يستهدف إفراغ غزة من سكانها بعد حرب إبادة وحشية، دمرت كل مقومات الحياة، وأتت على البشر والشجر والحجر، ما هو إلا استكمال لسياسة تهجير قسري مارسها الكيان منذ أكثر من ثمانية عقود.

إذن نحن أمام جريمة متكاملة تتم على مرأى ومسمع العالم، وسط صمت دولي مخيف، خاصة أن أرقام الكارثة لا تحتاج إلى تأويل، فمع 160 ألف شهيد وجريح، و69% من مباني القطاع دمرتها آلة الحرب الوحشية، لم يعد أمام الفلسطينيين إلا الموت أو التهجير القسري.

ومع ذلك، لا تزال العدالة الدولية متأخرة في التحرك، رغم أن محكمة العدل الدولية تملك من الشواهد والحقائق ما يكفي لاتخاذ إجراءات فورية ضد هذه الجريمة التي تُرتكب في وضوح النهار، في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

كما أن الدول العربية والإسلامية تقف اليوم أمام مسؤولية تاريخية، فلا يقتصر خطر هذا المخطط على الفلسطينيين وحدهم، بل يهدد الأمن القومي لبلادنا العزيزة بأكملها.

وكما أكد جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله في رسالته الواضحة، فإن الأردن لن يقبل بتهجير أبناء غزة إلى أراضيه، وأن الأولوية يجب أن تكون لإعادة إعمار القطاع، لا لتفريغه من سكانه، وكذلك حذرت الشقيقة مصر بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، مراراً من أي مخطط لتصفية القضية الفلسطينية.

ويبقى أن السكوت على هذه الجريمة يعني التواطؤ معها، والمطلوب اليوم ليس مجرد الإدانة، بل التحرك الفوري والجاد لمواجهة هذا المخطط الخطير، قبل أن تتحول غزة إلى نكبة جديدة، وقبل أن يصبح التهجير القسري أمراً واقعاً في ظل التخازل الدولي، فلا مجال للتردد، فغزة اليوم تواجه معركة وجود وبقاء، والعالم مطالب بأن يضع حداً لهذه الجرائم قبل أن تتكرر فصول النكبات السابقة.

جنوب أفريقيا... نموذج للصمود أمام الضغوط الدولية

ظلت جنوب أفريقيا دائماً مثلاً للثبات على المبادئ، خاصة في دعم القضية الفلسطينية، رغم التكاليف الباهظة التي تتحملها، فالدولة التي عانت لعقود من نظام الفصل العنصري تدرك جيداً معنى الظلم والقمع، ودعمها لفلسطين ليس مجرد موقف سياسي، بل التزام أخلاقي نابع من تجربتها التاريخية.

ورغم الضغوط الأمريكية المتزايدة لسحب الدعوى ضد الكيان الغاصب أمام محكمة العدل الدولية، والتي تشمل وقف المساعدات وتجميد اتفاقيات تجارية كبرى مثل "أغوا"، ما يهدد صادرات بقيمة 3.6 مليار دولار، فلا تزال بريتوريا متمسكة بموقفها.

وقد ترجم هذا الموقف النبيل من قبل إلى إجراء قانوني غير مسبوق، حين رفعت العام الماضي دعوى أمام محكمة العدل الدولية ضد الكيان بتهمة ارتكاب إبادة جماعية في غزة، مقدمة أدلة قوية تدعم القضية، ومؤكدة أن العالم لا يمكن أن يغض الطرف عن هذه الفظائع.

لكن هذا الموقف لم يأت دون ثمن، فالعقوبات الاقتصادية والضغوط السياسية تهدد استقرار جنوب أفريقيا، التي تعاني أصلاً من تحديات داخلية معقدة، ومع ذلك، تؤمن قيادتها بأن العدالة الدولية ليست مجرد شعار، بل مبدأ بطولي ونبيل يستحق الدفاع عنه، مهما كان الثمن.

وفي هذا السياق، أحيي تصريح وزير العلاقات الدولية والتعاون رونالد لامولا لتأكيد هذا الالتزام، حيث قال: "نحن قادمون من تاريخ نضال وسعي نحو الحرية، ونؤمن بأن كل إنسان يستحق العدالة والكرامة الإنسانية وأن جنوب أفريقيا لن تتراجع عن دعمها للقضية الفلسطينية، مشدداً على أن التمسك بالمبادئ قد يكون مكلفاً، لكنه ضروري لحماية القانون الدولي من الانهيار.

إن موقف جنوب أفريقيا ليس مجرد تحدٍ سياسي أو قانوني، بل هو معركة للحفاظ على الكرامة الإنسانية والنظام الدولي في مواجهة المصالح الجيوسياسية. ووسط تراجع الالتزام

بالقانون الدولي، تظل جنوب إفريقيا وفيه لرؤية زعيمها الراحل نيلسون مانديلا، الذي قال: "حريتنا منقوصة بدون حرية الفلسطينيين."

ورغم أن التحديات تأتي في الأساس من الخارج، إلا أن بريتوريا تواجه أيضاً تحديات داخلية، فبينما تطالب بعض الأصوات داخل الحكومة بإصلاح العلاقات مع واشنطن، يرى آخرون أن الضغوط الأمريكية جزء من حملة أوسع ضد استقلال القرار الدولي.

ومع ذلك، تؤكد جنوب أفريقيا أن العدالة لا يمكن أن تخضع للابتزاز السياسي، وأن القيم الإنسانية يجب أن تبقى فوق المصالح الضيقة.

خطة ترامب لغزة - تهديد وجودي للأردن

في مقابلة حديثة مع قناة ABC نيوز، عبّر معالي مروان المعشر، وزير الخارجية الأردني الأسبق ونائب رئيس الوزراء، عن قلقه البالغ إزاء اقتراح الرئيس ترامب المتعلق بـ "امتلاك" الولايات المتحدة لقطاع غزة. ويتضمن هذا المقترح نقل الفلسطينيين من غزة إلى كل من الأردن ومصر، وقد قوبل هذا المخطط بمعارضة شديدة من القيادة الأردنية، ممثلة بصاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين.

أكد معالي المعشر أن الأردن، الذي يبلغ عدد سكانه ثمانية ملايين نسمة، لا يمكنه استيعاب مليون فلسطيني إضافي، خصوصاً في ظل غياب الحدود الجغرافية مع قطاع غزة. وقال: "إنّ هذا ليس مجرد تهديد اقتصادي وأمني لا يستطيع الأردن تحمّله، بل هو أيضاً تهديد وجودي وقضية هوية بالنسبة للأردن، الذي لا يستطيع استيعاب 15% إضافية من سكانه.

سلّط وزير الخارجية السابق الضوء على عدم جدوى الاقتراح، مؤكداً أنه سيؤدي إلى إنشاء وطن بديل للفلسطينيين في الأردن، وهو إجراء لا يمكن للبلاد تأييده. وقال المعشر أنّه لا يوجد أي قدر من الضغط الاقتصادي أو الحوافز يمكن أن يُقنع الملك بالموافقة على هذا الاقتراح.

تناول المعشر أيضاً التدايعات الأوسع للخطة، مشيراً إلى أن الدمار في غزة نتج عن إسرائيل، وليس عن مصر أو الأردن. وقال: "من الغريب أن إسرائيل لا يُطلب منها اتخاذ أي إجراء بشأن ذلك، في حين يُطلب من الدول المجاورة مثل الأردن ومصر، اللتين لا علاقة لهما بالدمار،

استقبال المزيد من الفلسطينيين.“ وأضاف أن الفلسطينيين أنفسهم لا يرغبون في مغادرة غزة، كما يظهر من عودتهم إلى منازلهم بعد وقف إطلاق النار، رغم الدمار الكبير.

تناولت المقابلة أيضاً التأثير المحتمل للخطة على المنطقة والعالم. ووصف المعشر الخطة بأنها ”غير واقعية تماماً“، مؤكداً أن الفلسطينيين في غزة هم لاجئون للمرة الثانية أو الثالثة، ولا يعتزمون مغادرة وطنهم. وأكد مجدداً أن الخطة قد لاقت إدانة واسعة، ليس فقط في العالم العربي، بل في العالم الغربي أيضاً.

عند سؤاله عن العواقب المحتملة لوقف المساعدات الأمريكية للأردن، أقر المعشر بأهمية المساعدات الاقتصادية، لكنه أكد أنها لا تعادل التهديد الوجودي الذي يمثله الاقتراح. وأعرب عن ثقته في أنه إذا تم قطع المساعدات الأمريكية، فمن المرجح أن تقوم دول الخليج بتعويضها، خصوصاً خلال الاجتماع المقبل للدول العربية.

مواقف ملكية ثابتة في رفض مخططات التهجير والتصفية وتأكيد

الثوابت الأردنية

لدي خمس ملاحظات للرد على كل من أساء فهم الموقف الذي أعقب لقاء جلالة الملك مع الرئيس الأمريكي يوم الثلاثاء الفائت، أقول أساء فهم الموقف جهلاً أو بقصد سيء.

1. للقاءات التي تتم على مستوى القمة قواعد وأصول معروفة، وتتم مراعاتها بدقة ويتم الاتفاق على تفاصيلها مسبقاً. ومن الواضح أنه لم يتم الاتفاق في الحالة التي نتحدث عنها عن عقد مؤتمر صحفي. ما حدث أن جلالة الملك وجد نفسه فجأة أمام حشد من الصحفيين يوجهون وابلاً من الأسئلة للرئيس الأمريكي فيما يشبه التظاهرة الإعلامية التي خرجت كلياً عن طور المناسبة متضمنة مهاترات وتصريحات لا علاقة لها بالقانون الدولي أو قواعد العلاقات بين الدول ولا بالمنطق أولاً بالزيارة ولا حتى بأصول الضيافة.

2. من الطبيعي في هذه الحالة أن يجد الضيف نفسه، أي جلالة الملك، في وضع حرج. وهذا ما عبر عنه جسدياً، حيث لم يكن مضمون الحديث يسمح بحوار عقلاني هادئ، لذا أثر جلالته الصمت والترفع عن الانجرار في مبادلات نافية لذاتها، كونها تكرر لتصاريح

سابقة، رفضها جلالة الملك ورفضتها الدول العربية ورفضها الفلسطينيون، ورفضتها معظم دول العالم، ورفضتها الهيئات والمنظمات الدولية، وسخرت منها وسائل الإعلام العالمية والأمريكية وحتى الإسرائيلية لبعدها عن الواقع واستحالة تطبيقها وعدوانيتها وتكرها لكل قواعد التعامل القانوني بين الدول.

3. مع أن المفروض في مثل هذه الحالات أن توجه الأسئلة للضيف، كما للضيف، إلا أن أكثر الأسئلة كانت توجه للرئيس الأمريكي، أكثرها استهجانا لتصريحاته الخيالية حول غزة والاستيلاء عليها، وتهجير أهلها. ولم يشعر جلالة الملك أنه ملزم بما كان يقال. فهو كان قد وضع موقفه أصلا من موضوع التهجير في اللقاء الذي سبق المؤتمر الصحفي مع الرئيس الأمريكي، وكان قد أعلنه مكرراً قبل ذلك، معبرا عن رفضه ورفض الشعب الأردني مباشرة ومن خلال البرلمان ومجلس الاعيان وكل مكونات المجتمع الأردني للتهجير ولأي مساس بالحقوق الفلسطينية والقانونية. لم يكن هناك اي مجال للتساؤل او التشكيك في موقف جلالة الملك او موقف الأردن من رفض التهجير والدعم المطلق للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في الصمود على ارضه واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

4. رد جلالة الملك باقتضاب وهدوء وبالتزام واضح بأصول الحوار على السؤال الذي وجه اليه حول موقفه مما سمع قائلًا إن الرد سيأتي بعد الاجتماع العربي المخصص للموضوع والذي دعا اليه سمو ولي العهد السعودي والذي سينقله الرئيس المصري لواشنطن. من الواضح أن جلالة الملك لم يشعر انه كان بحاجة لإعادة توضيح موقف الأردن من مسألة التهجير لأنها واضحة وجليّة ومعروفة لكل متابع. ولكنه احتراماً لأشقائه القادة العرب ما اراد أن يستبق نتائج القمة المرتقبة التي كان سيأتي بها الرئيس المصري لواشنطن، وقد تبين فعلاً أن هناك مقترح عربي تجري مناقشته بين الدول العربية حول إنهاء الحرب العدوانية على غزة والضفة الغربية وإعادة الإعمار دون الحاجة لإبعاد فلسطيني واحد من غزة خلال عمليه الإعمار باستثناء الحالات الإنسانية العلاجية الملحة والتي بحاجة للعلاج خارج غزة، التي دمر العدوان الصهيوني كل مرافقها الطبية - بل كل شيء فيها.

5. مثل الحالة التي اشار اليها جلالة الملك باستقبال الفي طفل للعلاج في الأردن، ليس لتهجيرهم، بل لعلاجهم ثم إعادتهم لوطنهم كما كافة الحالات العلاجية. وقد درج الأردن على مدى العقود على استقبال مثل هذه الحالات من غزة اضافة للمستشفيات التي اقامها في قطاع غزة وشحنات الأدوية المتواصلة اليها. يكفي أن يشهد كل مغرض وكل

مصطاد في الماء العكر الإجماع الأردني على دعم مواقف جلالة الملك والالتفاف حول قيادته الحكيمة، تلك المواقف المشرفة والصارمة والتي لن تساوم يوماً على حقوق الشعب الفلسطيني ولا على الثوابت الأردنية لأي سبب كان. وما هي الدعوات من كل بيت أردني للإشادة بمواقف جلالته الثابتة والصارمة والدعوات للتواجد في المطار لاستقبال جلالته لدى عودته من تلك المهمة الوطنية الكبيرة وما هي إلا بعض فصول المسيرة التي لم تتباطأ منذ تولي جلالته سلطاته الدستورية حتى يومنا هذا. إسرائيل تخنق غزة والعالم يتفرج.. متى تتحرك العدالة الدولية؟

إسرائيل تخنق غزة والعالم يتفرج.. متى تتحرك العدالة الدولية؟

لا جديد في المشهد: الكيان يواصل جرائمه في غزة، والعالم يكتفي بالإدانة دون فعل حقيقي، وهذه المرة يقرر وقف الإمدادات الإنسانية بالكامل عن القطاع، في خطوة هدفها الضغط على حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، لقبول القفز عن اتفاق وقف إطلاق النار، لكنها في الواقع تعني مزيداً من الجوع، المرض، والموت لأهلنا المنهكين أصلاً من حرب وحشية متواصلة.

جاء هذا القرار بعد فشل مفاوضات القاهرة، التي كانت تهدف إلى تمديد الهدنة دون تنفيذ المرحلة الثانية منها، أي انسحاب قوات الاحتلال من غزة، ومجرم الحرب نتنياهو، كعادته، يراوغ ويضع شروطاً تعجيزية، مصرّاً على عدم وقف القصف قبل الإفراج عن جميع الأسرى، أما المساعدات، فقد توقفت بالكامل منذ صباح الأحد، بعد رفض حماس لما يسمى "خطة ويتكوف"، التي صاغها المبعوث الأمريكي ستيف ويتكوف بناء على تصور الكيان لما يجب أن يكون عليه الوضع.

لقد أصدرت الأمم المتحدة بياناً عاجلاً عبر أمينها العام، أنطونيو غوتيريش، وصف فيه الوضع في غزة بأنه "مأساوي"، مطالباً إسرائيل بإنهاء الحصار فوراً، لكن، كما هو الحال دائماً، تبقى الإدانات بلا أثر، فمنذ 15 شهراً، ومنظمات الإغاثة تتحدث عن جرائم الكيان وحرب التجويع بمنع وصول المساعدات إلى القطاع، وحتى قبل وقف إطلاق النار الأخير، حذرت الأمم المتحدة من مجاعة وشيكة، لكن حتى مع دخول 600 شاحنة مساعدات يومياً خلال فترة الهدنة، بقيت الأوضاع كارثية: لا مياه نظيفة، المستشفيات مدمرة بالكامل، والملايين بلا مأوى، في ظل شتاء قارس.

يدرك الكيان أن أي انسحاب من غزة قد يؤدي إلى انهيار حكومة ننتياهو اليمينية، وربما انتخابات جديدة قد تطيح به تمامًا، لذلك يواصل المماطلة، وحتى الرئيس ترامب دخل على الخط، مقترحًا حلًا خياليًا يتمثل في تهجير اهالي غزة، وكأن الفلسطينيين ليسوا سوى عائق أمام مشروع استيطاني لا نهاية له.

وبين السياسة والمراوغات، يبقى الواقع واضحًا: سكان غزة يدفعون ثمن هذه اللعبة الدموية، وبينما تناقش القوى الكبرى الخطط والاتفاقيات، يموت الأطفال جوعًا وتنهار المستشفيات فوق الجرحى. كل ذلك يضع المحكمة الدولية أمام اختبار حقيقي: إما أن تتحرك لوضع حد لهذا الإجرام، أو تثبت مجددًا أن العدالة الدولية ليست سوى سيفًا مشرعا بأيد الأقوياء.

جرائم اليوم تنذر بنهاية الاحتلال

منذ سنوات طويلة، كنت أقول إن هذا الاحتلال يمر بحالة موت سريري. وما نشهده اليوم في غزة من وحشية، وقصف، ودمار، واعتداءات يومية على الأطفال والنساء، لا يعكس قوة، بل يكشف عن ضعف حقيقي وخوف متصاعد من زوال يقترب. زوال الاحتلال وُلد على حساب معاناة شعب عظيم. والدليل على ذلك ما يكرره باستمرار أن هذه الحرب هي حرب وجودية.

إنه محتل يعيش مرحلة الانهيار من الداخل، وهو يحاول الآن أن يخفي نهايته عبر ارتكاب المزيد من الجرائم التي يندى لها جبين الإنسانية.

قبل ثلاثين عامًا قلت إن هذا الاحتلال لن يستمر بعد عام 2030. وكل ما نراه الآن من تصدعات داخلية وخارجية يؤكد أن النهاية باتت وشيكة. فالتاريخ يخبرنا أن المحتل، مهما امتلك من سلاح ودعم، لا يدوم. فهذا الاحتلال لم يُبنَ على شرعية أو عدالة، بل على التهجير والتزوير. حتى مؤيدوه في الخارج بدأوا يتراجعون، بعدما تحول إلى عبء سياسي وأخلاقي. كثيرون اليوم يطالبون بوقف المجازر، ليس حبًا في غزة، بل خوفًا من تداعيات الفضيحة.

صحيح أن الآلة الإعلامية لا تنقل معاناة غزة على حقيقتها، بل تحاول تبرير ما لا يُبرر. تستخدم الكلمات بعناية لتخفف من وقع المأساة: "نزاع"، "تبادل إطلاق نار"، "توتر"، بينما الحقيقة أن هناك شعبًا يُذبح، وأرضًا تُنهب، وأحلامًا تُدفن كل يوم.

الإعلام المنحاز يصنع غطاءً سياسياً يمدد عمر الظلم. ومع ذلك، فإن الحقيقة لا تُدفن إلى الأبد. مشاهد الأمهات الباقيات، الأطفال المصابين، والبيوت المدمرة والتي تحولت إلى ركام، تخرج إلى العالم رغم محاولات التعتيم. ومع تطور الإعلام البديل ووسائل التواصل، بدأت الرواية الحقيقية تكسر جدران الحصار، وتصل إلى القلوب، فتغير المواقف وتكشف الأكاذيب.

غزة، رغم الجراح والحصار، تقف شامخة. شعبها يقدم نموذجاً نادراً في الصبر والثبات على أرضه، رغم ما يواجهه من قصف وتجويع وتشريد لم يشهد العالم له مثيل. في كل بيت يُهدم، وكل شهيد يُزف، رسالة واضحة: لن نرحل، ولن نستسلم، وسنظل ندافع عن أرضنا حتى يعود الحق لأصحابه.

فلسطين ستعود، وأهلها سيقفون. لأن العدل، وإن تأخر، لا بد أن ينتصر. والحق، وإن غُيب، سيعلو في النهاية. لكننا نُفرّق بوضوح بين اليهود كأفراد، وبين الاحتلال الغاصب كمشروع استيطاني. لا نعادي أحداً بسبب دينه أو معتقده، فالدين اليهودي كغيره من الأديان له أتباع نحترم إنسانيتهم وحقهم في العيش بسلام، والخلاف هو مع الاحتلال كمشروع استيطاني استعماري قام على القتل والتهجير، لا على الإيمان أو الدين، بل أن كثير من اليهود حول العالم، بل وحتى من داخل الاحتلال، يعارضون هذا الظلم ويقفون مع الحق الفلسطيني. عداؤنا مع الظلم والاحتلال، لا مع عقيدة أو شعب.

ونؤكد أنه عندما نقول نهاية إسرائيل نعني بها نهاية الاحتلال مكررين ترحيبنا بالمواطنين اليهود وليس المحتلين الصهاينة.

فلسطين قضية يعيشها الأردنيون - من كل الأصول والمنابت- بكل جوارحهم

كل حديث عن "الخيار الأردني" و"الوطن البديل" محاولة بائسة يأسه مريضة لبثّ الفتنة، فالدولة الأردنية - قيادةً وشعباً - أوضحت أن هذا خط أحمر، وإن لا حاجة هنا لتكرار الشعارات، لأن الواقع هو الشعار الحقيقي: من وقف في وجه صفقة القرن، من رفض تصفية القضية الفلسطينية رغم كل الضغوط، من لا يزال يفتح حدوده للمساعدة، هو الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم.

وعليه فليطمئن كل من يقلق على الأردن من "خطر اللاجئين الفلسطينيين"، لأن الخطر الحقيقي ليس اللاجئ، بل من يريد تجريد اللاجئ من هويته، والأردن العظيم من ثوابته. فمؤخراً نشرت مجلة فورين أفيرز الأميركية مقالا يحذر من أن حرب غزة قد تتحول إلى أزمة وجودية تهدد الأردن، وفيه تلميح إلى أن استقبال اللاجئين الفلسطينيين يمكن أن يخلل التوازن الداخلي في المملكة، ويُعيد إلى الواجهة ما يُعرف بـ "خيار الوطن البديل".

وللهولة الأولى، يبدو الحديث محكماً ومدعوماً بتحليل سياسي بارد، لكن من يعيش في الأردن، ويعرف تفاصيل الشارع، ويستمتع لنبض الناس، يعلم جيداً أن هذا الكلام بعيد كل البعد عن الواقع، بل ويتعمد تجاهل حقيقة واضحة: أن فلسطين ليست مشكلة للأردن، بل قضية يعيشها الأردنيون بكل جوارحهم، من كل الأصول، وبلا استثناء.

كما أن من يُروِّج لفكرة وجود "صراع داخلي صامت" بين الأردنيين من شتى الأصول والمنابت لا يعرف شيئاً عن الأردن، سواء بسواء في الشارع، في الجامعات، في المظاهرات، وفي صفوف الجيش... لا ترى إلا وحدة الموقف: القدس خط أحمر، وغزة دمناء، وفلسطين قضيتنا المركزية.

إذن التفرقة بين شرق وغرب النهر لا وجود لها إلا في تقارير تتمنى انهيار الأردن أكثر مما تحلله، فالأردنيون، بمختلف جذورهم، يعرفون أن من يحتل فلسطين هو ذاته الذي يهدد أمن الأردن، وأن من يُقتل في غزة، هو ابن عمّ من يُصلي في الكرك أو السلط أو إربد.

من يروِّجون لفكرة أن الأردنيين يعارضون وجود الفلسطينيين في البلد، يكررون نفس السردية القديمة التي استخدمتها أطراف صهيونية لتقسيم الصف الأردني، وهي سردية فشلت وستفشل دائماً، فمن قاتل في اللطرون وباب الواد لم يكن يسأل عن أصل المقاتل بجانبه، بل عن صدقه في الدفاع عن الأرض والعرض، ومن يواجه اليوم تهديدات التوطين القسري لا يرى فيها خطراً ديموغرافياً، بل اعتداءً على قضية عادلة يسندها الأردنيون منذ البداية.

أما حديث المجلة عن غضب واشنطن وانزعاج إسرائيل، فذلك لا يخيف من تعود أن يقول "لا" في وجه الضغوط ولنا في كل موقف لجلالة الملك شاهد ودليل، والولايات المتحدة تغير موقفها مع تغيير الرؤساء، بينما الأردن ثابت في رفضه لأي مشروع يُصفي القضية الفلسطينية على حسابها أو حساب غيره، أما الكيان فمنذ متى أراد الخير لأحد في هذه المنطقة أصلاً؟ كيان لا يعرف إلا الاحتلال والعدوان لا يؤتمن على سلام ولا يُحترم غضبه.

منذ سنوات، والأردن يقف في وجه كل مشاريع تصفية القضية: رفض صفقة القرن، تمسك بالصداقة على المقدسات، وإصرار على إقامة دولة فلسطينية على أرضها، لا على حساب أحد، والأردنيون - كلهم بلا استثناء- يرددون بصوت واحد ما أكده جلالة الملك: لا للتهجير ولا للتوطين ولا للوطن البديل، ويؤكدون حق الشعب الفلسطيني تقرير مصيره واستقلاله على ترابه الوطني في فلسطين.

الأردن ليس هشاً كما يصوره البعض، بل صلب بتماسكه الداخلي، بقيادته، وبشعبه، وإن كان لا يمتلك موارد وفيرة، فهو يملك ما هو أثمن: كرامة وعزيمة لا تُسْتَرَى، فهذا البلد لم يتعب، ولن يتعب، لأنه ببساطة لا تنحي فيه الجباه إلا لله الواحد القهار.

هل تعي منظومة المفاهيم أيّها "الكيان"

لا أميل إلى لغة التناحر، أو المزاحمة، أو المقارعة، أو حتى المنافسة إلا مع ذاتي، دائماً كنت أحبذ التهذئة، كما وتنصر المفاضلة في ذهني لصالح عدم التصعيد في مجمل المسائل والمواضيع، ولطالما اعتبرت، أن المكسب الوحيد في جميع الجولات مهما كان نوعها هو مضاعفة الطموح، وزيادة المنجزات مما تيسر فيها ومنها بعيداً عن جميع مصادر الصخب والضوضاء والادعاء والفوضى..

لقد أردت للشباب الفلسطيني أن يحمل الشهادة الدراسية من "أكاديمية" التميز الأولى في العالم العربي، التي أنشأتها نتيجة قناعة تامة أن شباب هذه الأمة من أذكى الشباب لو توفرت لهم الفرصة السانحة، فلم أتردد للحظة في منحة المليون للشباب الفلسطيني والذي تقدّم بموجبها أكثر من مليونين للمجموعة، وبذلت جهدي ألا أخيب أحداً من المتقدمين بلهفة وثقة، ونزولاً عند درايتي التامة بما يعانيه شباب المنطقة ليس في غزّة خصوصاً وفلسطين عموماً التي هي رافد من روافد القلب في المملكة الأردنية الهاشمية الحبيبة، بل في لبنان، وسورية كذلك..

ولأنني رجل علم وفكر ومعرفة، لن أنادي بالعنف، بل سأتمسك بالكفاءات وأدعمها، وكما استطعت أن أقهر من قهرني بكفاءتي العلمية ومكانتي الفكرية، أعد هذه الأمة أن تزدهم بمليون تلو المليون ممن هم طلال أبوغزاله وأكثر، ليتبوؤوا أرفع المناصب العالمية، باعتراف علني من دول القرارات الفتاكة بأمن هذه الأمة وبثرواتها وأراضيها واستقلالها واستقرارها ومفاخرها ومراميتها.

صوت اليمن لا يخبو حين تستغيث فلسطين

منذ الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936، مرورا بالذكرى الـ 77 للنكبة، وحتى اللحظة التي أصبحت فيها غزة رمزاً تحت وطأة الإبادة الجماعية لم يكن اليمن بعيداً عن المعركة ولم تمنعه الظروف القاسية ولا الأزمة الإنسانية، التي صنفتها الأمم المتحدة بأنها الأسوأ في العالم، من أن يظل حاضراً في ساحة التضامن على موقفه بلا تردد يقول فلسطين أولاً والأقصى أمانة وغزة ليست وحدها.

اليمن الحبيب الذي يتنفس وجعه منذ سنوات لم يغيّر أولوياته ولم يتخلّ عن بوصلته، ففي كل بيت يماني تُرفع صورة شهيد فلسطيني وفي كل شارع يُكتب اسم غزة وكأن الجغرافيا اختارت أن تكون هناك لكن القلوب في صنعاء وعدن وتعز وصعدة وحضرموت.

منذ بداية العدوان على غزة لم تمرّ جمعة دون مظاهرة، ولم يُرفع أذان دون ذكر القدس، ولم تُكتب قصيدة في الجنوب إلا وحملت اسم فلسطين، حتى الجدران في أحياء صنعاء تحولت إلى لوحات جدارية تحكي قصة نضال مشترك. واللافت أن هذه المواقف ليست موسمية ولا خاضعة للموضة السياسية، بل نابعة من شعور داخلي ثابت يعتبر فلسطين جزءاً من الهوية اليمنية.

اليمن بلد مثقل بالجراح لكنه يرفض أن يعيش أنانيته وهو يصرّ على أن يتقاسم القليل مع من لا يملكون شيئاً. وهذه طبيعة راسخة في تاريخ طويل من الانتماء الأصيل للأمة. واليمنون يفعلون ذلك ببهود ومن دون انتظار شكر أو إشادة.

ولأن التاريخ لا يُكتب في ساحات الانتصار، بل يُكتب أيضاً في لحظات الثبات. واليمن يثبت أنه أحد آخر الحصون التي لم تضع فلسطين على الرف انتظارا لفرصة أفضل. ففي زمن غلبت عليه المعايير المزدوجة وقست فيه الحسابات تبقى مواقف اليمن جرس إنذار وصوتا صريحا بأن الشعوب الحقيقية لا تساوم على قضاياها الجوهرية ولا تنتظر الإذن كي تقول كلمتها.

اليمن بوفائه الذي لا يتبدّل مهما اشتدت عليه الاحزمة ومهما تراجعت الأحوال لا يتعلّق موقفه بالمواسم ولا بالأحداث الطارئة، بل ينبع من شعور متجذّر بأن فلسطين جزء لا يُفصل عن ضمير الأمة. وهذا الحضور الشعبي ليس موقفا ظرفيا، بل ثقافة راسخة تنعكس في التربية والمجالس والأحاديث اليومية وفي الحس الجمعي الذي يرى في نصرة المظلوم واجبا لا يؤجل ولا يُفایض عليه. اليمني ينحاز للقضية لأنها تشبهه في الصبر في الصمود في الكرامة.

غزة تواجه المجاعة والخذلان

الخطاب الغربي عن حقوق الإنسان ينهار عند أول حاجز عسكري لجيش الاحتلال في القطاع، وما ترفعه العواصم الغربية من شعارات رنانة ومبادئ مصقولة يصطدم بجدار الدم والرماد والحصار والدعم العلني والمخزي لكيان لا يكمل عن القتل.

وبينما تتحدث الدول الكبرى عن الكرامة والعدالة وسيادة القانون، فهي تمضي في إرسال السلاح شحن تلو الأخرى إلى الكيان الصهيوني غير أبهين بالتقارير الميدانية التي ترصد بدقة سقوط الأطفال واختناقهم تحت أنقاض البيوت التي تمطرها طائرات الاحتلال بأسلحة محظورة

غزة الجريحة تحولت إلى مدينة أشباح الموت فيها مشهد يومي والبنية التحتية تهدمت بالكامل والمشافي خرجت عن الخدمة والمدارس صارت خرائب وأنابيب المياه انفجرت والكهرباء غابت وكل هذا يجري أمام عيون العالم الذي لا يكتفي بالصمت، بل يمد القنابل بالمبررات وبالدعم السياسي والمالي متسائلاً بوقاحة عن أسباب الغضب الفلسطيني.

واشنطن استخدمت الفيتو عدة مرات لإسقاط قرارات تطالب فقط بوقف النار؛ فهل هذا دفاع عن النفس أم مشاركة موصوفة في المجزرة وهل هناك في الأخلاق والسياسة ما يبرر هذا الانحياز الفاضح لمحتل يمعن في الفتك تحت غطاء الشرعية.

في المقابل تتعرض منظمات المجتمع المدني لضغوط خانقة من الممولين الغربيين الذين يفرضون عليها أن تصمت عن الكيان الصهيوني، بل وأن تدين أي مقاومة للاحتلال ومن لا يلتزم بذلك يجد تمويله مجمداً ونشاطه مهدداً. وبينما يتم قمع الأصوات الغربية المتضامنة مع غزة تحت ذريعة معاداة السامية أصبح التعبير عن الرفض جريمة والإعجاب بمنشور إنساني سبباً للطرد أو الملاحقة

غزة اليوم تغرق في كارثة إنسانية تفوق التصور. فتسعون بالمئة من السكان يعيشون بلا أمن غذائي ومئات الآلاف على حافة المجاعة والأطفال يموتون بصمت والماء ملوث والدواء ممنوع والمعابر مغلقة والمساعدات تُستخدم كسلاح إضافي لإخضاع الناس وتجويعهم والهيئات الدولية لا تتجاوز حدود التنديد الروتيني وكأنها غير معنية إلا بمظاهر الحياد البارد

ما يجري ليس أزمة عابرة، بل فضيحة أخلاقية مكتملة المعالم وامتحان لاختبارات العدالة الدولية التي لم تنجح يوماً في فلسطين، بل إنها لحظة سقوط جماعي لنظام يدعي حماية الحقوق بينما يسمح للقاتل أن يواصل فعله بكل وقاحة.

من يصمت اليوم على ما يحدث في غزة سيقف غداً في وجه مرآة الحقيقة ملوثاً بالعار إذ لا تسويات تغسل الدم ولا مصالح تبرر هذا الخراب الكامل.

”لماذا يكرهونا“ .. تزوير الحقيقة لا يصد أمام الجريمة المكشوفة

يكاد الهجوم الصهيوني على غزة يكمل عامه الثاني دون أية إشارة على اقتراب حرب الإبادة والتطهير العرقي بالقتل المباشر والتجويع والتعطيش والتشريد المتواصل من نهايتها.

ودون أي إجراء دولي فاعل يوقف هذه المجازر الفظيعة والتي دومرت غزة وقتلت أكثر من 60 ألف مواطن مدني معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ الأبرياء لا علاقة لهم أصلاً بما يتذرع به الكيان الصهيوني من أنه رد على ما جرى في السابع من أكتوبر عام 2023.

ودون أن تتخذ محكمة الجنايات الدولية أو محكمة العدل الدولية أي قرار قطعي يوقف المجازر والجرائم لحين التوصل لحكم يحقق العدالة، إن كان ذلك هو مبرر التقصير الفاضح في تحمل المسؤولية الواجبة. والأهم من كل ذلك، دون أن تتوقف أجهزة الإعلام المغرض عن تجاهل الحقائق التي يراها العالم بالصوت والصورة وعن بث الأكاذيب والروايات المزورة التي تبرر العدوان على أنه حق للكيان الصهيوني في الدفاع عن النفس في وجه ما يدعون أنه ”الكراهية ومعاداة السامية والإرهاب“.

لا تقل فظاعة التزوير والتضليل والتبرير الفاضح للجرائم الصهيونية بحق الفلسطينيين، ليس في قطاع غزة فقط، بل وفي الضفة الغربية أيضاً، عن الجرائم بحق الإنسان ذاتها، ولا عن الدمار الذي لم يشهد العالم له سابقة في التاريخ الحديث.

ما لا يمكن فهمه أو استيعابه هو هذا المدى من تجاهل الحقائق والوقائع المستمر والمتواصل والمتجاهل لكل الدلائل والبراهين التي تواجهنا عبر بعض الشاشات ووسائل الإعلام النزيهة كل لحظة.

فالرواية الدارجة لدى أجهزة الدعاية المروجة للرواية الصهيونية هي أن الفلسطيني هو ليس ضحية التهجير والاقْتلاع والمطاردة منذ بدايات القرن الماضي ولا يزال، بل هو المعتدي وهو الارهابي وهو الذي يرتكب جرائمه ضد الصهيوني المسالم بدوافع "لا سامية"، وبدوافع الكراهية، وتلبيه لأجندات عدائيه تخطط لها إيران وأذرعها.

وهذه الرواية الدارجة تبرر ما يتعرض له أهل فلسطين، وليس غزه فقط، بأنه الرد الطبيعي من قبل الكيان الصهيوني على هجوم المقاومة الفلسطينية يوم 7/10/2023 على المستوطنات المجاورة لقطاع غزة، والتي وصفها الأمين العام للأمم المتحدة بأنها لم تحدث من فراغ وتعرض لحملة إدانة نتيجة لذلك، وكأن تاريخ هذا الصراع المرير بدأ منذ ذلك اليوم فقط.

هذه الرواية تنكر على الشعب الفلسطيني أن يمارس حقه الأصيل في الدفاع عن نفسه وعن ارضه وحقوقه التي تآمر العالم الغربي مع الحركة الصهيونية لسلبها منه حتى قبل نكبة عام 1947، وتتهمه بأن ما قام به يوم 7 أكتوبر كان تلبية لمخطط إيراني عدواني، وتعبيرا عن غرائز لا سامية لخدمة مخططات أجنبية على كيان "بريء" لم يمارس أي اعتداء على فلسطين واهلها من قبل.

لقد روجت اسرائيل هذه الرواية منذ عقود لتبرير احتلالها للأرض الفلسطينية، ولتوسيع برامجها الاستيطانية فيما تبقى من أرض فلسطين (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية) وهي محتلة أيضا منذ حزيران عام 1967، سعيا للاستحواذ على فلسطين بكاملها وبدون سكانها الاصليين وربما للتوسع فيما هو أكثر من ذلك في الدول العربية المجاورة.

روجت اسرائيل لهذه الرواية مستنده إلى أن العدو للكيان الصهيوني كما للدول العربية هو إيران وأن أمن المنطقة لا يتحقق بالعدالة للفلسطينيين وباحترام حقوقهم بل بتحالف صهيوني عربي ضد إيران. والمؤسف أن دول كثيرة وخاصة الدول الأوروبية هذه الرواية لعقود متتالية.

وروجت اسرائيل لهذه الرواية بالادعاء أيضا أن كل ما تتعرض له من نقد (دع عنك موضوع المقاومة) هو إحياء للاسامية، من اجل التغطية على جرائم اسرائيل واحتلالها واستيطانها وإبادتها وتهجيرها للفلسطينيين من كل أرجاء وطنهم التاريخي.

وحتى لما بدأ العالم يستيقظ امام فضائح الكيان الصهيوني و"الجيش الاكثر أخلاقية في العالم" باستهدافه المدنيين والاطفال والمساکن والغذاء واماكن العبادة والتعليم والبنية

التحتية والمستشفيات وكل مرافق الحياة، وعندما انتفضت معظم جامعات العالم رافضة لهذه الجرائم، أُدينت تلك التظاهرات السلمية بانها مدفوعة بغرائز لا سامية ليس إلا. وها هي تلك الجامعات تعاقب وتتخذ بحقها اجراءات قمعية وعقابية لان طلابها وقفوا في وجه هذه المجازر في تعبير سلمي إنساني نبيل.

هذه النغمة، ”إنهم يستهدفوننا لأنهم يكرهوننا“ ليست جديدة. فقد ردها زعماء الكيان الصهيوني باستمرار وهم يقولون إن ما يتعرضون له من ردود فعل على جرائمهم هو فقط لأن الفاعلين يكرهونهم وليس لأنهم يريدون على عدوانهم.

المعادلة: الصهيوني يرتكب جرائمه كما يشاء وبأي قدر من الفظاعة، ودون اي مبرر، ممارسا حقه في الدفاع عن النفس، اما الفلسطيني وعندما يدافع عن حقه وحياته ووجوده امام العدوان فهو يقوم بذلك بدوافع الكراهية المجردة ولأنه ارهابي ومجرم ومعتدي ولذلك وجبت معاقبته وملاحقته أينما كان وبلا حدود. لقد آن للحقيقة، وقد ظهرت، أن يعترف العالم بها، وأن يتصرف على أساس ذلك.

إبادة جماعية وحشية – ”فشل القانون الدولي في غزة“

لا يمكن أن يكون هناك أي غموض في أن ما يحدث في غزة ليس مجرد مأساة، بل هو عمل وحشي بالكامل وجريمة بكل معنى الكلمة. إنها أكثر الإبادات الجماعية توثيقاً في التاريخ الحديث، تُبث مباشرة على شاشات التلفاز في جميع أنحاء العالم، يشهدها الجميع عبر الحدود، ومع ذلك يتم تطبيعها من قبل أولئك الذين يدعون امتلاك التفوق الأخلاقي ويدعون أنهم حماة القانون الدولي.

لقد بلغ الغرب مرحلة في تاريخه ستحاسبه عليها الأجيال القادمة بسبب الفظائع للإنسانية التي ترتكب بعلمه التام ووسط إفلات كامل من العقاب.

إن رواية السابع من أكتوبر ليست سوى شماعة، لا من أجل السعي إلى السلام أو العدالة، بل لتبرير سياسة مدروسة مسبقاً من التطهير العرقي والاستيلاء على الأرض. وهي سياسة باتت واضحة وضوح الشمس للجميع. لقد كان هذا التاريخ مجرد ضوء أخضر لهذا الجيش غير الأخلاقي ليبرر أي وكل فعل ضد الشعب الفلسطيني الأعزل.

الحملة تهدف بوضوح إلى الإبادة والاقتلاع، لا إلى إيجاد حل أو ممارسة ما يُسمى بـ "الحق في الدفاع عن النفس".

في جوهرها، تكمن حقيقة مروعة: أن غزة تُجعل غير قابلة للحياة، ليس بدافع الحاجة إلى الدفاع، بل بدافع الطموحات الأيديولوجية لإدارة صهيونية متطرفة، مسعورة، عازمة على التدمير الكامل والوحشية المطلقة، وكل ذلك تحت أعين حلفائها الغربيين اليقظة.

البُعد الأكثر صدمة في هذه الكارثة هو موقف الغرب؛ أولئك الذين لطالما هتفوا بالحرية والمساواة والعدالة من على أسطح منازلهم، وراحوا ينشرون "بشارتهم الإنسانية" تحت ذريعة "تحضير" العالم.

الديمقراطيات التي كانت في يوم من الأيام من أشد المدافعين عن سيادة القانون، اختارت اليوم أن تسهّل انهياره الكامل.

فحكوماتهم لا تكتفي بتقديم الأسلحة والتغطية الدبلوماسية، بل توفر أيضاً المعلومات الاستخباراتية في الوقت الفعلي ليس عن جهل، بل في تحدٍ صريح للالتزاماتهم بموجب المعاهدات الدولية، بما في ذلك اتفاقية منع الإبادة الجماعية التي تلزمهم بمنع حدوث مثل هذه الفظائع على الإطلاق.

لقد انهار الغرب في أعين شعوب العالم كمصدر للعدالة والأخلاق، كما كان يدّعي منذ زمن طويل. ما نشهده في غزة هو انهيار للمبادئ.

فلو خضع الكيان الصهيوني حتى لأبسط مراجعة قانونية، لكانت انتهاكاته غير قابلة للجدل. ومع ذلك، تبقى المؤسسات المعنية بتطبيق القانون مشلولة أو ميسّسة، عاجزة عن أداء حتى أبسط مهامها في مواجهة مجرم حرب حقيقي وفي مقدمتها محكمة العدل الدولية (ICJ)، التي تبدو عاجزة تماماً أمام هذا الطاغية وداعميه.

إذاً، ما الذي يجب فعله؟

أولاً، يجب فرض حظر كامل وقابل للتنفيذ على السلاح — ليس حظراً رمزياً أو شكلياً، بل حظراً غير قابل للتفاوض.

لقد بدأ الجنوب العالمي بالفعل في تغيير المحور الأخلاقي للحكم العالمي، وahan الوقت الآن لأن يُحاسب الغرب على أفعاله.

ثانياً، يجب على المجتمع المدني أن يستعيد زمام السرد والرواية من خلال محكمة شعبية، تمنح مساحة رسمية للشهادات التي تم قمعها أو إسكاتها باسم الدبلوماسية.

لقد علمنا التاريخ أن مثل هذه المحاكم — من فيتنام إلى العراق — قد ساهمت في تشكيل الوعي العالمي بطرق لم تتمكن الحكومات من تحقيقها.

ثالثاً، يجب أن تمتد جهود التعبئة إلى المقاطعة التجارية والثقافية.

فحصانة الكيان الصهيوني تقوم على الدعم الأعمى الذي يتلقاه من الغرب، ولا يجوز السماح بالإفلات من العقاب وأن يتنكر في هيئة شرعية.

ينبغي عزل هذا الكيان وشل قدراته على الصعيدين الدبلوماسي والعسكري والمالي، حتى لا يبقى فوق المحاسبة وخارج القانون.

أسمع مصطلح "وضع معقد" يُداول كثيراً في الأوساط الدبلوماسية كذريعة للتقاعس والجمود.

أصدقائي، لا يوجد شيء معقد في الوضع في فلسطين؛ إنه وضع قاتل ووحشي.

الدبلوماسية الاستعراضية للغرب، والمناظرات الهزلية، والإجراءات الفارغة ليست حياً، بل هي تأييد صريح لحليفهم الذي يجدون أنفسهم غارقين معه في مستنقع لا أخلاقي، كلما تكشف مزيد من أجنده الحقيقية.

نصحتني إلى محكمة العدل الدولية (ICJ) هي أنه إذا كان للقانون الدولي أن يحمل أي معنى، فيجب تطبيقه بشكل متساوٍ؛ وإلا فإن شريعة الغاب هي التي ستسود.

فالحقوق يجب أن تكون عالمية وغير مشروطة، لأن بديل ذلك هو نظام عدالة دولي صوري، لا يملك القدرة على حماية الضعفاء، ولا يستحق أي احترام.

الذاكرة الجمعية للعقل الفلسطيني نبض حي في شرايين شعب أبي

في تاريخ الشعوب قصص تكتب بالدم والذاكرة وقصة فلسطين حفرت في الصخر بالصمود والكبرياء من النكبة الأولى إلى حصار غزة.

لم تكن الذاكرة الجمعية للعقل الفلسطيني مجرد أرشيف، بل نبض حي في شرايين شعب يأبى النسيان غزة هذه البقعة الضيقة من الأرض اتسعت لتكون وطنًا للكبرياء ورمزا لإرادة لا تلين.

كما لم تكن غزة يوما مجرد رقم في نشرات الأخبار أو ساحة حرب، بل كانت ولا تزال مرآة تعكس إرادة الحياة حين تتمسك الشعوب بكرامتها.

غزة لا تنكسر، بل تكشف عن تصدع الكيان الذي يواجهها فكلما قصفوا بيتا أو هدموا زقاقا نهضت من تحت الركام أقوى ليس بالحديد والنار، بل بإيمان عميق بعدالة قضيتها وكأنها تجسد قول شاعرنا توفيق زياد " ما هنت في وطني ولا صغرت الجراح، بل كبرتني "

ورغم أن المعركة لم تكن يوما متكافئة فالفلسطيني واجه منذ البداية آلة احتلال مدججة بالسلاح وبما هو أخطر منه بتواطؤ دولي يصوغ الرواية كما يشتهي الجلاذ ويتجاهل أنين الضحية وصفقات العار ومشاريع التقسيم التي لم تكن إلا لترسيخ الظلم كلها فصول في مؤامرة مستمرة لا تستهدف الأرض فقط، بل الذاكرة والهوية والوجود.

وإلا كيف يمكن تفسير صمت العواصم الكبرى أو انحيازها الفاضح للمعتدي إلا بأنه جزء من لعبة مصالح دولية تباع فيها الحقوق وتشتري الدماء في أسواق السياسة.

لكن هذا الصمت لا يضعف شرعية نضال غزة، بل يزيده رسوخا فالشعوب التي يخذلها العالم تتعلم كيف تكتشف قوتها في أعماق ذاتها.

لقد جرب الفلسطيني كل ألوان النفي والتجاهل لكنه لم يتعلم الانكسار هذا النضال ليس مجرد دفاع عن تراب، بل هو دفاع عن المعنى معنى أن تكون شعبا حيا يرفض أن يتحول إلى ملف على طاولة مفاوضات أو رقم في تقرير إنساني.

غزة اليوم وهي تنزف وتقاتل وتصلي وتعلم أطفالها تحت لهيب النار تذكر العالم بأن الحرية لا تهدي، بل تنتزع وأن السيادة ليست مجرد كلمة في بيان، بل هي حق إنساني لا يقبل مساومة أو بيعا.

كم من الأحرار في هذا العالم نظروا إلى غزة فرأوا فيها قصة كفاحهم الشخصي ليس لأنهم يتشاركون معها لغة أو ديناً، بل لأنهم يدركون أن الشعوب المحاصرة حين تلفظ أنفاسها الأخيرة فإنها في الحقيقة تبدأ نهضة جديدة أوسع وأشمل.

وهنا تتجلى حقيقة التاريخ الكبرى إرادة الشعوب الحرة لا تقهر لقد سقطت إمبراطوريات وانهارت تحالفات وتغيرت خرائط العالم لكن الشعوب حين تريد الحياة فإنها تشق طريقها ولو كان من بين الأنقاض.

إلى أهلنا في غزة لستم وحدكم فمعكم ذاكرة أمة وتاريخ كفاح طويل وضمير إنساني حي لم يمت بعد ومعكم قبل كل شيء وعد بأن الظلم إلى زوال وأن الذين يجاهدون من أجل الحق لن يضلوا الطريق أبداً.

العدل الدولية.. أمل للضمان الحية

السؤال الأوحد الذي يطرق أبواب الضمان الحية هو لماذا تتأخر محكمة العدل الدولية كل هذا الوقت في إصدار حكمها بشأن الإبادة الجماعية التي تحدث على مرأى ومسمع العالم في غزة.

هذا التأخير المريب في إصدار حكم نهائي ليس مجرد إجراءات بيروقراطية، فهم يتحدثون عن حكم لن يصدر قبل نهاية عام 2026 وربما 2027، بعد أن تتحول غزة إلى مقبرة جماعية حتى يقرروا أن يتحركوا.

لقد منحوا الكيان المجرم مهلة مدتها ستة أشهر اضافية حتى يناير 2026 لتقدم دفاعها.

جنوب إفريقيا صرخت محذرة من الكارثة الإنسانية المتفاقمة لكن صرخاتها ذهبته أذراج الرياح، فهل المحكمة صماء لا تسمع أنين الضحايا أم أنها تتجاهل عمداً.

المحكمة أحسنت بأن أصدرت ثلاثة أوامر مؤقتة للكيان الغادر، في يناير 2024 طالبت بمنع أعمال الإبادة وضمان وصول المساعدات. وفي مارس 2024 أكدت على ضرورة إدخال المساعدات الإنسانية. وفي مايو 2024 أمرت بوقف الهجوم على رفح وإعادة فتح المعبر. وماذا كان رد الكيان غير التجاهل بوقاحة لا مثيل لها.

التحديات القانونية والسياسية التي يتذرعون بها ليست سوى أعدار واهية. فالحديث عن معايير إثبات صارمة تتطلب أدلة قاطعة على نية الإبادة، وهل يحتاجون إلى دليل أكبر من آلاف الأجساد الطاهرة والأشلاء والمدن المدمرة التي أصبحت أثرا بعد عين.

هل ينتظرون اعترافا صريحا من الجلاذ بجرائمه. لقد واجهت جنوب أفريقيا عقوبات من إدارة ترامب لكنها أصرت على المضي قدما، فهل المحكمة أضعف من دولة واحدة.

البطء المؤسسي ليس عذرا، بل هو جريمة مكتملة الأركان. والانقسام العالمي الذي يتحدثون عنه ليس انقساما حقيقيا، بل هو تواطؤ وصمت مخز على الجرائم، خاصة أن الخبراء يحذرون من أن التركيز على الإبادة فقط قد يستخدم كذريعة لتأجيل التحرك الدولي، وارى أن هذا ليس تحذيرا، بل هو كشف للمؤامرة التي تحاك ضد الإنسانية.

أقول قولتي هذا انه على محكمة العدل الدولية أن تسرع بإصدار قرارها المنصف والصادق والعاقل لا أكثر ولا اقل.

غزة المجوعة.. حين تتحول الإبادة إلى أزمة غذاء

أحسن الكيان الصهيوني استغلال الصمت الدولي لتثبيت روايته الزائفة وتمير واحدة من أخطر خدعه السياسية في العصر الحديث إذ تمكن من إعادة تعريف الإبادة الجماعية في غزة على أنها مجرد أزمة إنسانية تتعلق بتوفير الطعام والماء والدواء.

وبدل أن يبقى العالم منشغلا بوقف الحرب ومحاسبة مرتكبي الجرائم أصبح السؤال المطروح هو كيف نوصل الخبز إلى المجوعين، لا كيف نمنع تجويعهم من الأساس.

منذ 660 يوما لم يتوقف القصف الوحشي ولم تتوقف سياسة الحصار ولم تتوقف محاولات التهجير القسري. فكل شيء ممنهج ومدروس والمشهد أمام أعين الجميع البيوت تُهدم فوق ساكنيها المستشفيات تُقصف المدارس تُغلق والخيام المؤقتة تُحوّل إلى قبور لكن رغم ذلك مرّر الكيان الصهيوني جريمته الكبرى على أنها أزمة إنسانية ونقل القضية من خانة العدالة والمحاسبة إلى خانة الإغاثة واللوجستيات.

بات المشهد كله يُدار عبر مؤتمرات مانحين وعمليات إنزال جوي ومعونات لا تكفي ليوم واحد يتم تسويقها على أنها انتصار إنساني بينما تستمر الجرائم على الأرض دون توقف. حتى الأمم المتحدة نفسها وقفت عاجزة لا تستطيع حتى إعلان المجاعة رسميا بسبب القيود التي يفرضها المحتل ولا تستطيع حماية موظفيها الذين يُستهدفون كما يُستهدف أهل غزة بلا تمييز.

الأخطر من ذلك أن هذا التغيير في السردية يخدم مشروع التهجير الشامل. فحين يُجبر الناس على ترك بيوتهم بفعل الجوع لا بفعل القصف يبدو الأمر وكأنه قرار ذاتي لا نتيجة لسياسة ممنهجة. وحين يُفتح الحديث عن ممرات آمنة ومعابر مؤقتة يصبح الإخراج الإجباري للسكان من أرضهم وكأنه عمل إنساني لا تهجيرا قسريا.

وعندما تتحول المعونات إلى غطاء لا إلى حل وتُصبح صور الأطفال الذين يركضون خلف أكياس الطعام المرمية من السماء مادة استهلاك بصري لا دعوة للغضب أو الفعل وكأن المطلوب أن نُطعم من ينجو لا أن نوقف القتل كي لا يحتاج أحد إلى النجاة.

ما يجري في غزة ليس كارثة طبيعية ولا أزمة طارئة، بل هو مشروع إبادة واضح لا يحتاج إلى تحليل عميق ولا إلى أدلة جديدة. الجريمة تقع في البث الحي لكن العالم قرر أن يناقشها بصيغة إدارية وكأنها مشكلة توزيع لا عملية تدمير شامل لشعب بأكمله.

إن وقف المجاعة يبدأ بوقف القصف وإنهاء الحصار لا بزيادة الإنزال الجوي. وإن استعادة الكرامة لا تكون عبر الطعام، بل عبر العدالة والحماية والمحاسبة فالشعوب لا تعيش بالخبز وحده وإنما بالحرية والسيادة والأمان

ما يحتاجه أهل غزة اليوم ليس المزيد من الوعود ولا شحنات الغذاء. ما يحتاجونه هو صوت واحد عالمي يقول بوضوح لا للإبادة لا للتجويد لا للتهجير. هذا هو الحل الوحيد وكل ما عداه ليس سوى إطالة لعمر الجريمة.

غزة... حيث تنتصر القلة المؤمنة على شهوة القتل وآلة الإبادة

في زمن تسوده الصفقات والازدواجية، وتقف فيه القوى الكبرى عاجزة أو متواطئة، تبرز غزة كاستثناء، مساحة صغيرة لا تتعدى 365 كيلومتر مربع، محاصرة من كل الجهات، تُقصف صباحاً ومساءً، والمستهدف هم المدنيون العزل أطفالاً ونساء ومرضى ومسنين وغيرهم كثيرون، لكنها لا تنكسر.

يظن البعض أن السؤال عن سر صمود غزة هو تكرار، لكنه في الحقيقة سؤال يتجدد كلما ظن العالم أن الجولة الأخيرة كانت القاضية، وأن هذه البقعة المباركة لن تقوم من جديد.

كيف استطاعت المقاومة الفلسطينية في غزة، بعد أن جردت من كل مقومات الدولة، أن تواجه آلة البطش الصهيونية المدعومة من أقوى الدول، وتُفشل خطط الإبادة المنهجية.

ليس في غزة مطارات، ولا دبابات، ولا تحالفات دولية تحميها، فيها فقط مقاتلون مؤمنون يعرفون تماماً لماذا يقاتلون، وشعب اختار أن لا يركع.

المقاومة لم تنتظر إذناً دولياً لتدافع عن نفسها، ولم تراهن على مؤتمرات لا توقف نزيفاً ولا تمنع مجازر، فقررت أن تأخذ المعركة على عاتقها، بكل ما فيها من تكاليف وتكالِب. ومنذ ذلك الحين، لم يعد الاحتلال قادراً على أن يحسم شيئاً، رغم ما يملكه من سلاح وغطاء سياسي ودعم غربي مكشوف.

غزة تعيش تحت قصف دائم، وتُحرم من أبسط مقومات الحياة، لكن فيها مقاومة جعلت من الأنفاق خطوط إمداد، ومن الأزقة ساحات مواجهة، ومن كل محاولة اجتياح فشلاً إضافياً يضاف إلى سجل الاحتلال.

الجندي الصهيوني الساقط اخلاقياً، رغم تفوقه العددي والناري، يدخل غزة وهو خائف، يعرف أنه يواجه مقاتلين لا يخافون الموت، بل يتقدمون نحوه بإيمان صلب، وهذه ليست شجاعة تهور، بل قناعة عميقة بأن الدفاع عن الأرض ليس خياراً، بل واجب لا يحتمل التأجيل.

والمقاومة في غزة لم تكثف بالصمود، بل طورت وسائلها، حسّنت دقة صواريخها، وثبتت معادلة الردع، فلم تعد المعركة من طرف واحد والاحتلال الغاشم بات يحسب ألف حساب لأي خطوة، لأن الرد قادم، من تحت الأرض، أو من فوقها، أو من حيث لا يدري.

ثم تأتي قوة غزة الحقيقية: شعبها، فلا تستطيع أي مقاومة أن تعيش دون حاضنة تؤمن بها، لكن في غزة، الأمر أعمق من الدعم، هناك تلاحم، الناس يعرفون أن هذا الفصيل أو ذاك لا يقاتل من أجل سلطة، بل من أجل ألا تتحول غزة إلى نكرى.

المقاومة هناك لا تطلب تعاطفاً، بل تفرض احترامها بالدم والوجع والكرامة، تقاتل لأن البديل هو الإبادة والتهجير، ولأن العدو الصهيوني لا يُخفي هدفه: سحق كل ما هو فلسطيني، ودفن الحق مرة وإلى الأبد.

هذه ليست مجرد مقاومة تقليدية، هذه جبهة مفتوحة ضد مشروع اقتلاع، ضد كيان استيطاني مجرم. وغزة بكل بساطتها وبؤسها، وقفت في وجه هذا المشروع، وفرضت عليه حدود القوة.

وفي كل عدوان، يتكرر المشهد: العالم يصمت أو يبرر، الصواريخ تتساقط على البيوت، الشهداء يُحملون على الأكتاف، والأنقاض تتراكم. لكن المقاومة لا تتراجع، تعيد تنظيم صفوفها، وترد، هذه القدرة على النهوض من وسط الركام، ليست بطولة فقط، بل عقيدة حياة.

لهذا السبب، فإن صمود غزة ليس فقط فعلاً عسكرياً، بل موقف إنساني وأخلاقي، يُدين كل من اختار الصمت، وغزة، بما تحمله من جراح، تقول للعالم إن القهر لا يُولد الهزيمة دائماً، وإن بعض الشعوب، حين تُحاصر وتُقصف وتُستهدف، تتحول إلى نارٍ لا تخدم.

والمقاومة الفلسطينية في غزة، اليوم، هي شاهد حي على أن العدل لا يُقاس بموازين السلاح، وأن الكرامة، حين تتحول إلى قرار، تُربك الجيوش، وتكسر الطغيان، وتُعيد تعريف النصر من جديد.

مؤامرة الحزام الأمني.. قضم للأرض ومحو للوجود

في هذه اللحظة التاريخية التي تتن فيها أرضنا، أرض الأجداد، تحت وطأة الأحداث المتسارعة، يطل علينا الكيان، كعادته، بوجه جديد لمخطط قديم، يسمونه "الحزام الأمني".

يطرحونه علينا وكأنه الحل السحري أو ربما العصا السحرية التي ستمحو غزة من الوجود، لكن دعوني أقول لكم، وبكل صراحة، لا تخدعوا أنفسكم بهذه الأوهام، فمن يمتلك بصيرة نافذة، ومن يقرأ ما بين السطور، يدرك تمام الإدراك أن هذا المشروع ليس سوى الفصل

الأخير، أو بالأحرى الستار الأخير، في مسرحية التطهير العرقي التي انطلقت فصولها الدامية عام 1948، ولم تتوف منذ ذلك الحين.

إنه الذروة المأساوية، والذروة الدموية، لاستراتيجية "الأرض المحروقة" التي يمارسها الاحتلال بدم بارد، وبلا أدنى شعور بالذنب، منذ ثمانية أشهر عجاف، وكأنهم يكتبون بمداد من دماء أبنائنا، نهاية مأساوية لقضيتنا، قضية شعب بأكمله، شعب أبي أن يموت، وأبي أن يندثر، شعب صمد وسيبقى صامداً كجبالنا الراسخة.

دعوني أصارحكم القول، إن المشكلة الكبرى في المفاوضات مع الكيان، ليست مجرد خلافات عابرة يمكن تجاوزها ببعض التنازلات، بل هي مشكلة هذا "الحزام الأمني" الذي اخترعته أمريكا والاحتلال.

هذا الحزام، ليس إلا مرحلة جديدة، وخطوة خبيثة، من سياسة قضم الأراضي التي يمارسها الكيان منذ عقود طويلة، بهدف إنهاء أي وجود لقضيتنا على هذه الأرض المباركة.

إنه دهاء المخططين، الذين وجدوا في هذه السياسة فرصة سانحة للاستيلاء على غزة كاملة، بعد أن تم تدميرها، وبكل وحشية، على مرأى ومسمع العالم.

سيشكل هذا الحزام سياجاً خانقاً حول ما تبقى من غزة، ليتحول إلى سجن كبير، سجن لن يستطيع، ولن يرضى، أي مواطن شريف أن يبقى فيه. فكيف يعيش إنسان بلا سكن، بلا وسيلة للحياة، بلا فرصة لأي شيء، في سجن مفتوح؟

ومن الواضح، وبكل أسف، أن هذا المخطط الإجرامي المزعوم، يستولي على نسبة ضخمة من غزة ويترك مئات الآلاف لمصير مشؤوم. دعونا نعرض الحقائق كما هي:

- المساحة المسماة "الأمنية" تشكل 45% من مساحة غزة الكلية.
- يقطن في هذه المساحة نحو 700 ألف من أهلنا، أي ما يعادل ثلث عدد سكان القطاع.
- إذا كانت هذه "المسافة الأمنية" ضرورة للكيان، فلماذا لا على الجانب الآخر.
- إن مساحة غزة الأصلية تقدر بـ 365 كيلومتراً مربعاً، وبعد تنفيذ مشروع الحزام، يتبقى منها مساحة صغيرة محاصرة من الجهات الأربع.

هذه الأرقام ليست بيانات جامدة، بل صفة في وجه كل من يحاول تبرير هذا القضم المنهج.

ولا يغيب عن بالكم، أن ما يحدث في غزة اليوم، ليس بمعزل عما يحدث في الضفة الغربية، فكلاهما، وبكل أسف، وجهان لعملة واحدة، وإن اختلفت الأساليب، وتنوعت الأدوات.

فالعُدو، وبكل وقاحة، يعتبر الضفة الغربية أراضي تابعة له تاريخياً، ويبحث حالياً عن السيطرة الكاملة عليها، لتصبح جزءاً لا يتجزأ من كيانه الصهيوني المزعوم، وبالتالي، ينتهي أي وجود لأراضٍ يمكن تسميتها قضيتنا.

إذن نفس أساليب القضم التي مورست في غزة تُطبق الآن في الضفة الغربية.

- منذ نكبة 1948، والمسلسل مستمر: استيطان، تجريف، تهويد، ومزيد من المصادرة.
- الضفة اليوم، مثل غزة، تخضع لخطة شاملة تهدف إلى إنهاء فكرة الدولة الفلسطينية من جذورها. وبالربط بين ما يجري هنا وهناك، نصل إلى الحقيقة المؤلمة: لا بقعة فلسطينية واحدة آمنة من هذه الخطة الشيطانية، الأرض كلها مستهدفة، والشعب كله في مرمى الاستئصال.
- وهذا، بالإضافة إلى ما أوضحته لكم عن مساحة غزة الأصلية، والتي فيها بيانات ومعلومات عن أن مساحة غزة الحقيقية كانت أكبر من الحالية قبل هذا القضم الجديد.
- إنها خطة شاملة، لا تترك مجالاً للشك في نوايا الاحتلال الحقيقية، نوايا تهدف إلى محو تاريخنا ووجودنا من هذه الأرض الطاهرة.

دعوني أقولها لكم بصراحة، أيها الأحرار، لن يوافق أي شريف على مثل هذه الجريمة، جريمة "الحزام الأمني". إنها كذبة، كذبة كبرى، يحاول الاحتلال أن يمررها علينا، وأن يخدع بها العالم.

فلو أراد العدو حقيقة حزاماً أمنياً، فليقمه على الجانب الآخر من الحدود، على أرضه هو، لا على أرضنا، ولا على أشلاء بيوتنا وأحلامنا.

"فلتكن هذه رسالتنا الواضحة، التي لا لبس فيها، والتي يجب أن تصل إلى كل أذن صاغية: لن يجد العدو خائناً فلسطينياً يوافق على جريمة الاستيلاء على غزة."

نقطة تحول في المسألة القانونية في فلسطين

في تقاطع تاريخي بين الضمير والقانون، اجتمعت ثلاثون دولة من مختلف قارات العالم تحت مظلة "مجموعة لاهاي". وقد استضافت المؤتمر بشكل مشترك كل من كولومبيا وجنوب أفريقيا في 16 يوليو 2025، بهدف رسم مسار غير مسبوق للدفاع عن العدالة الدولية وقدس الحياة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد تعهدت اثنتا عشرة دولة شجاعة - وهي بوليفيا، كولومبيا، كوبا، إندونيسيا، العراق، ليبيا، ماليزيا، ناميبيا، نيكاراغوا، عُمان، سانت فنسنت والغرينادين، وجنوب أفريقيا - باتخاذ ستة إجراءات حاسمة عبر أجهزتها التشريعية والتنفيذية الوطنية، لكسر أي شكل من أشكال التواطؤ مع حملة الدمار التي تفوقها الكيان الصهيوني في فلسطين. وتشمل هذه الإجراءات:

1. تعليق توريد الأسلحة والمعدات التي يمكن استخدامها لأغراض مدنية وعسكرية (ذات الاستخدام المزدوج).
 2. فرض قيود بحرية على السفن المرتبطة بمثل هذه التحويلات، بما في ذلك حرمانها من الوصول إلى الموانئ، ومنع تزويدها بالوقود والخدمات الأخرى، بالإضافة إلى سحب علم الدولة منها (deflagging)، وهو إجراء يُعدّ عقوبة صارمة بموجب القانون البحري.
 3. إجراء تدقيقات على المشتريات العامة بهدف القضاء على أي دعم مالي ضمن الإنفاق الحكومي والعقود الرسمية من شأنه دعم الاحتلال غير القانوني.
 4. تنفيذ تحقيقات مستقلة بهدف تحديد ومقاضاة الجرائم الدولية المرتكبة.
 5. تمكين المحاكم الوطنية من البتّ في الجرائم بموجب القانون الدولي، بغض النظر عن الحدود الجغرافية.
 6. توجيه دعوة واضحة وغير مشروطة لوقف فوري لإطلاق النار واستعادة حياة كريمة للشعب الفلسطيني.
- بصفتي داعماً منذ زمن طويل للقانون الدول، أحيي هذا الاجتماع التاريخي، مشيداً بالوضوح والشجاعة اللذين تم تجسيدهما.

يمثل مؤتمر بوغوتا تحولاً طال انتظاره من مجرد الإدانة إلى تحرك منسّق بين الدول، يستند إلى المبادئ الراسخة للقانون الدولي.

إن التحدي الذي نواجهه اليوم هو حماية الأبرياء واستعادة نزاهة النظام الدولي. تتحمّل جميع دولنا مسؤولية القيادة بحزم تشريعي وشجاعة مؤسساتية، دون أن ترهبها الضغوط أو التهديدات.

يجب أن نسخر أدوات القانون وحكمة إرثنا الحضاري لنؤكد أن لا دولة فوق المساءلة، وأن الدفاع عن فلسطين هو دفاع عن الكرامة الإنسانية العالمية وحق الشعوب غير القابل للتصرف في أوطانها.

فلنُخلد هذا الحدث كلحظة وقفت فيها أمم العالم موحدة، وأكدت أن حقوق الإنسان ليست محل تفاوض، وأن القانون ليس خياراً، وأن حياة الفلسطينيين ليست شيئاً يمكن الاستغناء عنه.

إطلاق الإمكانيات الوطنية الاقتصادية في ظل المقاطعة

من المؤكد أن المقاطعة الاقتصادية، باعتبارها شكلاً من أشكال المقاومة المدنية، توفر وسيلة مؤثرة للأفراد والمجتمعات للتعبير عن احتجاجهم ومعارضتهم للسياسات والإجراءات التي ينفذها الاحتلال الإسرائيلي، كما أنها توفر مساحة واسعة لممارسة الضغوط على البضائع والشركات الداعمة للكيان.

ومعروف أن الضغط الاقتصادي من خلال مقاطعة المنتجات أو المؤسسات أو الكيانات المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي يشكل أداة فعالة في تحدي الظلم والوحشية، ويسهم في استراتيجية أوسع تهدف إلى التأثير على قرارات السياسة، وتعزيز المساءلة، وتعزيز الالتزام بمبادئ العدالة والمساواة.

وتعكس المقاطعة، الترابط المتزايد بين المعايير الأخلاقية والجوانب الاقتصادية والسياسية، رغم ما تتعرض له أحياناً من جدل وانتقادات بحجة تأثيرها السلبي على الشركات التي قد لا تكون لها علاقات مباشرة بالسياسات خاصة الفروع المحلية للوكالات العالمية، ما يضيف طبقة من التعقيد إلى المشهد الاقتصادي المعقد بالفعل.

ومع احترامي لجميع الآراء غير أنني أرى المقاطعة المستمرة ضد الشركات الداعمة للكيان الصهيوني فرصة فريدة للعالم العربي لإعادة بناء اقتصاده والتخفيف من تدفق العملات الأجنبية إلى الخارج، بشرط أن يتزامن هذا التحول مع أجندة اقتصادية أوسع تركز على تعزيز الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات.

كما توفر المقاطعة فرصة كبيرة ومحورية لتقدم الصناعات المحلية والعربية، بل وربما فتح آفاق واعدة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والإسلامية. لكن وقبل ذلك المطلوب من الحكومات والقطاع الخاص على حد سواء الاستعداد لتسخير هذه الفرص الاقتصادية، والاستفادة منها استراتيجياً لتعزيز الاستقلال الاقتصادي وتعزيز عملية صنع القرار السيادي الوطني.

وفي التعامل مع هذه الفرص والتحديات، هناك تحول نموذجي نحو الاعتماد على الذات اقتصادياً، مما يؤكد الحاجة إلى قيادة حكيمة وجهود تعاونية لصياغة مشهد اقتصادي أكثر

قوة واكتفاء ذاتياً في العالم العربي، لاسيما أن تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية أمر بالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية وتوسيع نطاق الفرص الاستثمارية المتاحة.

وفي الختام ارى كذلك ضرورة تعزيز الوعي الاستهلاكي العربي لرفع مستوى الوعي حول الخيارات البديلة من المنتجات المحلية والعربية، وتشجيع اتخاذه قرارات رشيدة.

التضليل الإسرائيلي ضد الأونروا.. الصراخ على قدر الألم

دأب الكيان الصهيوني ومنذ تأسيسه المسخ على تليفيق الأكاذيب والافتراءات، ونشرها بشكل واسع وبنمط شامل كأدوات في ترسانته الدبلوماسية على الساحة العالمية لتبرير سياساته العدوانية ”والقبول بحقيقة وجوده كدولة“.

وفي تواز صارخ، فإن مزاعم الكيان الصهيوني بشأن ضلوع بعض موظفي الأونروا في معركة ”طوفان الأقصى“، تشبه الادعاءات الكاذبة باستخدام مستشفى الشفاء في غزة كمركز قيادة من قبل حركة المقاومة الإسلامية.

وتنطوي كلتا الحالتين على ادعاءات باطلة ولا أساس لها من الصحة، وفي قلب هذه الافتراءات تكمن نيات خبيثة تهدف إلى تجريد الفلسطينيين بشكل منهجي من حقوقهم الأساسية في الحماية والضروريات الأساسية للحياة، لاسيما أن الأونروا ”يعتمد عليها أكثر من مليوني شخص من أجل البقاء على قيد الحياة“.

ولسنوات عديدة، كان لدى الكيان وعبر مختلف حكوماته سعي أفك ومتواصل لتفكيك عمليات واحدة من الوكالات الإنسانية الأكثر أهمية في سياق الاحتلال الإسرائيلي الغاشم. لكن وفي أعقاب العدوان الإسرائيلي على غزة وصلت حدة الافتراءات إلى نقطة حرجة حين زعمت إسرائيل أن الأونروا توفر الغطاء لحماس.

الافتراءات الإسرائيلية ضد الأونروا جزء لا يتجزأ من حملة التضليل ضد منظمات الأمم المتحدة لتشكيل نظام دولي للإبادة الجماعية بهدف واضح هو حرمان الفلسطينيين من الحماية الأساسية وضرورات البقاء والحياة، وأيضاً هي محاولة للرد على اتهام الأونروا للكيان باستهداف البنية التحتية المدنية عمداً، بما في ذلك المدارس ومراكز الإسعاف، خلال عدوانها المتواصل على القطاع وهو التقرير الذي استندت عليه محكمة العدل الدولية على وجه التحديد.

لكن اللافت في هذا السيناريو هو الاستجابة الفورية من الدول الكبرى، بما في ذلك الولايات المتحدة وإيطاليا وكندا وأستراليا وبريطانيا وفنلندا، التي استجابت دون فحص دقيق للأبعاد الأخلاقية والقانونية للافتراءات الإسرائيلية وعلقت تمويلها للأونروا، وهو ما أرى فيه تواطؤاً يثير تساؤلات حرجة حول العقاب الجماعي لأهالي القطاع بذريعة أخطاء مزعومة أو مخالفات منسوبة إلى موظفين في وكالة إنسانية.

وفي الحقيقة فإن هذه الدول تتنكر للمبادئ الأساسية للعدالة والمساعدة الإنسانية، فيما يؤشر إلى إمكانية معاقبة شعب ما بشكل جماعي بسبب أفعال يُزعم أنها، في أفضل الأحوال، فردية وتظل خاضعة لتحقيق شامل.

وفي الختام أقول إن العداء الملموس يكشف عن مدى تأثير الإجراءات القانونية في محكمة العدل الدولية وأهميتها على الكيان، إذ أصبحت ردود أفعاله مقياساً لصدى وفعالية الجهود الرامية إلى محاسبته على جرائمه ضد الإنسانية، كما يشير بوضوح إلى مساعي الكيان البائسة برفضه المساءلة والالتزام باحترام القانون الدولي.

فلسطين. مات الكبار ولم ينس الصغار

مؤكد أن المقاومة في غزة اليوم أهم شكل من أشكال النضال في الوقت الحالي وأكثرها تأثيراً على الحالة الفلسطينية، غير أن نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والاستعمار يسبق معركة طوفان الأقصى بأكثر من 100 عام منها ثلاثون عاماً تحت الاستعمار البريطاني البغيض والمسمى زورا "انتداب"، وخمسة وسبعون عاماً تالية من الاحتلال الصهيوني الأشد بغضاً.

وهذه الرواية التاريخية ليست مجرد سرد زمني للأحداث الماضية؛ بل ذاكرة جماعية محفورة في وعي الأجيال المتعاقبة من الفلسطينيين، وشهادة على الروح التي ترفض الخضوع لعقود من الظلم والتنكيل والطغيان كإرث حي ينتقل من جيل إلى جيل وهي شهادة على الالتزام الثابت بالعدالة واستعادة حقوقهم المشروعة.

فالجيل الرابع، الذين ولدوا في أعقاب تهجير أجدادهم، اثبتوا أن ارتباطهم بفلسطين يتجاوز كل الحدود، وخلافاً للأمال الإسرائيلية الخائبة، "الكبار يموتون والصغار ينسون"، فقد

تحدى هذا الجيل فكرة فقدان الذاكرة الجماعية، حين اعتنقوا هويتهم وتاريخهم الفلسطيني، ونسجوه في وجودهم حتى عندما تفصل بعضهم آميال وعقود عن التهجير الفعلي، وهذه المقولة، التي تركز على افتراض أن الزمن يقوض ذاكرة الظلم، أثبتت عدم جدواها في مواجهة جيل صامد يرفض التخلي عن القصص المتوارثة عبر الأجيال.

وتبقى معركة طوفان الأقصى بحق بمنزلة بوصلة تشير إلى تحول جدير بالملاحظة في الاستراتيجيات التي يستخدمها الشعب الفلسطيني في مقاومته المستمرة، وتشي عن القدرة على استخدام وسائل غير تقليدية لمواجهة تحديات آلة الحرب والقمع التي يفرضها العدو الصهيوني.

إذن لا يمكن النظر إلى أحداث 7 أكتوبر بمعزل عن الفهم الشامل للسياق الأوسع لنضالات التحرير ضد الاستعمار والاحتلال الأجنبي والفصل العنصري عبر التاريخ المعاصر، وهذا الأمر حقيقة عالمية - فحيثما يوجد اضطهاد، ينشأ تصميم ثابت على استعادة الاستقلال والكرامة.

ويجب على المجتمع الدولي ومناصري القضايا الإنسانية أن يتضامنوا مع نضال الشعب الفلسطيني ضد أطول احتلال في العصر الحديث من قبل سلطة احتلال واحدة، مع ضرورة الاعتراف بأن السعي إلى التحرير هو مسعى إنساني مشترك يمهد الطريق لعالم حيث الأمن والاستقرار متجذران في العدالة والمساواة والسعي الجماعي للحرية.

وبالنسبة لنا فإن أرض فلسطين ليست مجرد ذكرى بعيدة، بل هي حضور حي في وعينا وضميرنا والتزامنا المشترك كشعب مصمم على الحفاظ على هويته واستعادة وطنه، حتى من مسافة بعيدة.

نحو إفشال المشروع الصهيوني

معروف أن المشروع الصهيوني المسمى "إسرائيل الكبرى"، قائم منذ فترة طويلة وليس جديدا في محتواه، لكن إحياءه في هذه المرحلة المحددة يتطلب حذرا شديدا، خاصة أنه لم يكن مشروعا فورياً، بل طويل المدى ويتم تطويره بشكل منهجي وضعت أسسه على مراحل مع مرور الوقت من قبل قادة الصهاينة.

إن الوثيرة المتعمدة لهذا المشروع كانت تتبع في السابق استراتيجية الصبر المحسوب، وربما في انتظار الظروف الجيوسياسية المناسبة أو التحولات المواتية في الديناميكيات الإقليمية لتحويل ما قد يبدو في البداية وكأنه خرافة إلى واقع ملموس على الأرض.

لكن ومع بدء العدوان الوحشي على قطاع غزة في أكتوبر، عاد الحديث بشكل علني أوسع عن إسرائيل الكبرى، وقد اتخذ هذا الانبعاث شكلاً ملموساً من خلال الكشف عن وثيقة رسمية قيل إنها مسربة من الاستخبارات الإسرائيلية دعت صراحة إلى تهجير ملايين الفلسطينيين وحددت أيضاً رؤية محددة للهجرة القسرية إلى الأردن وشبه جزيرة سيناء.

لم تؤكد الوثيقة المسربة استمرار المشروع فحسب، بل سلطت الضوء أيضاً على مخطط استراتيجي سيكون له، في حالة تنفيذه، آثار عميقة على التركيبة السكانية واستقرار المنطقة بأكملها.

ومع عظم حجم المؤامرة فإنني أرى في نهاية المطاف، أن المشروع الصهيوني محكوم عليه بالفشل الذريع على غرار الإخفاقات التي شهدتها الأطماع الاستعمارية الأخرى، وفي هذا المنعطف الحرج، سيلعب وعي شعوب ودول المنطقة وصمود الشعب الفلسطيني ووحدته دوراً محورياً في تحديد مصير المشروع الصهيوني وتحقيق مستقبل عادل ومستدام للمنطقة.

هل من مبرر للاعتراض على حق الشعب الفلسطيني في التحرر

شعباً ودولة؟

في خضمّ ما يجري تداوله حول الحل الأمثل للقضية الفلسطينية، تلك المعضلة التي ظلت تتفاقم وتتعدّد على مدى ما يقارب من قرن من الزمان، تبرز أفكار غريبة، وبعيدة جداً عن الواقع. وأهمها ذلك الجدل حول حق الشعب الفلسطيني في التحرر من الاحتلال، وحقه في تقرير مصيره، بمحض إرادته الحرة، ودون أن يكون ذلك مرتبطاً بعوامل أخرى تضع أية قيود على تلك الحرية، وحقه في تحرير أرضه، تحريراً شاملاً لكامل ترابه الوطني، وتحرير الدولة التي كانت قائمة أصلاً لتصبح دولة ديمقراطية كاملة السيادة لكل مواطنيها مهما كانت منابتهم ومذاهبهم وأعراقهم طالما أنهم يقيمون على أرض تلك الدولة إقامة شرعية قانونية كما هو الحال في معظم دول العالم الديمقراطية الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة حالياً.

في هذه الدولة، التي لا يجوز لأية جهة مهما كانت أن تناقش حق الشعب الفلسطيني المطلق في تحريرها من الاحتلال، تتساوى حقوق كل من يقيم على أرضها، وأكرر، على أن تكون تلك الإقامة شرعية وقانونية لا تشكل تجاوزا من فريق على آخر، ولا اعتداء على الحقوق، أو الممتلكات، ما يعني أن لكل فلسطيني فقد أرضه أو بيته خلال تاريخ هذه المعضلة المزمنة الحق في أن يستعيد ذلك الحق كاملا وأن يطالب بالتعويض العادل عن أي ضرر لحق به، مهما بلغت قيمة ذلك التعويض، نتيجة هذا العدوان الظالم.

إنني أتساءل: هل في ذلك ما يتناقض مع العدالة، أو مع الأعراف والقوانين الدولية، أو مع الشرائع السماوية، أو مع قواعد التعامل السلمي الطبيعي بين كافة شعوب الأرض؟

وأتساءل أيضا: هل يجوز لكل شعوب العالم أن تكون لها دولها المستقلة ذات السيادة على أراضيها وأن تتمتع بعضوية متساوية في منظمة الأمم المتحدة مع كافة الدول الأخرى، وأن تُحترم حقوقها وحرمة أراضيها، باستثناء الشعب الفلسطيني الذي تستكثر عليه دولا غربية أن يتمتع بنفس هذه الحقوق، وتنكر عليه حقه في الدفاع عن نفسه وتحرير أرضه ودولته من نير أطول احتلال في التاريخ الحديث، بمحض إرادته الحرة، مثل بقية دول وشعوب العالم؟

للتوضيح، عندما شملت تسويات الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى مطلع القرن الفائت، وتقاسم المنتصرون الغنائم، بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، بناء على أطماعهم وعلى المخططات التي كانت قد حيكت في الظلام مثل اتفاقية سايكس بيكو، عند ذلك وُضِعَتْ فلسطين تحت الانتداب البريطاني.

ومع أن الهدف الرئيس لذلك الانتداب كان إعداد فلسطين لتصبح وطنا قوميا لليهود، على حساب تاريخ وحقوق ووجود الشعب الفلسطيني بناء على وعد بلفور، إلا أن الانتداب أنشأ حكومة فلسطينية لكل من وجد على أرض فلسطين، ذلك الزمن من السكان عربا، مسلمين ومسيحيين، ويهود ولآخرين غيرهم.

هذه الدولة الفلسطينية كانت حقيقة قائمة وظلت كذلك إلى أن احتلتها القوات الصهيونية عام 1948، وأنهت وجودها بشكل مؤقت. ما يعني أن زوال الاحتلال يعيد الأمور إلى نصابها وتعود فلسطين كدولة مستقلة ووطنا شرعيا لأهلها من الأصل العربي أو اليهودي. ما يذكرني بهذه الحقيقة الدامغة كل صباح هو شهادة ميلادي المعلقة في بيتي والمرؤسة باسم حكومة فلسطين والتي صدرت عام 1938.

لا أقول إن ممارسات حكومة الانتداب كانت عادلة، ولا أقول إن سلطة الانتداب التي نكّلت بكل فلسطيني وقف في وجه التهويد وعارض تمكين العصابات الصهيونية من الاستحواذ على الأرض وبناء المستعمرات وإنشاء العصابات المسلحة تمهيداً لحروب لاحقة (أبرزها نكبة عام 1948) كانت نزيهة وموضوعية. الحقيقة أن مرحلة الانتداب كانت مكرّسة لتهيئة الظروف المواتية لتنفيذ المخطط الصهيوني على أرض فلسطين بدعم من مؤامرة دولية أُحْكِمَ حبكها، ولا زال أمن وسلام شعوب هذه المنطقة يعانون من آثارها المدمرة حتى يومنا هذا، وعلى مدى ما يزيد من قرنٍ من الزمان، وما نشهده من حربٍ بربريةٍ ومجازرٍ ومأسٍ إنسانيةٍ غير مسبوقةٍ في التاريخ المعروف بحق الفلسطينيين في غزة وفي الضفة الغربية إلا بعض فصول تلك المأساة المزمّنة والمتواصلة.

إذن، ومع كل ذلك، قامت خلال فترة الانتداب التي استمرت قرابة 28 عاماً دولة أو حكومة فلسطينية. وخلال فترة الانتداب، وعندما كان العالم بأسره مشغولاً في البحث عن حلول للقضية الفلسطينية طالب الفلسطينيون باستمرار تلك الدولة الديمقراطية بدلا من تحويلها لكل مواطنيها لدولة يهودية صهيونية يتطلب قيامها اقتلاع الشعب الفلسطيني وتشتيته في كل بقاع الأرض كما حدث.

أكرر التأكيد على النقاش القائم حول قيام الدولة الفلسطينية المستقلة من عدمه يبتعد عن الهدف، فالدولة الفلسطينية كانت قائمة والمطلوب تحريرها من الاحتلال لتستأنف مسيرتها ولتتطور بما يتناسب مع أفضل ميزات الديمقراطية والعدالة وصون حقوق مواطنيها.

التعويض وحق العودة لا يتعارضان

إن قرار محكمة العدل الدولية هو أفضل قرار في تاريخ القضية الفلسطينية لاستقلاليتها وإلزاميته وإجراءاته التطبيقية. وقد حان الوقت للبناء عليه والتقدم الى جميع المؤسسات القضائية الدولية طلبا لجميع أنواع التعويضات التي تتيحها القوانين عما أصابنا من أضرار خلال 75 عاما وما يصيبنا الآن.

من المؤكد أن التعويض وحق العودة لا يتعارضان؛ بل هما مكملان لتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني. فالسعي للحصول على التعويضات لا ينفي أو يقلل من حق الفلسطينيين

الأساسي في العودة إلى وطنهم، إذ أن حق العودة هو حق غير قابل للتصرف منصوص عليه في القانون الدولي، وأعدت تأكيده العديد من قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك القرار 194.

لذلك، ينبغي النظر إلى التعويض كوسيلة لمعالجة الضرر المادي والنفسي الذي لحق بالفلسطينيين نتيجة التهجير والاحتلال وهو ليس بديلاً عن حق العودة، وليس ثمناً لمصادرة الوطن، بل شكل من أشكال التعويض عن الأضرار والمعاناة التي عانى منها الفلسطينيون على مدى سبعة عقود من الصراع والظلم.

إن المثال الذي ضربته ألمانيا، بتوقيعها على ثلاث اتفاقيات لتعويض اليهود يشكل سابقة لمعالجة المظالم التاريخية وتقديم التعويضات للمتضررين.

وأرى أنه ومن خلال التقدم بطلب إلى المؤسسات القضائية الدولية، يستطيع الفلسطينيون تأكيد حقوقهم والمطالبة بمجموعة كاملة من التعويضات التي يحق لهم الحصول عليها. ولا يشمل ذلك التعويض عن الخسائر المادية والشخصية والعامّة فحسب، بل يشمل أيضاً الاعتراف بالأثر الأخلاقي والنفسي العميق للتهجير والاحتلال.

علاوة على ذلك، فإن السعي للحصول على التعويضات يبعث برسالة قوية إلى المجتمع الدولي حول مدى إلحاح وأهمية معالجة محنة الشعب الفلسطيني، ويؤكد الحاجة إلى المساءلة والتعويض في السعي إلى إيجاد حل عادل ودائم للصراع.

كما أن سعي الفلسطينيين للحصول على التعويض، يؤكد حقوقهم بموجب القانون الدولي، كما يؤكد الاعتراف بكرامتهم وإنسانيتهم وقيمتهم الأصيلة، لذا أراها خطوة ضرورية نحو تضييد جراح الماضي وبناء مستقبل أكثر إنصافاً وعدلاً.

وقبل كل شيء، يجب أن يعالج التعويض عن الأرواح والخسائر المادية الشخصية التي يتكبدها الفلسطينيون نتيجة التهجير. وبالإضافة لذلك ينبغي أن يشمل التعويض أيضاً المنافع المادية العامة التي حرم منها الشعب الفلسطيني نتيجة للاحتلال. وعلاوة على ذلك، يجب أن يتناول التعويض أيضاً التأثير الأخلاقي الشخصي للنزوح على الأفراد والمجتمعات، فإلى جانب الخسائر الملموسة في الممتلكات وسبل العيش، فإن للنزوح آثار نفسية وعاطفية عميقة، بما في ذلك الشعور بعدم الأمان والخسارة والصدمة.

وأقول في الختام إن معالجة هذه الخسائر أمر ضروري لإعادة إعمار وتنمية المجتمع الفلسطيني، وضمان حصول شعبنا العظيم على الموارد والبنية التحتية اللازمة للتنمية المستدامة والازدهار.

الممر الآمن كلمة يراد بها التهجير ومحو الوجود الفلسطيني

لا يُنظر إلى فكرة "الممر الآمن" على أنها لفتة للمساعدة الإنسانية أو التسهيلات، بل كألية لإدامة الظلم ومحو الوجود الفلسطيني من وطنه، وكجزء من جهد منهجي خبيث لتفتيت الأراضي الفلسطينية والسيطرة عليها، بما يزيد من ترسيخ الاحتلال الإسرائيلي وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم كافة.

إن فكرة أن النزوح والدمار والقتل يمكن اعتبارها مقبولة عندما يتم تغطيتها بلغة الإنسانية والقانون الدولي تتحدى المفاهيم التقليدية للحرب والعدالة وهذا نفاق متأصل في التعاطي مع القضية الفلسطينية، حيث تتلاعب الدول الكبرى بالأطر القانونية والخطاب لتبرير أفعالها، بغض النظر عن التكلفة البشرية.

وفي ضوء السياق المقدم، يبدو أن دعوة الرئيس بايدن لإنشاء ممر آمن قبل أي عملية عسكرية في رفح قد تساعد بالفعل في تسهيل عملية التهجير، وفيه اعتراف ضمني بأن القوة النارية والتدميرية ستكون أقوى مما قامت به قوات الاحتلال في الشمال والوسط،

كذلك فإن تأكيدات الرئيس بايدن لتنتياهو بأن الهدف المشترك المتمثل في هزيمة حماس وضمان الأمن على المدى الطويل لإسرائيل يظل أولوية متبادلة يؤكد الشراكة المستمرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وهنا لا بد من لفت الانتباه إلى قرارات محكمة العدل الدولية باعتبارها آلية مهمة لمحاسبة الدول على دعمها للأعمال الإسرائيلية، إذ أن أحكام محكمة العدل الدولية أداة حيوية لضمان مساءلة المتورطين في أعمال قد تساهم في انتهاكات حقوق الإنسان أو الفضاء.

وفي التطورات الأخيرة، حصلت إسرائيل على موافقة مشروطة من كل من الولايات المتحدة على عملياتها العسكرية المخطط لها، وشددت الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، على أهمية فرض قيود على العملية، ودعت إلى وضع حد زمني محدد ونطاق جغرافي محدد بعناية، ويهدف هذا النهج الاستراتيجي إلى منع تكرار الجرائم التي أثارت استنكارا وإدانة دولية.

ويعكس الموقف الأمريكي حساسية تجاه التدايعات المحتملة للعمليات العسكرية، خاصة في ظل الصور المثيرة للقلق التي يتم تداولها على منصات الإعلام، فهناك قلق واضح داخل الدوائر الأمريكية حول تأثير مثل هذه الصور على الرأي العام، خاصة بعد الأحكام الأخيرة التي أصدرتها المحكمة الدولية. وعلى الرغم من هذه المخاوف، فإن موقف واشنطن لا يعارض هجوم رفح بشكل صريح، بل يركز بدلاً من ذلك على ضمان تنفيذ أي عمل عسكري ضمن معايير تقلل من التدايعات الإنسانية وتخفف من خطر المزيد من التصعيد.

وفي الوقت نفسه، فإن أهداف إسرائيل في العملية تتجاوز مجرد المشاركة العسكرية، مع التركيز بشكل أساسي على تعزيز الحصار على قطاع غزة، وهذا يعكس الأهداف الاستراتيجية الأوسع لإسرائيل المتمثلة في فرض سيطرتها على القطاع.

وأقول في الختام إن المر الأمن جريمة تذكرنا بالصدمات والمظالم المستمرة التي لا تزال تحدد معالم الظلم الذي يمارس على الفلسطينيين.

ويذكرني هذا بما قاله أحد المسؤولين الغربيين: اقتلوهم ولكن دون عنف وأميتوهم جوعاً ولكن بحنان ودمروا كل ما هو لهم لحماية مستقبلهم من المتطرفين فيهم.

قرارات تاريخيه رائعة ملزمة

قراءة في حكم محكمة العدل الدولية بتاريخ 26/1/2024 طلال أبوغزاله

يفرض قرار محكمة العدل الدولية إجراءات مؤقتة على الاحتلال الإسرائيلي ويطالبه باتخاذ خطوات لمنع الإبادة الجماعية في غزة والتحريض المباشر عليها.

يشكل هذا القرار منعطفاً مهماً في مسار القضية الفلسطينية على الساحة العالمية، ويحدد الأسس القانونية لتحقيق العدالة.

يمثل القرار حكماً نموذجياً، يتسم بالسلامة القانونية والعدالة في التعامل مع تعقيدات الاحتلال الإسرائيلي. ذلك لأن القرار يفرض ترتيبات تقتضي حكماً بوقف العدوان ليتمكن الالتزام بها.

وما يزيد من أهمية هذا الأمر هو أنه صدر بأغلبية ساحقة، إذ أيده 15 من أصل 17 عضواً في المحكمة.

فضلاً عن ذلك فإن رفض المحكمة لطلب الكيان رفض القضية يرسل إشارة قوية، تشير إلى اعتراف ضمني من قبل المحكمة بوجود إبادة جماعية.

كما أن فطنة المحكمة بالامتناع عن إصدار حكم بوقف القتال تؤكد أن المطلوب معالجة المجموعة الشاملة من جرائم الإبادة وليس مجرد وقف العدوان العسكري لا سيما أنه عدوان من طرف واحد في مواجهة مقاومة مشروعة من الطرف الثاني.

كما أن هذه الترتيبات لا تكتفي بحاسبة الكيان على جرائم الإبادة الجماعية، بل أيضاً يعتبر أولئك الذين يقدمون الدعم للعدوان كشركاء في جرائم الإبادة.

يظل قرار وقف إطلاق النار مرهوناً بعوامل خارجة عن نطاق اختصاص المحكمة، إذ أن الاعتراف بأن المحكمة، باعتبارها محكمة عدل، تفتقر إلى إمكانية تنفيذ وقف إطلاق النار دون دعم من مجلس الأمن، وهنا فإن الفيتو الأمريكي المتوقع يقف حاجزاً أمام احتمالات تنفيذ القرار.

ومن أهم ما في هذا القرار هو أنه لا يمكن تنفيذه إلا إذا أوقفت إسرائيل عدوانها.

ومطالبة المحكمة لإسرائيل بدليل ملموس على الالتزام في غضون شهر - وهو مطلب غير مسبوق يضح إحساساً بالإلحاح ومبدأ المساءلة في عملية الحل، وفي خروج عن القرارات الأممية السابقة. أي ان القرار يتحدى إسرائيل لإثبات التزامها بالترتيبات المنصوص عليها ضمن إطار زمني محدد، مما قد يضع معياراً جديداً في المسارات الدولية القضائية والسياسية.

وأقول إن وقف كل عمليات الإبادة يعني حكماً وقف القتال، لأنه لا يمكن تطبيق الترتيبات إلا بوقف الهجوم.

وحيث أن قرار وقف القتال يعني أن على الطرفين ذلك فهو لا يناسب المقاومة كحركة تحرير.

أما الترتيبات التي صدرت فإنها موجهة للعدو فقط لأنه هو المتهم بالإبادة الجماعية وليس أهلنا في غزة.

أما حق الدفاع عن النفس الذي تدعيه إسرائيل وتدعمها فيه أمريكا وبريطانيا فإنه لا يسري كدفاع بالنسبة لسلطات الاحتلال ولا لسلطات الإبادة، فسلطة الاحتلال لا تحتاج للدفاع عن النفس لأن بإمكانها إنهاء احتلالها وتنتهي مشكلتها.

للمرة الأولى يجد الكيان الصهيوني الآن نفسه محكوماً بالقانون الدولي، والملزم لجميع الدول، إذ لا يشير القرار إلى تحول في ديناميكيات المسألة الجيوسياسية فحسب، بل يثير أيضاً أسئلة محورية حول الآثار المترتبة على سلوك الكيان والرد العالمي على إجرامها

ومن جملة النتائج بالغة الأهمية استشهدت المحكمة في حيثيات الحكم بشهادات مستقلة من المنظمات الأممية وليس بما يدعيه الطرفان فقط.

كما أن أمر الترتيبات منع ائتلاف أي مستندات تثبت جرائم العدوان هو إنذار له ويبدل على أن ذلك من عاداته.

أما اتهام رئيس وزراء إسرائيل بأن المحكمة معادية للسامية فما هو إلا تكرار بائس لادعاءاته الدائمة.

وأظهر قرار المحكمة أن الإبادة الجماعية ليست حجة مقبولة للدفاع عن النفس الباطل الذي تدعيه إسرائيل ومن يدعمها.

كما أن الادعاءات ضد منظمات الأمم المتحدة وفي مقدمتها أونروفا فان هدفه إقامة نظام إبادة أممي ضد الفلسطينيين لحرمانهم من الحماية ومن متطلبات الحياة.

من اللافت بشدة أيضاً تأييد رئيس قضاة المحكمة جوان إي دونوهيو وهي قاضية أميركية أقرت الولايات المتحدة بقدرتها ونزاهتها سابقاً نظراً لعضويتها في مجلس القضاء الأمريكي الأعلى.

وفي الحقيقة أرى أن هذا أهم وأفضل قرار في تاريخ القضية الفلسطينية لاستقلاليتها والزاميته وإجراءاته التطبيقية، إذ أن عدالة المحكمة وقدرات فريق الاتهام لجمهورية جنوب أفريقيا قد أنتجوا قرارات جميعها على المعتدي.

وتظهر ردود الفعل الإسرائيلية تثبت كم ان القرار بصالحنا كما اتضح من التصاريح الرسمية المعادية للمحكمة، إذ أنه وبعد ان اتهمنا أحد وزراء العدو بأننا ”وحوش بشرية“، تعليقاً على قرار المحكمة وصفنا رئيس وزراء العدو ”بالوحوش“ ونزع صفة البشرية عنا. ولنا الفخر بذلك لأن الأسود وحوش ونحن من فصيلتهم.

وقد ادعى العدو أن المحكمة ليست فقط ضد السامية، بل تحديداً ضد الشعب اليهودي، لأن من جملة الترتيبات إلزام إسرائيل بوقف التحريض على الإبادة، وفي حال عدم التزامها بالقرارات على الأمم المتحدة أن تتدخل على سبيل الأمر وليس للطلب.

أظهرت المحكمة أيضا رؤية نكية من خلال الاعتراف بأن نطاق الإبادة يتجاوز الوسائل العسكرية المباشرة، ليشمل نطاقاً أوسع من الأساليب مثل الجوع، والمرض، والعطش، والأوبئة، وغير ذلك من لوازم سبل الحياة، ويؤكد هذا الفهم الدقيق الاعتراف بأن ممارسات الإبادة الصهيونية تمتد إلى ما هو أبعد من الحرب التقليدية.

وكان واضحاً أن العدو قد فقد أعصابه على كل مستوياته فأخذ يكيل الهجوم على المحكمة بسبب ادراكاته لخطورة هذه الترتيبات على عدوانيته ومما يثبت أن ممارساته إبادية، فهو يدرك أن قرارات هذه المحكمة وترتيباتها غير قابلة للاستئناف، كما يدرك أن الترتيبات الابتدائية التي صدرت سببها تحقيقات شاملة وصولاً إلى اثبات جريمة الإبادة الجماعية التي ليس بعدها جريمة أكبر.

وبخصوص القرارات الأولية الصادرة فهي تتيح لجميع الدول، بل تلزمها باتخاذ الإجراءات التزاماً بالقرارات والا اعتبرت شريكا للعدو من ممارساته، بخلاف عشرات وعشرات القرارات الأممية تجاهلتها، بل احتقرتها إسرائيل بفضل حماية أمريكا غير المحدودة لها، في حين أن هذا القرار يوضح جرائم العدو من خلال قرارات مستقلة عادلة ملزمة.

وأرى في هذا الشأن أن إلزامية قرارات هذه المحكمة على جميع الدول دون استثناء ستجبرها على تصحيح مواقفها، لان أي دولة ستدعم اسرائيل في اجراءاتها الإبادية ستصبح شريكاً في التهم ضد العدو، وبالتالي فإن جميع دول العالم أتوقع أنها الآن تحسب خطواتها وتراجع مواقفها واجراءاتها قبل صدور حكم الإبادة المتوقع كي لا تسري العقوبات عليها، وهذا يعني أنه للمرة الأولى لن تستطيع أمريكا حماية إسرائيل من الوقوف في قفص الاتهام.

طبعا الضحية الأولى لهذه القرارات سيكون مستقبل ننتياهو، فمن نتائج هذه القرارات وصدور المقاومة ستبدأ اسرائيل بالانهيار من الداخل كقوة استعمار وإبادة جماعية، وهو ما يثبت أن أعداء إسرائيل الحقيقيين هم من داخلها.

ولأن إسرائيل عضو مؤسس للمحكمة من منطلق الحرص على محاربة النازية، فقد أعلن ننتياهو في أعقاب قرارات المحكمة أن على اسرائيل تطوير صناعة الأسلحة محلياً، ذلك لأنه يخشى أن تتوقف الدول عن تزويد اسرائيل بالسلاح خوفاً من عقوبات المحكمة، ورغم تذاكي ننتياهو بالاعتراف بسيادة المحكمة وإلزامية قراراتها إلا أنه يكابر بتجاهل أن ترتيباتها تفرض حكماً وقف الحرب.

وأقول أيضاً إنه من المتوقع والواجب إلزام العدو بالتعويض عن كل الأضرار التي تسبب بها في ذلك الأرواح الغالية، والجرحى، والبنية التحتية، والعقارات والأمراض بعد صدور الحكم المتوقع.

قرار الدول الغربية بحجب المعونة عن الأونروا في اعقاب قرارات محكمة العدل الدولية فانه بشكل غير مباشر مشاركة للعدو في الإبادة، فالأونروا والأمم المتحدة هدف حملة من قبل الأعداء بسبب استقلاليتهم وادائهم لواجبهما التاريخي منع الإبادة.

وأنا طلال أبوغزاله أكملت دراستي الجامعية بمنحة الأونروا لتفوقي في الثانوية، ولا يسعني إلا أن أتوجه للأونروا وللأمم المتحدة بكل التحية والتقدير والشكر.

وأختم بالقول إنه يحق لأهل غزة ان يكونوا فخورين بأنهم انتصروا على قوى العدوان العالمية بصدور هذا القرار.

الآن وليس غدا، حان الوقت للتقدم الى جميع المؤسسات القضائية الدولية طلبا لجميع أنواع التعويضات التي تتيحها القوانين عما أصابنا من أضرار خلال سبعين عاما وما يصيبنا الآن.

التزام البرازيل الدائم بالقضية الفلسطينية.. إرث من التضامن

منذ اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني عام 1975 عززت البرازيل التزامها بالدفاع عن الحقوق الفلسطينية على الساحة

الدولية. ومن خلال ترحيبها بالممثل الدائم للمنظمة في عاصمتها برازيليا، أكدت دعمها الثابت للقضية كموقف متجذر بعمق في مبادئ العدالة والتضامن وحقوق الإنسان.

وبينما تمّ تأكيد دعم البرازيل لفلسطين في وقت سابق، إلا أن الالتزام الشخصي للرئيس لولا دي سيلفا يتمثل في رفع القضية إلى آفاق جديدة في السياسة الخارجية البرازيلية، كما تجلّى اهتمامه العميق بالشرق الأوسط، وخاصة بالنضال الفلسطيني، من خلال المبادرات المختلفة التي تهدف إلى تعزيز السلام والعدالة في المنطقة.

وشكلت الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس لولا إلى فلسطين معلما هاما، حيث أصبح أول رئيس دولة برازيلي يتعامل شخصيا مع القيادة الفلسطينية. علاوة على ذلك، فإن القرار الجريء الذي اتخذته الرئيس لولا بالاعتراف بدولة فلسطين على أساس حدود عام 1967 عام 2010 بعث برسالة قوية إلى المجتمع الدولي.

وفي خطاب تنصيبه لولايته الرئاسية الثالثة، أكد الرئيس لولا من جديد التزام البرازيل المبدئي بالقضية الفلسطينية، مشدداً على ضرورة التضامن والتعاون الدولي في حل الصراع، بحيث مثّل دعمه الثابت صدى لدفاع البرازيل الطويل الأمد عن الحقوق الفلسطينية، وكان بمثابة شهادة على إيمانه الشخصي بقوة الدبلوماسية والحوار لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

إن إدانة الرئيس لولا دا سيلفا للوضع في قطاع غزة باعتباره "إبادة جماعية" تمثّل موقفا جريئا وقائما على المبادئ الأخلاقية في مواجهة الفظائع الإنسانية الجسيمة. وقد ترددت أصداؤه كلماته، التي ألقاها خلال قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، على مستوى العالم، وسلطت الضوء على التزام البرازيل الثابت بالعدالة وحقوق الإنسان على الساحة الدولية.

ومن خلال إدانته القاطعة للحرب على غزة باعتبارها ليست مجرد حرب بين الجيوش، بل هي هجمة وحشية على السكان العزّل، يسلط الضوء على الحقائق الصارخة التي يواجهها الفلسطينيون الذين يعيشون تحت الاحتلال والحصار.

وكانت تصريحات الرئيس لولا بمثابة شهادة على وضوحه الأخلاقي واستعداده لقول الحقيقة، حتى عندما يواجه ضغوطاً سياسية أو حساسيات دبلوماسية، علاوة على ذلك، كانت إدانة

الرئيس لولا للعدوان الإسرائيلي الغاشم بمنزلة صرخة حاشدة للتضامن العالمي، والعمل من أجل إنهاء العنف، وتخفيف معاناة المدنيين الذين وقعوا في مرمى النيران، وما يزال صدى تصرّحه يتردد لدى الملايين حول العالم الذين شاركوه غضبه إزاء الكارثة الإنسانية والحاجة الملحة إلى حلّ عادل ودائم.

قرار مجلس الأمن.. لحظة محورية في الدبلوماسية الدولية

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، يشي بأن العالم يشهد خطوة مهمة إلى الأمام في وقف المجزرة الصهيونية. ومع أن القرار لم يرق إلى وقف دائم لإطلاق النار، فإن تمريره يمثل لحظة محورية في الدبلوماسية الدولية، ويقدم بصيصاً من الأمل لأهلنا في القطاع.

وأقول إن هذا القرار التاريخي، الذي طرحه الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، والموافقة الساحقة بأربعة عشر صوتاً من أصل 15 عضواً في المجلس، يؤكد الاعتراف الجماعي بالحاجة الملحة لوقف الحرب المدمرة التي ابتلي بها قطاع غزة، منذ أكثر من خمسة أشهر، كما أن امتناع الولايات المتحدة عن استخدام حق النقض، وهي من أشد المؤيدين للكيان المؤشر إلى تحول دبلوماسي في البيت الأبيض، ويكشف عن مخاوف بايدين من الثمن الذي سيدفعه في الانتخابات جراء موقفه المنحاز للإبادة.

وأرى أن الدعوة الواردة في القرار إلى وقف فوري لإطلاق النار، خلال شهر رمضان المبارك، تؤكد الضرورة الإنسانية المتمثلة في إنهاء دورة البطش والتنكيل والإجرام الإسرائيلي، فالعالم بأسره سمع وشاهد صرخات الجياع وسط الأنقاض، وأطلال الحرب في غزة، وهو تذكير مؤلم بالتكلفة البشرية الهائلة التي تسبب بها الاحتلال الإسرائيلي.

اليوم، وأمام هذا الكيان الذي لم يلتزم ولم يحترم في يوم قرارا للأمم المتحدة، تقع المسؤولية على عاتق القادة الدوليين الفاعلين لإظهار الشجاعة والرؤية وإجبار الكيان على وقف الإبادة الجماعية وفك الحصار الخانق عن أهلنا في غزة، وذلك استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وليس الفصل السادس، فنحن اليوم أمام حرب تهدد السلم والأمن الدوليين، ولسنا أمام مجرد نزاع عادي. وفي قلب الفصل السابع من الميثاق هناك حكم حاسم مبين

يحدد الإجراءات التي يتعين اتخاذها رداً على التهديدات التي يتعرض لها السلام، وانتهاكاته، وأعمال العدوان، ويؤكد هذا الفصل المحوري المسؤولية الجماعية التي يتحملها المجتمع الدولي للاستجابة بشكل حاسم في مواجهة مثل هذه الحالات.

علاوة على ذلك، يجب توظيف الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا، والبناء على أمرها باتخاذ إجراءات لمنع الإبادة الجماعية في غزة؛ كي لا تذهب مبادئ العدالة والمساءلة أدراج الرياح. صحيح أن المحكمة لم تصل إلى حد إصدار أمر بوقف الحرب، إلا أن قرارها بتأييد أغلب طلبات جنوب أفريقيا، يسلط الضوء على التزامها بمعالجة جرائم الاحتلال التي تتكشف فصولها في غزة.

ولعل القرار المهم القادم، والأهم من قرار مجلس الأمن، هو القرار المتوقع صدوره من قبل محكمة العدل الدولية (ICJ) في 8/4/2024 وهو السبب الأهم من مواقف دول العالم كافة من سلطة الاحتلال المتوقع ادانتها بجريمة الإبادة الجماعية، وإدانة كل من يدعمها كشريك في الجريمة.

الوزير الصراف نطق بضميره العروبي الإنساني وكشف

خطط الاحتلال مبكراً

بينما كان العالم غارقاً في وحل الانحياز الأعمى؛ يدين بحزم هجوم حركة المقاومة الإسلامية حماس على إسرائيل في السابع من أكتوبر، ويسعى بخبث مفضوح من أجل إفلات إسرائيل من الإدانة، على جرائمها السابقة واللاحقة، ظهر معالي الوزير يعقوب رياض الصراف وزير الدفاع الوطني اللبناني السابق كصوت ناطق بضميره العروبي الإنساني، ومواجهة الحقائق الوحشية لخطط الاحتلال وجهاً لوجه.

وفي الواقع، إنها شهادة على بصيرة الوزير الصراف بأنه كان من بين أول من دقوا أجراس الإنذار بشأن الكارثة الوشيكة التي ستحل بغزة. قبل خمسة أشهر، عندما بدت غيوم الحرب تتراكم في الأفق، ظل ثابتاً على قناعته، محذراً من نوايا الاحتلال الخبيثة، والخسائر الفادحة التي سيلحقها بالأرواح البريئة.

وأقول إن بصيرته التي ولدت من فهم عميق للديناميكيات المؤثرة والبيئة الوطنية والعروبية، التي تتلمذ فيها على يد والده المغفور له الدكتور رياض الصراف، هي بمثابة تذكير صارخ بأهمية القيادة الشجاعة في الخطوب التي تضرب أوصال أمتنا، بل والإنسانية جمعاء، كما أن فهم الوزير الصراف لدوافع الاحتلال يكشف التناقض الصارخ بين الظالم والمظلوم، إذ إنه وبينما يشن الاحتلال حملة لا هوادة فيها لكسر إرادة الشعب الفلسطيني، فإنه يفشل في فهم الروح التي لا تقهر، والتي دعمت صمود هذا الشعب العظيم لأجيال، فعلى الرغم من ستة عقود من النزوح والحرمان واليأس، فإن مفاتيح منازلهم لا تزال في أيديهم، وهي رمز للصمود والتحدي في مواجهة الشدائد.

علاوة على ذلك، فإن تشكك الوزير الصراف في فشل العالم، أو تعاميه عن إدراك الطبيعة الحقيقية للفضائح التي تتكشف في غزة، هو أمر مؤثر ومبرر في نفس الوقت، فبينما أطلق الاحتلال العنان لترسانة التدمير على المدنيين الأبرياء، ظل المجتمع الدولي صامتا بشكل مخيف، يغض الطرف عن الإبادة الجماعية الصارخة التي تتكشف أمام أعينهم، لتكون إدانة دامغة لإنسانيتنا الجماعية، حين ترتكب هذه الفضائح مع إفلات مرتكبيها من العقاب، وبينما ينظر العالم لما يحدث بتواطؤ خبيث.

لكن الوزير الشجاع يعقوب الصراف لا يتوقف عند مجرد الإدانة؛ فهو يطرح سؤالاً حاسماً يمس جوهر التجربة الفلسطينية: إلى أين يتوقع العالم أن يتجه الفلسطينيون؟ من جنوب لبنان إلى سوريا، ومن أوروبا إلى لبنان، تتسم رحلتهم بمرارة النزوح والحرمان عند كل منعطف. ومع ذلك، وعلى الرغم من الهجمة المتواصلة ضد وجودهم، فإنهم يرفضون محوهم من التاريخ أو نسيانهم من قبل العالم.

يشكل نداء الوزير الصراف الحماسي من أجل العدالة، صرخة حاشدة لجميع أولئك الذين يرفضون الصمت في وجه الظلم، إذ تشكل كلماته دعوة للعمل، وحث المجتمع الدولي على التضامن مع الشعب الفلسطيني، والمطالبة بالمحاسبة على الجرائم المرتكبة ضده.

واليوم بعد 170 يوماً من العدوان الوحشي فإن التزام الصمت في وجه القتل والإبادة هو تواطؤ في إدامته. لقد حان الوقت لكي يستجيب العالم لنداء الصراف، ويقف إلى جانب العدالة، قبل فوات الأوان.

الاعتراف المتزايد بدولة فلسطين تطويق للكيان ومن يدعمه

اعتراف كل من النرويج وإيرلندا وإسبانيا رسمياً بدولة فلسطين، يمثل تحولاً كبيراً في الدبلوماسية الدولية، ويعكس اتجاهاً أوسع نحو زيادة الدعم الدولي لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كما يحمل إدانة واضحة للكيان الذي يثبت كل يوم للعالم أجمع أنه لا يعرف معنى السلام، بل لا يعرف معنى للإنسانية.

فاعتراف هذه الدول الأوروبية الصديقة بفلسطين يؤكد التزامها بالقانون الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني، كما أنه يعد استجابة مباشرة لما تراه من استراتيجيات تقوم على التسويق والبطش ووضع العقبات أمام أي حل عادل وشامل.

وهكذا ارتفع عدد الدول التي تعترف بفلسطين إلى 147 من بين 193 دولة عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما يعكس الديناميكيات المتغيرة في العلاقات الدولية والتعاطف المتزايد مع قضيتنا العادلة، لاسيما أن هذه الخطوة ليست رمزية فقط، بل ستحمل تأثيرات إيجابية على مكانة فلسطين الدولية، بما يسمح لفلسطين بالمشاركة بشكل أكبر في المحافل الدولية ويعزز قدرتها على الدفاع عن حقوقها على المسرح العالمي، وهذا الوجود الدبلوماسي المعزز مهم للغاية لحشد المزيد من الدعم والضغط على الكيان وفضح سياساته.

وأرى ان الحرب الوحشية على قطاع غزة كان لها دور محوري في تغيير المنظورات الدولية، فالإبادة الجماعية التي مارسها الكيان بكل صلف جلبت اهتماماً متجدداً بمعاناة الفلسطينيين وأبرزت الحاجة الملحة لحل، بما يعني أن محنة غزة باتت نقطة تحول، لحشد الرأي العام الدولي وزيادة الدعوات للمساءلة وتطويق "إسرائيل" ومن يدعمها.

وفي الحقيقة واضح أن هناك إجماع متزايد على أن الوضع الراهن غير قابل للاستمرار وأنه يجب تبني نهج جديد، وهذا لا يشمل فقط الاعتراف بدولة فلسطين، بل أيضاً اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة الأسباب الجذرية للمظلمة ودعم إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس.

وأرى أنه من الضروري البناء على قرار الاعتراف بدولة فلسطين ومن قبله بإجراءات المحكمة الجنائية الدولية لتأكيد حقّ الشعب الفلسطيني في المقاومة المسلحة لتحرير أرضه كثابت إضافة إلى الثابت الفلسطيني المتعلق بحقّ العودة.

الأونروا وحق العودة

إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) هي أكثر من مجرد هيئة إنسانية؛ فهي حارس للذاكرة الجماعية لملايين اللاجئين الفلسطينيين ورمز لحقهم في العودة إلى وطنهم الأصلي وهو حق سعت إسرائيل باستمرار إلى محوه.

تكمن مهمة الأونروا في تقديم المساعدة والحماية للاجئين الفلسطينيين وهذا المهمة تتجاوز الجهود الإغاثية البحتة، فهي تذكر دائماً بحالة اللاجئين غير المحسومة، كطرف أساسي في النسيج الإنساني والسياسي في المنطقة.

وعلى عكس بعض السرديات والأقاويل، فإن مساعي الكيان الخبيثة لتفكيك الأونروا ومحو قضية اللاجئين ليست حديثة أو وليدة طوفان الأقصى، بل تمتد لعقود وقد ازدادت خلال العقد الأخير حيث يعتمد الكيان في أكاذيبه ضد الأونروا على اتهامات بأنها تعوق الحل النهائي، حيث تضمنت استراتيجية الكيان تصوير الأونروا كجزء من المشكلة بدلاً من الحل، ومن خلال ذلك، تسعى إلى حل ولاية الوكالة ومن ثم إلغاء الاعتراف الدولي بحق العودة للاجئين.

وهذا الهدف يتماشى مع الجهود الأوسع لتعزيز سياسة "التوطين في بلد الإقامة"، خصوصاً مع تضاؤل فرص إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة بسبب توسيع المستوطنات بهدف نهائي واضح لهذا النهج: توطين اللاجئين بشكل دائم في البلدان المضيفة وإزالة قضية اللاجئين الفلسطينيين من الأجندة الدولية.

وفي هذا السيناريو، وقف الأردن بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين موقفاً حاسماً وعارض باستمرار توطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه كحل دائم، داعياً بدلاً من ذلك إلى حقهم في العودة إلى فلسطين، وهذا الموقف ليس مجرد انعكاس للواقع التاريخي والديموغرافي للأردن، بل هو أيضاً ضرورة استراتيجية للحفاظ على توازنها الاجتماعي والسياسي.

وأنا شخصياً درست في الجامعة الأمريكية بمنحة من "أونروا"، حين حزت المرتبة الأولى في امتحان الثانوية العامة على مستوى الجمهورية اللبنانية وأشعر دائماً بالامتنان لها. وإيماناً بالدور المحوري للتعليم في تعزيز أداء المؤسسات الفلسطينية وتنشئة جيل فلسطيني متعلم ومبتكر فقد أطلقنا مبادرة رائدة تهدف إلى إعادة تشكيل المشهد التعليمي للاجئين

الفلسطينيين، عبر تخصيص مليون منحة دراسية في جامعة طلال أبو غزالة الرقمية العالمية في مرحلة الماجستير في مجموعة من المسارات التعليمية المتطورة، وفتح مكاتب تسجيل بالتشارك مع الأونروا، لان الصراع على مستقبل الأونروا ليس مجرد صراع حول منظمة؛ إنه يتعلق بذاكرة وحقوق ملايين الفلسطينيين.

وبالنسبة للكيان، فإن تفكيك الأونروا هو خطوة نحو محو قضية اللاجئين من سجلات التاريخ، وبالنسبة لنا تعد الأونروا شريان حياة أساسي وشهادة على مطالبة مستمرة بالعدالة. ومع تغير المشهد الجغرافي السياسي، لا يمكن التقليل من أهمية الحفاظ على هذه الوكالة والحقوق التي تمثلها ويجب على العالم أن يدرك أن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين هو أساس تحقيق سلام دائم في المنطقة.

الحرب الوحشية على قطاع غزة: علامات التآكل الداخلي في الكيان المحتل

يتصارع الكيان الصهيوني حالياً مع أزمات داخلية عميقة وانقسامات واضحة وتآكل للعقيدة العسكرية بحيث لم يعد بالإمكان إخفاء التوازن الهش لما يسمى بالجهة الداخلية، وربما بدأنا نشهد لحظة حساب لإسرائيل قد تؤدي في النهاية إلى حرب أهلية.

وتمتد جذور هذه الأزمة إلى مجموعة من الشروخ السياسية والقانونية والمجتمعية أحدثها فشل الأهداف المعلنة للحرب الوحشية على قطاع غزة، وخطة نتنياهو للإصلاح القضائي، وأزمة مشاركة اليهود الحريديم في جيش الاحتلال والتأكيد على أن دورهم يتمثل في دراسة التوراة، وفتور العلاقة مع الولايات المتحدة، ويهودية "الدولة"، حيث يعيش الفلسطينيون تحت نظام الفصل العنصري، إضافة إلى انخفاض التصنيفات الائتمانية وتراجع الاستثمار الأجنبي.

وقد يقول قائل إن الحرب الأهلية تتوقف على خطين أحمرين حاسمين وهما الاغتيالات السياسية وحدث ترمز داخل صفوف جيش الاحتلال- الذي تم تسويقه كمؤسسة مركزية لما يسمى بالهوية الإسرائيلية- وهنا أشير إلى الاستقلالات المتزايدة بالجيش كدلالة على الانقسام بين القطاعين السياسي والعسكري

لقد تركت الحرب الوحشية على غزة علامة لا تمحى على المشهد الداخلي في الكيان، وسلطت الضوء أكثر على الرتوق القائمة وعمقتها، ورغم أن كل السهام في الداخل توجه نحو نتنياهو

إلا أنه سيكون من المبالغة في التبسيط والتسطيح وضع هزيمة الكيان بأكملها على عاتق فرد واحد، بل هي بالأحرى مظهر من مظاهر نقاط الضعف الأساسية لهذا الكيان.

كان الكيان يعتمد على استراتيجية على حروب سريعة وحاسمة، فجاء ”طوفان الأقصى“، ليحطم هذه الخرافة إذ أن الحرب التي دخلت شهرها الثامن دون تحقيق أي انتصارات عسكرية حقيقية كشفت عن نقاط الضعف التي أخفتها النجاحات العسكرية السريعة لفترة طويلة، وسلطت الضوء على هشاشة العقيدة الأمنية الإسرائيلية ومحدودية قوتها العسكرية.

لقد أثبت جيش الاحتلال، عدم استعداده للحرب الطويلة، فانقلبت الاستراتيجية رأساً على عقب، مما أدى إلى اهتزاز أسس هذه المشروع المصطنع حيث كشف طوفان الأقصى عن نقاط ضعف عميقة كانت تحجبها في السابق النجاحات العسكرية السريعة، إضافة إلى تعامل حكومة اليمين المتطرف مع ملف المحتجزين لدى حركة المقاومة الإسلامية حماس

إذن أماطت الحرب والوضع والتوازن المجتمعي الهش عن التحديات العديدة التي تواجه الكيان اليوم، وما التركيز على نتائجه، رغم أنه أمر مفهوم، إلا أنه يبالغ في تبسيط مشكلة أكثر تعقيداً ورسوخاً.

تواطؤ دولي في وجه حرب الإبادة الإسرائيلية ومسؤولية المجتمع

الدولي في وقفها فوراً

ما قيمة المبادئ والقيم التي تتشدد بها الدول الغربية إذا كانت مجرد غطاء لتبرير ضرورات الهيمنة والنفوذ، فالدول نفسها التي تروج لهذه المبادئ من فوق الطاولة تجد نفسها متواطئة في إدامة المظالم وانتهاكات القانون الدولي، بل والإبادة الجماعية التي تمارسها إسرائيل ضد شعبنا الفلسطيني، إذ أن تدفق الدعم المالي والعسكري، بلا هوادة ودون انقطاع، هو بمثابة موافقة ضمنية على الأعمال الفظيعة التي يقوم بها الكيان المحتل في فلسطين.

إن محنة أهلنا في قطاع غزة، وما يجري من الإبادة الجماعية، هي وصمة عار على ضمير الإنسانية – وهي شهادة على فشل العمل الجماعي وطغيان الصمت والتواطؤ بل هي مؤشر

على غياب الرغبة في كسر دائرة البطش، وشفاء جراح الحرب، والدليل على ما أقول ليس غياب الدعوات إلى محاسبة الكيان فحسب، بل في استمرار الكذب على أمل إفلاته من العقاب وإبقاء العدالة بعيدة المنال رغم أنها حجر الزاوية الثابت الذي يقوم عليه صرح الحضارة التي يدعيها الغرب.

يا للأسف إذ تثبت الوقائع أن الحقيقة الصارخة تبدو بعيدة عن متناول أبطال حقوق الإنسان والديمقراطية المزعومين في حال كان الطرف الثاني حليف وموثر، فإسرائيل، في جرائمها، لا تسير بمفردها بل اعتادت ان تجد عصابة وافرة في شكل الدول الغربية وغير الغربية التي تزودها بسهولة بأدوات الحرب وآلات البطش والتنكيل، ومن ثم تتستر عليها، لتكشف هذه العلاقة التكافلية، التي تركز ظاهريا على شراكات استراتيجية ومصالح جيوسياسية، عن حقيقة مثيرة للقلق — حقيقة تدعو إلى التشكيك في صدق أولئك الذين يتبنون المثل العليا للديمقراطية وحقوق الإنسان.

واليوم يستمر العدوان الوحشي على قطاع غزة لأكثر من 200 يوم مخلفا 111326، بين شهيد وجريح ولا صوت يعلو على صوت التواطؤ، رغم الحديث المكذوب عن معارضة التنكيل بالمدنيين وإيماوات الرفض الرمزية، ليبقى الدعم الأمريكي نقطة ارتكاز تظل متحالفة بثبات مع إسرائيل.

إن ممارسة الضغوط المزعومة، المغطاة بعباءة المجاملات الدبلوماسية، تكذب الجمود في العمل الحقيقي، بينما يواصل ساسة الكيان إصدار أوامر الإعدام قتلا أو تجويعا وتستمر إراقة الدماء بلا هوادة، تحت عباءة الضرورات الجيوسياسية التي لا يمكن خرقها.

ورغم بؤس المشهد وقتامته، لا يزال هناك بصيص من الأمل حيث تقوم المحكمة الدولية بنصب ميزان العدالة، على الرغم من بطئه في كثير من الأحيان، لتفكيك الحصانة الممنوحة لأولئك الذين يرتكبون الفظائع وهي لحظة حساب تتطلب الشجاعة الأخلاقية لاتخاذ إجراءات فورية ضد الدول والكيانات التي تساعد على ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية في غزة ومن دون ذلك فإن الإنسانية جمعاء تخفق في مواجهة الشر أو إعلاء قدسية الحياة.

حقائق مراحل تحرير فلسطين

لقد تجاوزت الحرب الصهيونية على غزة، ليس فقط في مدتها وفي مداها، بل وفي فظاعتها، وفيما عرته من مواقف، كل التوقعات. ولا يزال من الصعب التنبؤ بنهاية قريبة لها. ولكن لا بد من تسليط الضوء على بعض ما كشفته هذه الحرب من حقائق، حتى الآن، والتي سنرى المزيد منها لاحقاً. ولا أتردد في القول بأنها ستشكل نقطة تحول كبيرة في التاريخ، ليس تاريخ المنطقة، بل تاريخ العالم بأسره. وربما سيكون هذا التحول أعظم مما أحدثته الحربين العالميتين السابقتين. وهذه هي ملاحظاتي:

1. خلافاً لتوصيف الدعاية الغربية المضللة، وما يتماهى معها من إعلام سطحي، هذه الحرب ليست على غزة، وليست على حماس، بل هي حرب صهيونية على الشعب الفلسطيني بكل مكوناته وأينما وجد. هدفها إبادة هذا الشعب لتفريغ الأرض للاستعمار الصهيوني، بكل الوسائل الممكنة.

2. هذه الحرب لم تكن نتيجة لهجوم قامت به المقاومة الفلسطينية يوم 7 أكتوبر عام 2023 على أرض فلسطينية محتلة، ضمن جهد وطني مشروع بموجب القانون الدولي، الذي يبيح لمن اغتُصبت أرضه، وشرّد من وطنه، ووضع تحت الاحتلال والحصار والتجويع والاضطهاد أن يدافع عن حقوقه ويسعى لاستردادها بعد 75 سنة من المعاناة والذكران والتهميش، لا بل والإذلال.

3. تاريخ الصراع الصهيوني الفلسطيني لم يبدأ في 7 أكتوبر من العام الماضي، بل بدأ في نهاية القرن التاسع عشر. وتم منح فلسطين من قبل بريطانيا لليهود، لتصبح وطناً قومياً لها، على حساب شعبها الأصلي قبل أكثر من مائة عام. وتوالت الحروب لتهجير الفلسطينيين في مراحل متتالية منذ نكبة عام 1948. وظل الظلم يتكرر ويتكرس حتى يومنا هذا خارج إطار كل شرعية دولية أو قانونية أو أخلاقية أو إنسانية أو منطقية.

4. ما كان يجري في الضفة الغربية قبل هجوم المقاومة على المستعمرات المجاورة لغزة يوم 7 أكتوبر لم يكن أقلّ ضراوة. فالأرض الفلسطينية كانت تُخلى من سكانها وتقام عليها المستعمرات الاستيطانية، وكل صوت فلسطيني يعترض كان يُعاقب ويعتقل ويُعدّب بلا قانون، وكل فلسطيني كان يقوم بعمل ضد الاحتلال وضد المحتل كان يُقتل أو يسجن ويُعدّب ويُهدم بيت أهله ويتعرضون للعقاب الجماعي غير المسبوق. وما يجري في الضفة

الغربية الآن لا يقل عما يجري في غزة من هدم ودمار وقتل للمدنيين والأبرياء وتدمير البنية التحتية في المخيمات والقرى الفلسطينية لجعلها غير صالحة للحياة ولذات الغاية تهجير الفلسطينيين وإخلاء الأرض. وما تقوم به الميليشيات المسلحة من المستوطنين اليهود ضد المدنيين لا مثل له في التاريخ الحديث وهو يحدث بدعم من الدولة التي يقال عنها أنها "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط" والجيش الأكثر أخلاقية في العالم.

5. ولكن هذه الحرب الجارية الآن، على فظاعتها وعلى ضخامة التضحيات التي قدمتها، ولا يزال الشعب الفلسطيني يقدمها كل يوم على كل أرض فلسطين، كشفت للعالم زيف الدعاية التي كرسها الظلم على مدى ما يزيد عن مائة عام. كشفت أن إسرائيل ليست ضحية الإرهاب الفلسطيني بل هي راعية الإرهاب، وأن الشعب الفلسطيني هو الضحية، وهو الذي يتعرض لحرب إبادة بكل تجلياتها أمام صمت العالم المنافق الذي رضخ للابتزاز الصهيوني على مدى تاريخ هذا الصراع.

6. كشفت هذه الحرب الغطاء عن حقيقة الكيان الصهيوني ومن ظل يبزر اعتداءاته على الشعب الفلسطيني واحتلاله لأرض فلسطين بأنها "دفاع عن النفس" فالجيش الصهيوني لا يحارب المقاومة كما يدعي، بل يحارب المدنيين الأبرياء ويهدم المساكن بالصواريخ والقنابل فوق سكانها ويدمر كل مرافق الحياة - المستشفيات والمساجد والكنائس والمدارس والجامعات ومرافق الخدمات ويقطع الماء والكهرباء والغذاء ويترك الناس يموتون إما تحت الأنقاض أو في العراء بنيران القناصة أو جوعا وعطشا ومرضا. كما يدمر الطرق والمزارع والبنية التحتية وأكثر من ذلك بكثير. والعالم الرسمي لا يزال صامتا متفرجا لا بألبا أمام هذه الفظائع التي نشهدها كل لحظة.

7. ومع أن الدول التي تدعم الكيان الصهيوني، ولا تزال تزوده بأدوات القتل والتدمير، ولا تزال أيضا تعاني من حالة إنكار لفظاعة ما يقوم به جيش الاحتلال، هذه الدول تواجه ثورات عارمة من قبل شعوبها في كل أنحاء الأرض وخاصة في الجامعات حيث يقوم الطلاب والأساتذة وأصحاب الضمانات الحية بمواجهة قمع الأجهزة الأمنية مطالبين بحق الشعب الفلسطيني بالحريّة والكرامة والأمن والخلاص من البطش والاحتلال. هذه الثورات في كل مدن العالم هي التي ستصوب مسار التاريخ، وهي التي ستفتح عيون العالم على الحقائق التي دفنتها الدعاية المضلّة والمصالح الاستعمارية المزمّنة والمؤامرات والانتهازية السياسية والعجز الدولي المخزي على مدى أكثر من مائة عام.

وأخيراً فإن الفضل في كل ذلك يعود لصمود الشعب الفلسطيني وعدم تنازله عن حقه وكرامته وإصراره على تقديم كل ما يلزم من التضحيات من أجل تحرير أرضه ومحاسبة من اعتدى عليها. نحن بالفعل نقف على أبواب تاريخ جديد. فعندما تنتهي هذه الحرب، مهما طال، لن تستمر الأمور على ما كانت عليه وستطوى صفحة المشاريع الوهمية والصفقات والمؤامرات وستظهر الأمور على حقيقتها. فما يجري في إسرائيل من فشل عسكري وسياسي وأمني وتخبط وغوص في وحل حرب ارتدت على مرتكبيها هو بداية تفكك المشروع الصهيوني برمته. لقد استطاعت المقاومة الفلسطينية في كل مواقفها، وبكل أشكالها، وبممارساتها الأخلاقية، رغم التزوير والكذب، أن تثبت للعالم أن إرادة هذا الشعب هي أقوى من كل الأسلحة والجيوش الجرارة. التضحيات مؤلمة وكبيرة وقاسية ولكنها تهون من أجل عودة الحق الفلسطيني لأصحابه.

صمود غزة حكاية عن عزيمة البقاء والتحدي وروح البطولة والفداء

في كل يوم من أيام الحرب الوحشية على قطاع غزة يصر أهلها على تسطير قصة صبر واحتساب وعزم وشجاعة تتجاوز حدود التحمل البشري.

الصبر والاحتساب ليس مجرد كلمات عزاء، وإنما رواية عميقة للتعبير عن التحدي والكرامة والأيمان الذي لا يتزعزع والمقاومة والكفاح من أجل دحر نير الاحتلال ونيل التحرير الحتمي، رغم الجراح والخسائر الفظيعة والقتل الأعمى على يد جيش عقيدته الحقد والتآمر والانتقام الوحشي منذ الأزل.

الأحداث في غزة التي تصور الدمار وندوب الغدر لم تفلح في كسر إرادة شعبها، فخلال الثمانية أشهر الماضية من القصف المتواصل وقبلها عقود وسنين من الحصار والحرمان والتآمر تحمل أهالي غزة أشد ألوان العذاب والتخلي ومع ذلك، مثل رجال خذلهم التاريخ وقف رجال ونساء وأطفال غزة صامدين، وظلت عزيمتهم ثابتة وسط الفوضى واليأس، وسيخلدهم التاريخ شاء من شاء وأبى من أبى.

وكما قرأنا في التاريخ عن ربيعة الأسلمية الصحابية التي بنت أول مستشفى ميداني وأنفقت من مالها الخاص لعلاج المرضى، وعن الصحابية الشاعرة الخنساء تماضر بنت

عمرو وعن الكثير من أخلاق فتيات العرب وعزة النفس لديهن فقد لعبت نساء غزة دوراً محورياً في نسيج صمود المجتمع ثابتات وحاملات مشاعر الأمل والمقاومة، يعلمن من حولهن التضحية والفداء.

وشيوخ غزة هم حماة الصمود صاغوا بحكمة دروس حية في فن المقاومة، صدى أرواحهم بقوة الجبال، ثابتة ومهيبة في عزمهم.

أما أطفال غزة ونسائها فهم كرجالها في صمودهم الملحوظ وسط الفوضى والدمار والتجويع، ليس فقط كناجين من بطش الاحتلال، ولكن كمنارات للأمل والشجاعة لنا ولأبنائنا وأحفادنا تذكرنا أن لهذا القوم عزيمة نقية بأن روح المقاومة وسعي الحرية وبذرة الصمود يمكن أن تزدهر حتى في أصغر القلوب.

تظل غزة منارة للبطولة والفداء والشهادة والصمود، وكأنها لا تُعرّف روح غزة بالشدائد التي تواجهها، ولكن بالشهادة والكرامة والعزم أمام صروف الدهر المتقلبة، ورغم كل ما مرّ بها من حوادث، وتعاقب عليها من غزة وطامعين لتبقى دائماً بنت الأجيال المنصرمة.

قرارات محكمة العدل.. تهنئة واجبة لفلسطين وأمتنا العربية

أودُّ، بادئ ذي بدء أن أهنئ فلسطين وجميع أممي العربية على صدور قرارات محكمة العدل الدولية، حيث إنها اعتراف بالحق الفلسطيني وتأكيداً على عدالة ومشروعية هذا الحق ودعماً من جميع دول العالم وخطوة مهمة نحو معالجة المظالم التاريخية والإرهاب والفصل العنصري الذي يمارسه الاحتلال كما يضع سابقة للجهود الدبلوماسية والقانونية المستقبلية من قبل هيئة دولية محترمة، لاسيما أن الاعتراف بحقوق الفلسطينيين ليس مجرد انتصار لفلسطين، بل هو انتصار للعدالة، وحقوق الإنسان، وروح الصمود، والمثابرة.

وقد تكون رحلتنا المقبلة مليئة بالتحديات، لكن قرارات المحكمة توفر بصيص أمل وإحساساً متجدداً بالهدف في السعي الجماعي نحو مستقبل مشرق شريطة أن يتحمل العالم الغربي مسؤولياته والوقوف أمام الظلم الذي يتعرض له الفلسطينيون.

وفي أعقاب قرارات المحكمة فإن تصريحات منسق الشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل في كلمة ألقاها أثناء حدث في مدينة فلورنسا الإيطالية سيتردد صداها في أورقة أوروبا بأكملها حين قال إن ”الاتحاد يواجه خياراً صعباً بين دعمه لسيادة القانون ودعمه للكيان“ وأنه يتعين على الاتحاد الاختيار.

كما أن اعتراف بوريل أيضاً بأن عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي عندما يتعلق الأمر برده على الحرب في غزة كانت بطيئة للغاية بسبب الخلافات العميقة بين موقف عواصم الاتحاد الأوروبي بشأن الصراع - في إشارة إلى عرقلة دول مثل المجر لمبادرات الاتحاد الأوروبي الرئيسية رداً على الحرب ومنها فرض عقوبات على المستوطنين.

كذلك كانت دعوته إلى تغيير عمليات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بشأن السياسة الخارجية، وهو ما قال إنه يتطلب دعماً جماعياً من جميع القادة السبعة والعشرين.

وبالفعل فإن الآثار المترتبة على هذا الانقسام عميقة، ومن المحتمل أن تقسم العالم إلى معسكرين متميزين: أولئك الذين يدعمون القانون الدولي والعدالة، وأولئك الذين تتماشى مواقفهم مع الأطماع الجيوسياسية للكيان (وعددهم أقل من أصابع اليد).

وإرى أن هذا الاختيار الثنائي الذي أشار إليه بوريل يعكس التوتر المتزايد بين المعايير العالمية لحقوق الإنسان والواقع السياسي لتحالفات الدول، وربما يتوقف مستقبل العلاقات الدولية على كيفية استجابة الدول لهذه الدعوة، مما قد يعيد تشكيل المشهد العالمي إلى مشهد يدعم العدالة وسيادة القانون أو يعطي الأولوية للتحالفات السياسية والاستراتيجية.

محاسبة المتواطئين في الإبادة الجماعية في غزة

ما من شيء يجب أن يصرف العالم عن المعاناة الهائلة التي تلاحق الفلسطينيين في قطاع غزة أو عن محاسبة المتواطئين في الإبادة الجماعية، والمطلوب الآن اتخاذ إجراء عاجل.

وأقول إن الاتهامات الموجهة إلى الكيان المحتل هي خطيرة جداً، فالإبادة الجماعية كما تعرفها اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها هي أول معاهدة لحقوق الإنسان اعتمدها

الجمعية العامة للأمم المتحدة تشمل أي فعل يؤدي إلى القتل أو التعذيب أو تدمير الحياة الطبيعية للمدنيين، والأدلة والشواهد في غزة لا لبس فيها: فقد تم استهداف المستشفيات والمدارس عمداً، وتدمير البنية التحتية، وتحطيم حياة المدنيين.

من المؤكد أن المحكمة الدولية تحقق بجدية في الجرائم الوحشية التي تتكشف يوماً تلو يوم، وأحدثها جريمة المقابر الجماعية في مستشفى الشفاء لكن مع تكرار الجرائم ارتفاع عدد الشهداء، متجاوزاً 35 ألف فلسطيني بريء، معظمهم من النساء والأطفال تشتد الحاجة الملحة إلى التحرك الفوري لوقف هذه المجزرة.

الشهداء، ضحايا هذه الجرائم لا يطالبون بأقل من العدالة، ويتعين على المجتمع الدولي أن يسعى لتحقيقها، فالفشل في التصرف بشكل حاسم في مواجهة جرائم الكيان الصهيوني لا يشكل مجرد خيانة للأرواح البريئة التي فقدناها في غزة؛ بل خيانة للقيم الإنسانية المشتركة.

في مواجهة هذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي وأبسط الحقوق الإنسانية، يقف المجتمع الدولي على مفترق طرق، إذ أن الواجب الأخلاقي المتمثل في محاسبة مرتكبي الجرائم يثقل كاهلنا جميعاً، ومع ذلك، مع تصاعد الدعوات المطالبة بالعدالة، يظل المتواطئون في هذه الجرائم محميين بالدعم السخي والأسلحة التي توفرها بعض الدول للكيان المعتدي والمحتل.

لا جدوى من الوعود والخطابات الفارغة والإدانات الجوفاء. ما يلزم هو اتخاذ إجراءات ملموسة لوضع حد لإفلات إسرائيل المتكرر من العقاب وضمن مساءلتها على كل جرائمها وإلزامها باحترام الاتفاقيات الدولية التي يجب على أولئك الذين ينتهكونها أن يواجهوا العدالة.

كما يجب تنفيذ تدابير فعالة لمنع المزيد من الجرائم والانتهاكات، وهذا لا يتطلب مجرد كلمات جوفاء، بل يتطلب محاسبة أولئك الذين يرتكبون الجرائم والذين يساعدون ويحرضون على الإبادة الجماعية، ولا بد من فرض العقوبات والضغوط الدبلوماسية واللجوء إلى القانون لإجبار كل معتدي على الامتثال للقانون الدولي والمعايير الإنسانية فأهل غزة لا يملكون ترف الوقت والمماطلة في مواجهة آلة القتل والبطش الإسرائيلية في ظل صمت وعمى عالمي مذهل وغير مسبوق.

العواقب الباهظة لحرب غزة: عبء لن يحتمله الكيان المحتل

ستار الكذب والخداع الصهيوني إلى التهاوي، يوماً بعد يوم، بفعل التكلفة الباهظة للحرب الوحشية التي شنها الكيان على قطاع غزة المقاوم. فالخسائر البشرية والاقتصادية ليست مجرد إحصاءات؛ بل دلالة على حالة مرضية عميقة في جذور هذا الكيان اللقيط.

وبينما يواصل الاحتلال جرائمه الفظيعة بحق أهلنا الصامدين في غزة تتكشف أرقام مذهلة ستقود فيما تقود إلى تعميق الانقسامات والشقوق القائمة داخل الكيان، وربما تكون هذه الحقائق السبب الرئيس في إصرار مجرم الحرب نتنياهو على إطالة أمد العدوان، ضاربا عرض الحائط بالدعوات والمبادرات الدولية وبضغط الشارع الصهيوني، خاصة مع بدء التشكيك علنا في تقارير جيش الاحتلال حول الخسائر البشرية، حيث تكشف سجلات المستشفيات إلى أن عدد المصابين قد تجاوز 20 ألفاً

وعلى الصعيد الاقتصادي، فالتكاليف ليست أقل من أن تكون ماحقة -بإذن الله- حيث تجاوز العبء المالي للحرب حاجز الثمانية عشر مليار دولار، مع توقعات بأكثر من 14 مليار دولار أخرى العام الحالي، إضافة إلى تخصيص نفقات إضافية تقارب 3 مليارات دولار لإجلاء المستوطنين في مغتصبات غلاف غزة.

سيفيق الصهاينة على حقيقة مردها أن الحرب التي صفقوا لها ستكون حسرة عليهم حين يكتشفوا أنها أكلت أبناءهم وأموالهم، وأن العالم أجمع ما عاد يؤمن بالخرافات الصهيونية حيث تتزايد الدعوات للمساءلة خاصة بعد قرارات "العدل الدولية"، و"الجنائية الدولية"، وربما تكون العزلة المتزايدة والعقوبات والقيود التجارية بانتظار الكيان، بما يزيد من أزماته الإنسانية والاجتماعية والبشرية.

ومع تزايد التكاليف - سواء البشرية أو الاقتصادية - يبرز السؤال: إلى متى يمكن للكيان أن يتحمل هذا النهج؟ العبء على جنوده، والضغط على اقتصاده، والانقسامات المجتمعية المتزايدة، والتي تشير إلى أننا أمام مشهد جديد تلوح فيه إمكانية أن تؤدي هذه العناصر مجتمعة لحرب أهلية. لذا ارتفعت بواعث القلق لدى الرئيس بايدن وإدارته نتيجة ما يحدث، عبّر عنها في أكثر من مناسبة وكان أحدثها تصريحاته لمجلة التايم والتي أعلن خلالها عن اقتراح وقف إطلاق النار.

على الصهاينة أن يدركوا وعلى الجميع أن يدرك أن دماء الشهداء في غزة تذكر صارخ بأن البطش العسكري ارتد عليهم بالكوارث والمآسي وأن الحقد والقتل أدخلهم في لعبة مميتة.

الكيان وحلفاءه.. مساع خبيثة للقفز عن الهزيمة

وسط تصاعد الخسائر والضغط الدولي المتزايد، يدعو الكيان، بدعم من حلفاء رئيسيين، إلى حل تفاوضي للحرب الوحشية على قطاع غزة بدلاً من إنهاء فوري تفرضه القرارات الدولية، وهذا النهج الخبيث يبرز النية الاستراتيجية لتشكيل شروط السلام لصالحها، خصوصاً فيما يتعلق بالاعتراف بالدولة الفلسطينية.

ومعروف أن فظائع الحرب ووحشية الكيان طاولته سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، وقد أثرت حالة الحرب المستمرة على الموارد العسكرية لدولة الاحتلال وأثرت على اقتصادها وأدت إلى زيادة في الخسائر البشرية، وهذه المآزق دفعت إلى مطالبة من داخل الكيان ذاته ومن الدول الداعمة له لإنهاء الأعمال العدائية، ومع ذلك، يبقى الطريق المفضل لهذا التوقف هو من خلال المفاوضات المباشرة بدلاً من القرارات المفروضة من قبل الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة.

ومعروف أن الولايات المتحدة تلعب دوراً محورياً في دعم موقف الكيان، وغالباً ما تستخدم حق النقض في مجلس الأمن لعرقلة القرارات غير المواتية لمصالح حليفها، وهذا الدعم الدبلوماسي حاسم لأنه يسمح للكيان فرض شروطه بدلاً من أن تجبر لقبول الشروط الموضوعية بالتوافق الدولي.

وتؤيد الولايات المتحدة قناعة الكيان، حين ترى أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية يجب أن يتحقق من خلال المفاوضات المباشرة لتستبعد فعلياً الجهود الدولية لفرض حل، واضعة العبء على المحادثات الثنائية، حيث يتمتع الكيان بمزيد باليد العليا.

حيث كان الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن الدولي أداة حاسمة في الحفاظ على موقف الكيان، بحيث يمنع اعتماد القرارات التي يمكن أن تفرض إجراءات غير مقبولة لحليفه، ويمكن القول إن هذا الاستخدام لحق النقض يبرز استراتيجية جيوسياسية أوسع حيث تهدف الولايات المتحدة إلى دعم أداتها (الكيان) لتحقيق مصالحها في الشرق الأوسط.

لكن ومع استمرار الحرب، نرى اتساع في الشق الدولي، فبينما يدعو الكيان وحلفاؤه إلى عملية تسمح بالتفاوض على الشروط، يدفع الكثيرون في الساحة الدولية إلى قرارات فورية تلتزم بالقوانين الدولية والاتفاقيات السابقة.

والخلاصة أن الكيان يعاني في كل المجالات ومع كل الدنيا ومن أمراض عضال ستصل به إلى الموت السريري الذاتي داخلا.

الوجود الأبدي لفلسطين... صمود وسعي لا يلين

فلسطين الحبيبة موجودة منذ الأزل، وهذه حقيقة لا يمكن تغييرها أو تبديلها، مثلها مثل أن الشمس سراج وضياء، وأن القمر نور، وهي حقيقة منقوشة في نسيج التاريخ البشري، ومع ذلك فإن اعتراف عديد الدول بدولة فلسطين هي لحظة أمل إذ أن هذا الاعتراف ليس رمزي؛ بل خطوة نحو العدالة والاعتراف بالحقيقة التاريخية.

وقبل البدء في المسألة اسمحوا لي أن أشارك قصتي الشخصية، فشهادة ميلادي التي تحمل اسم فلسطين تسبق وجود الكيان المحتل بعشر سنوات وعليه فإن فلسطين لم تكن يوما مجرد قصة صراع ونزاع، بل قصة صمود وسعي لا يلين للحق والعدالة.

في هذا السياق أقول إنه من الضروري تسليط الضوء على التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل ألباريس، حيث تحدث عن الأهمية التاريخية للقنصلية الإسبانية في القدس، التي كانت تعمل منذ القرن التاسع عشر، أي أن هذه المؤسسة كانت تؤدي وظيفتها قبل وجود ما يسمى زورا وبهتانا "دولة إسرائيل"، وإن كانت تصريحات ألباريس تسلط الضوء على الحضور الدائم والمشاركة الطويلة الأمد لمديري المنطقة، بغض النظر عن الاحتلال، فإن كلماته تذكرنا بالجذور التاريخية العميقة والحضور المستمر لفلسطين، الذي لا يمكن محوه أو تجاهله.

ومن جميل ما ذكره ألباريس أن بلاده أوقفت منذ السابع من أكتوبر جميع تراخيص تصدير الأسلحة إلى الكيان، وهذا في رأيي إجراء حاسم يعكس الوعي المتزايد بضرورة إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية.

ولا يمكن بأي حال التقليل من أهمية هذا التاريخ أي تاريخ طوفان الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والفصل العنصري، فرمزية السابع من أكتوبر تجلت في تحول كبير في فهم الأهمية الحرجة لمعالجة مظالم الشعب الفلسطيني.

أيها السادة قرار إسبانيا بوقف تصدير الأسلحة إلى الكيان هو دليل على الاعتراف المتزايد من قبل المجتمع الدولي بضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة لدعم قضية العدالة والسلام في المنطقة.

وبناءً على التوجه الجديد في الرأي العالمي، فمن الواضح أن ما نحتاجه هو العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. فدعم واعتراف المجتمع الدولي أمران حيويان في سعينا نحو العدالة وإقامة الدولة. العضوية الكاملة في الأمم المتحدة لن تصادق فقط على المكانة الصحيحة لفلسطين كدولة ذات سيادة، بل ستعزز أيضاً قدرتها على المشاركة في الخطاب العالمي واتخاذ القرار، كما أنها ستوفر لفلسطين المنصة للدفاع عن حقوقها ومصالحها على المسرح العالمي، بما يضمن سماع صوتها بشكل أكبر ومعالجة مظالم شعبها العظيم.

أقول إن الوقت قد حان ليعترف العالم بالمكانة الصحيحة لفلسطين كدولة ذات سيادة داخل المجتمع الدولي، لاسيما أن هذا الاعتراف ليس مجرد مسألة شرعية سياسية، بل هو تأكيد على كرامة وإنسانية الشعب الفلسطيني، واعتراف بحقوقهم في تقرير المصير، وحقوقهم في العيش بسلام وأمان، وحقوقهم في تحقيق أحلامهم وطموحاتهم.

إن الوجود الدائم لفلسطين هو شهادة على إرثها المستمر، فهويتنا التاريخية والثقافية متجذرة بعمق في الذاكرة الجماعية لأهلنا وفي سجلات التاريخ. ومع الدعم المستمر من المجتمع الدولي، نقرب من تحقيق حلم فلسطين الحرة والمستقلة، الواقفة بفخر بين دول العالم.

صحيح أن رحلة الاعتراف الكامل وتحقيق العدالة طويلة وشاقة، ولكن روح الصمود والمقاومة لشعبنا والتضامن المتزايد من المجتمع العالمي يقدم الأمل والقوة.

وأرى في الختام ضرورة أن يواصل العالم الوقوف مع فلسطين، ليس فقط بالكلمات، ولكن من خلال الإجراءات ذات المغزى التي تعزز العدالة والسلام والكرامة الإنسانية، فمن خلال القيام بذلك، نكرم الماضي، ونعالج الحاضر، ونبني مستقبلاً تكون فيه فلسطين حرة، مستقلة، ومعترف بها لمكانتها الصحيحة في نسيج الأمم.

قراءة في اقتراح بايدن لوقف الحرب

المبادئ التي أعلن عنها الرئيس بايدن شبيهة بخطة أميركية سابقة تم قبولها من قبل حركة المقاومة الإسلامية ورفضها الكيان، لذا تبقى الشكوك حول صدق وجدوى الاقتراح قائمة، خاصة أن النمط التاريخي للكيان في انتهاك الاتفاقات يلقي دوماً بظلال من الشك على نجاح خارطة الطريق المحتملة علاوة على ذلك، يثير عدم تأكيد دعم ننتياهو تساؤلات حول قابلية تنفيذ الخطة.

وعلى الرغم من موافقة الكيان الأولية على اقتراح مشابه في أوائل مايو، تدهور الوضع مع اجتياح رفح، لذا يبدو أن الاقتراح الحالي، رغم تطهيره كعرض جديد، هو عودة مترددة إلى طاولة المفاوضات للكيان، بحيث يعكس هذا التحول الديناميكيات المعقدة التي تلعب دوراً، حيث غالباً ما تطغى الاستراتيجيات العسكرية على الجهود الدبلوماسية.

أما اللافت في الأمر يمكن برؤية خطاب بايدن على أنه اعتراف ضمني بتحديات الكيان العسكرية حيث اعترف بشكل غير مباشر بأن الكيان عاجز عن تحقيق نصر عسكري مزعوم في غزة أو ضد حزب الله في لبنان.

النقطة المحورية الأخرى هي تلميح بايدن إلى الاستنزاف الهائل لموارد الكيان والعزلة الدولية المتزايدة الناتجة عن استمرار الحرب، بما يؤشر إلى اتساع رقعة الخلاف مع مجرم الحرب نتنياهو وربما سعي لاستبعاد نتنياهو من المشهد لدفع الصفقة قدماً.

ويتضمن اقتراح بايدن وقفاً كاملاً للأعمال العدائية وانسحاب قوات الاحتلال من غزة، وتبادلات مرحلية للأسرى الفلسطينيين والمحتجزين الصهاينة وعودة المساعدات التي استخدمها الاحتلال كسلاح حرب، ومع ذلك يشير التركيز على وقف كامل للأعمال العدائية والعودة المرحلية للأسرى إلى فهم براغماتي للتوازن الدقيق المطلوب لتحقيق السلام الدائم.

وتبقى المرحلة الثالثة مهمة جداً حيث تركز على إعادة الإعمار في غزة، وبالفعل تعتبر هذه المرحلة ضرورية لمعالجة الأزمة الإنسانية الكارثية التي تسبب بها الاحتلال لتهجير سكان القطاع.

ورغم كل شيب فإن دعم بايدن غير المحدود للكيان ساهم بتمكين الكيان من جهة وشوه جهود الولايات المتحدة في دعم المساعدات الإنسانية ومفاوضات وقف إطلاق النار، بل وعكس مخاوف أوسع حول اتساق السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة.

قراءة في مآلات تحرك المحكمة الجنائية الدولية ضد قادة الكيان

مآلات تحرك المحكمة الجنائية الدولية ضد مهندس الجرائم ضد الإنسانية نتنياهو ووزيره غالانت تعني إدانة قانونية وأخلاقية دولية جادة للكيان وتمثل لحظة فاصلة مع تداعيات قانونية ودبلوماسية واقتصادية كبيرة مع تداعيات بعيدة المدى على علاقته الخارجية، واستقراره الاقتصادي المصطنع، ومكانته العالمية المزورة.

ومع تطور الوضع باتجاه إصدار مذكرات اعتقال، ستتضح التأثيرات الحقيقية لإجراءات المحكمة على مستقبل الكيان وسوف تكشف عن التفاعل المعقد بين القانون الدولي والسياسة وحقوق الإنسان خاصة أنها المرة الأولى التي تسعى فيها المحكمة لمحكمة حليف لأميركا.

ورغم رفض الولايات المتحدة والكيان الانضمام للمحكمة، فإن واشنطن هلت ودعمت جهود الجنائية الدولية في المزاعم المنسوبة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بما لا يدع مجالاً للشك بعد اليوم أن فكرة حديث إن النظام العالمي القائم على القواعد محض أكاذيب.

أما بالنسبة للكيان الذي يواجه للمرة الأولى موجة من التدقيق الدولي والعزلة المحتملة، فإن عضوية دولة فلسطين في المحكمة تمنح اختصاصاً على الجرائم التي ترتكب في الأراضي التي تحكمها، بما يوفر أساساً قانونياً لهذه الخطوة ويلزم الدول الأعضاء في المحكمة وعددها 124 على تسليم المطلوبين إذا وطأوا أراضيها.

وأقول إن قرار المحكمة ليس مجرد مناورة قانونية، بل هو ضربة كبيرة لصورة الكيان الدولية، وتأكيداً للشعور المتزايد داخل المجتمع الدولي بأن البطش والتنكيل والفصل العنصري في فلسطين تستحق النظر بموجب القانون الدولي، وأرى أن هذا التطور قد يؤدي إلى عزلة الكيان بشكل أكبر على الساحة العالمية، حيث تعيد الدول تقييم مواقفها الدبلوماسية وربما تعيد النظر في تحالفاتها، مثلما رأينا اليوم في قرار 3 دول أوروبية صديقة الاعتراف بدولة فلسطين.

فالكيان اعتمد من زراعته في الخاصرة العربية على شراكات دولية خصوصاً مع الدول الغربية، لتعزيز أمنه واقتصاده. ومع ذلك فإن إجراءات الجنائية الدولية سوف تقود إلى توتر هذه العلاقات، حيث قد يواجه الحلفاء ضغوطاً متزايدة للابتعاد عن السياسات التي تُعتبر مُدانة دولياً، ويمكن أن تتجلى هذه العزلة في تقليل الدعم الدبلوماسي في المحافل الدولية وتردد الدول في التعامل مع الكيان في مختلف الجبهات.

ومعروف أن اقتصاد الكيان، وخاصة قطاع التكنولوجيا الفائقة، يعتمد بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي، لذا فإن أي نوع من المقاطعة أو العقوبات المفروضة استجابة لنتائج المحكمة قد يردع المستثمرين، نتيجة انخفاض تدفقات رأس المال، وبالتالي يعوق الابتكار ويبطئ التقدم الاقتصادي.

علاوة على ذلك، قد تمتد العقوبات أو المقاطعات المحتملة إلى ما بعد صناعة التكنولوجيا الفائقة التي تعد العمود الفقري لاقتصاد الكيان وقد تترك أثراً على مشهده الاقتصادي

الأوسع بما في ذلك قطاعات مثل الزراعة والتصنيع والسياحة لاسيما إذا شهدت تدقيقاً متزايداً وعقوبات اقتصادية.

وأرى أن التحدي البارز للكيان في السنوات القادمة هو تحول مواقف الأجيال الشابة خاصة في الولايات المتحدة، حيث تشير الاستطلاعات والدراسات إلى أن الأمريكيين الأصغر سناً يظهرون دعماً أقل للكيان مقارنة بالأجيال السابقة ويظهرون تعاطفاً أكبر مع القضية الفلسطينية، وقد يكون لهذا التحول الديموغرافي تداعيات دائمة على العلاقات الأمريكية مع الكيان.

وميزة أصوات الشباب كما رأينا في حراك الجامعات الأميركية والغربية نابع من أهمية هذه الأصوات في تشكيل السياسة والرأي العام، وعليه قد يجد الكيان صعوبة متزايدة في الحفاظ على نفس مستوى الدعم غير المحدود الذي حظي به في الماضي، كما قد يؤثر هذا الاتجاه على القرارات المستقبلية للسياسة الخارجية الأمريكية، ويجبر الحزبين على تبني مواقف أكثر توازناً أو أقل انحيازاً لهذه الكيان.

حسابات خاطئة كاذبة: كيف وضعت الحرب الوحشية اقتصاد الكيان

في أزمة عميقة

بينما كان قطاع الطرق الصهاينة يروجون لخروج سالم من العدوان البربري على أهلنا في غزة، جاءت الوقائع لتكشف عن حقيقة مغايرة، فالحرب التي شنها الكيان لم تقتصر آثارها على القتلى والجرحى في صفوف العسكريين والمدنيين والمحتجزون لدى فصائل المقاومة الفلسطينية ولا على تزايد الإدانات الدولية فحسب، بل امتدت لتصيب اقتصاده في مقتل.

ارتفعت نسبة العجز المالي إلى مستويات غير مسبوقة، وانخفضت الاستثمارات بشكل حاد، وتراجعت قطاعات حيوية مثل السياحة والتكنولوجيا، وهذا التدهور السريع في الاقتصاد يعكس جزءاً من الخسائر القياسية والأضرار، حيث أضحى الكيان في أتون أزمة اقتصادية عميقة جاءت كرد فعل غير محسوب على جرائمها.

وأقول إن الحرب الوحشية على قطاع غزة وضعت عبئاً مالياً غير مسبوق على الكيان الصهيوني، تجلى في عجز كبير في الميزانية وإعاقة النمو الاقتصادي، ومع استمرار الحرب

أصبحت الضغوط المالية أكثر وضوحاً، حيث تظهر في عجز غير مسبوق في الميزانية وتحديات اقتصادية كبيرة.

فقد وسعت حكومة الكيان بشكل كبير إطار ميزانيتها إلى 158 مليار دولار، مضيفاً 27 مليار دولار لتغطية تكاليف الحرب، ويشمل هذا التوسع زيادة كبيرة في ميزانية الحرب، التي ارتفعت إلى 32 مليار دولار، بزيادة قدرها 15 مليار دولار، بما يمثل زيادة بنسبة 24% في الإنفاق العسكري، ليصل إلى 28 مليار دولار العام الماضي وحده، وبحلول نهاية العام الحالي، من المتوقع أن تصل التكلفة الإجمالية للحرب إلى نحو 81 مليار دولار.

والحقيقة أن تداعيات هذا الإنفاق العسكري الكبير على المالية العامة للكيان شديدة إذ ارتفع العجز في الميزانية إلى 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي أي حوالي 32 مليار دولار، وفي الربع الأول من العام الحالي بلغ العجز 7 مليارات دولار، حيث قدرت نفقات الخزنة العامة بحوالي 40 مليار بزيادة بنسبة 38% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وتتفاقم هذه التحديات المالية بسبب الخسائر الاقتصادية المباشرة الناتجة عن الحرب الوحشية حيث كلفته 16 مليار دولار وهذا العبء المالي الكبير ساهم في انخفاض توقعات النمو الاقتصادي، حيث تراجع التوقعات لعام 2024 من 3% إلى 2%.

ومعروف أن جزء كبير من النفقات المتزايدة يتعلق بتعبئة جنود الكيان والمساعدات المالية للمستوطنين الذين تم إجلاؤهم من مناطق العمليات، حيث شهدت مستوطنات "غلاف غزة"، والمناطق الجنوبية، والحدود الشمالية مع لبنان عمليات إجلاء واسعة.

وأقول إن الحرب المتواصلة بوحشية غير مسبوقة والإنفاق العسكري المتزايد لهما تداعيات بعيدة المدى على اقتصاد الكيان، فالتخصيص الكبير للموارد نحو العدوان يحول الأموال من قطاعات حيوية أخرى مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية، وهذا يمكن أن يخنق النمو الاقتصادي والتنمية على المدى الطويل، مما يؤدي إلى انخفاض محتمل في مستوى معيشة المغتصبين بشكل عام.

علاوة على ذلك، استمرار وحشية الكيان سيردع الاستثمارات الأجنبية والسياحة، وهما مكونان حيويان في اقتصاده لاسيما أن ثلث المطاعم في المدن الكبرى أغلقت أبوابها بسبب نقص الأيدي العاملة والزبائن على حد سواء، ولأنني من يافا المحتلة من المعتاد أن تكون مناطقها السياحية مزدحمة بالسياح في هذا الوقت من العام، لكن الشوارع الآن خالية

والكثير من المطاعم مغلقة. تقدر تكلفة نقص العمالة في قطاع السياحة بحوالي 600 مليون دولار أسبوعياً.

أما بخصوص قطاع تكنولوجيا المعلومات الذي يُعتبر محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي للكيان اللقيط فلم يكن هو الآخر محصناً ضد تداعيات الحرب، حيث انخفضت الاستثمارات في الشركات الناشئة بشكل كبير، بينما أظهرت البيانات أداءً ضعيفاً في رأس المال المستثمر في هذا القطاع، وهذا التأثير السلبي على الاستثمارات التكنولوجية يعكس مخاوف المستثمرين من استمرار التخبط السياسي والاقتصادي.

كذلك كان للاستثمار نصيب حيث انخفضت الاستثمارات بشكل ملحوظ وبات الكيان أقل جاذبية للمستثمرين كما تراجعت الاستثمارات في رأس المال المغامر، مما أثر سلباً على نمو الشركات الناشئة والابتكارات التكنولوجية.

نسائم أمل متجدد بقرب العودة إلى فلسطين

رياح التغيير هبت على فلسطين، تحمل معها نسائم أمل متجدد بقرب العودة إلى وطن عزيز مع بشائر دحر المشروع السرطاني المسمى "إسرائيل" على وقع ضربات المقاومة الفلسطينية واللبنانية. فلا القبة الحديدية ولا أنظمة باتريوت، قادرة على الوقوف في وجه الحق لتترك التاريخ يصدر حكمه.

التغيير الوشيك في فلسطين ليس مجرد تحول في الديناميكيات الإقليمية؛ بل هو تجسيد لحلم طويل الأمد يقترب من الواقع مع مرور كل يوم لتزداد احتمالية مستقبل يعود فيه الفلسطينيون إلى وطنهم، أحراراً وغير مثقلين بظلال الماضي.

وبالفعل فإن تضافر هذه التطورات خلق جواً من الخوف وعدم اليقين لدى المحتلين، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الهجرة من الكيان مع تعزيز المقاومة لموقفها، بحيث يصبح تحقيق رؤية فلسطين الحرة أكثر إمكانية، كما أن الصمود والتصميم الذي لا يتزعزع للشعب الفلسطيني يمهدان الطريق لمستقبل أكثر إشراقاً.

وأقول إن هذه الرحلة نحو استعادة وطننا تكرم تضحيات أجدادنا وتجسد الروح الدائمة للأمل والمثابرة.

فمنذ طوفان الأقصى المبارك غادر أكثر من نصف مليون مجنس "صهيوني"، والعديد منهم لم ولن يعود، لان التوقعات تشير إلى تسارع الهروب الجماعي، مدفوعاً بأربعة تطورات محورية، ابرزها التهديد من حزب الله اللبناني وهو العامل الرئيسي لاسيما في أعقاب عرض فيديو لمسيرة الهدهد فوق حيفا يتضمن تفاصيل حاسمة مثل جداول انقطاع التيار الكهربائي وشعارات المقاومة، كما أظهر الفيديو صوراً لمولدات الكهرباء وأعمدة الكهرباء والمرافق العامة في حيفا والمنشآت العسكرية في منطقة الجليل الأعلى، فكان هذا السرد البصري الواضح تأكيداً على استعدادات وقدرات المقاومة، وغرس الشعور بالضعف داخل ما يسمى "الجمهورية الإسرائيلي".

اللافت أن الطائفة المسيحية نجحت في تحديد المواقع العسكرية الدقيقة داخل المدينة، مما يظهر قدرة المقاومة على الضرب بدقة مثيرة للقلق، كما أن هذا التقدم التكنولوجي في المراقبة والاستهداف أضاف طبقة جديدة من التهديد والمخاوف عند الكيان

كما زاد خطاب الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله من شعور الصهاينة بعدم الأمان، إذ لم يترك الخطاب مجالاً للتفسير الخاطئ، فتناول تفاصيل الحرب الوشيكة وتحدث مباشرة إلى القادة العسكريين والسياسيين في الكيان، في حرب نفسية زرعت بذور الشك والخوف، دفعت الكثيرين لإعادة النظر في بقائهم في المنطقة.

وإضافة إلى هذا الجو من عدم اليقين جاءت تصريحات حديثة من مسؤول كبير في مكتب مجرم الحرب نتنياهو بأن أي حرب ستشهد إطلاق أكثر من 300 صاروخ يومياً على البنية التحتية الرئيسية في الكيان، بالإضافة إلى 400 صاروخ آخر تستهدف المناطق السكنية، ومثل هذا السيناريو لن يدمر الثقة العامة فيما يسمى بالأمن القومي فحسب، بل سيتسبب أيضاً في أضرار مالية ونفسية جسيمة تجعل من البقاء في الكيان أمراً غير محتمل لكثيرين.

العدالة الدولية في مواجهة الحماية الغربية للكيان

الجدل المحيط بمحاولة المحكمة الجنائية الدولية إصدار مذكرات توقيف ضد قادة الاحتلال يعكس التحديات الأوسع في السعي لتحقيق العدالة في بيئة دولية مهيمنة للغاية.

خاصة أن نظر المحكمة في إصدار هذه المذكرات ضد مجرم الحرب نتنياهو ووزيره غالانت تعقدت للأسف بتدخل المملكة المتحدة، حين أثارت الحكومة البريطانية اعتراضات على اختصاص المحكمة في هذه المسألة، متسائلة عما إذا كانت المحكمة تتمتع بالسلطة القانونية لإصدار مثل هذه المذكرات.

لم يُعطَل هذا الاعتراض الصادر من قوة كبرى العملية فحسب، بل أشار أيضًا إلى عقبة دبلوماسية كبيرة، حيث يعكس موقف المملكة المتحدة شكوكًا أوسع بين القوى الغربية حول دور المحكمة في معالجة القضايا المتعلقة بالكيان، وهي التي غالبًا ما يحميها حلفاؤها من الرقابة القانونية الدولية.

ويمكن قراءة الاعتراض البريطاني كجزء من نمط تاريخي حيث تحاول الدول القوية، خاصة تلك المتحالفة مع الكيان، تقييد نطاق الآليات القانونية الدولية التي قد تتيح محاسبة قادة الصهاينة عن جرائمهم بحق الشعب الفلسطيني، بما يثير شكوكًا حول حيادية العدالة الدولية عندما يتعلق الأمر بالكيان المعتاد على الإفلات من العقاب وانتهاك القانون الدولي.

لكن الوضع اتخذ منعطفًا مفاجئًا مع تغيير الحكومة البريطانية، حيث قررت الحكومة الجديدة برئاسة كير ستارمر إسقاط الاعتراض وبالتالي إزالة عقبة كبيرة أمام إجراءات المحكمة، حيث كانت هذه الخطوة حاسمة لأنها سمحت للمحكمة بالمضي قدمًا في النظر في مذكرات التوقيف دون أن تعوقها اعتراضات لاعب دولي رئيسي.

ولم يكن التأخير الذي تسببت فيه الاعتراضات البريطانية الأولية دون تداعيات إذ قدمت العديد من الدول والأفراد من مختلف الأطياف مذكرات إما لدعم أو معارضة المذكرات، خاصة أن المحكمة ملزمة بمراجعة كل هذه المذكرات بشكل شامل قبل المضي قدمًا، الأمر الذي أدى إلى إبطاء تقدم القضية، عاكسا تعقيدات العمليات القانونية الدولية، خاصة عندما تتقاطع مع القضايا السياسية الحساسة مثل الاحتلال الإسرائيلي.

غير أن هذا الجدل يسلط الضوء على الصراع المستمر من أجل العدالة والمساءلة في سياق الاحتلال الإسرائيلي، إذ يُنظر إلى الاعتراض الأولي للحكومة البريطانية كدليل آخر على المعايير المزدوجة الغربية عندما يتعلق الأمر بالكيان.

ورغم أن هذه الإجراءات القانونية وسيلة حاسمة لمعالجة مظالم الشعب الفلسطيني طويلة الأمد، يبقى الأمل في عدم تدخل الدول القوية بحيث تكون المحكمة وغيرها من الهيئات الدولية قادرة على محاسبة المسؤولين الصهاينة على جرائمهم.

إنهاء الاحتلال: قرار دولي تاريخي ملزم لحق الشعب الفلسطيني

في تقرير مصيره

لقد سطعت شمس الحق والحقيقة هذه المرّة من "لاهاي"، حيث اصدرت محكمة العدل الدولية، فتوى واضحة وجليّة كما الشمس في وضح النهار، وأكدت بطلان سياسات وممارسات الاحتلال الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها (القدس الشرقية وقطاع غزة). تماما كما فعلت المحكمة عام 2004 عندما أقرّت بأن "الجدار العازل" مخالف للقانون الدولي، وكما فعلت في دعوى الإبادة الجماعية التي تقدّمت بها دولة جنوب أفريقيا.

المحكمة أكدت في قرارها الأخير، وبأغلبية ساحقة (11 صوتا مقابل 4 أصوات)، أن استمرار الوجود الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة أمر غير قانوني، وأن على الاحتلال إنهاء وجوده غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أكد القرار وبأغلبية (14) صوتا أن على "إسرائيل" تعويض جميع المتضررين من ممارساتها. وأكد أيضا أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملزمة بعدم الاعتراف بشرعية الوضع الناشئ عن الوجود غير القانوني لإسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن على المنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة عدم الاعتراف بالوضع الناشئ عن الوجود غير القانوني لإسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أكد قرار المحكمة على أن الاحتلال حرم الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير على مدى فترة طويلة، وأن الاحتلال انتهك هذا الحق بشكل صارخ.

إن قرار المحكمة التاريخي، يشكّل أساسا متينا ينبغي لكلّ دعاة الحرية أن ينطلقوا منه من أجل تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني، فهذا القرار يعدّ "مرجعيا وملزما"، وهذه دعوة مني أنا طلال أبوغزاله لحماية الحقوق في العالم وكلّ الدول والمنظّمات، بما فيها الأمم المتحدة، من أجل وضع خطة عمل لتنفيذ وترجمة قرار محكمة العدل الدولية على أرض الواقع، وذلك انطلاقا من ميثاق الأمم المتحدة الذي التزمت فيه دول العالم بالعمل على "تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي".

لقد نصّت المادة (94) من ميثاق الأمم المتحدة على أن يلتزم كلّ عضو من أعضاء الأمم المتحدة بحكم محكمة العدل الدولية في أية قضية يكون طرفا فيها، وإذا كان أطراف القضايا ملزمون بقرارات المحكمة، فمن باب أولى أن تلتزم بها دول العالم الأخرى وتعمل على تنفيذها، كما يفرض ذلك على الأمم المتحدة اتخاذ ما يلزم من اجراءات لترجمة قرار المحكمة كإجراءات عملية حاسمة، سيّما وأن قرار المحكمة جاء ابتداء رداً على طلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 30 كانون أول 2022.

إن دول العالم ومنظماته مطالبة اليوم بالعمل على إنهاء الاحتلال الاسرائيلي، وانهاء الظلم الذي وقع على الفلسطينيين الذين انتزع العدو أراضيهم وهجرهم بل وقتلهم أيضا، سواء في الضفة الغربية أو القدس أو في قطاع غزة الذي يتعرض لإبادة جماعية نتيجة الصمت والتواطؤ الدولي المشين، سيما وأن طلب الجمعية العامة بإصدار فتوى تضمن اشارات عديدة إلى ما يعانيه قطاع غزة من حصار وممارسات اسرائيلية تنتهك كل حقوق الانسان.

اليوم لم تعد حقوق الشعب الفلسطيني بإنهاء الاحتلال وتقرير المصير موضوعا تفاوضيا يخضع لإرادات الدول ومواقف قياداتها، بل صارت حقاً قانونيا ملزما لا مجال للاجتهااد فيه، والواجب اليوم على كافة الدول والمنظمات وضع الخطط والاجراءات اللازمة لتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية.

رسالتي إلى فلسطين كانت وستظل: العلم

غزة الحبيبة ملحمة الإيمان، شكّلت مصدر إلهام للبشرية في كيفية الجمع بين الكرامة والعزة والرضا، والصبر، والصمود، والشجاعة.

واليوم مع الإبداع والابتكار العلم والمعرفة تشق المقاومة طريقا نحو النصر. حيث برز الدور الحاسم الذي لعبته الفطنة العلمية والتكنولوجية في تأكيد الأهمية الدائمة للمعرفة والابتكار في النضال المستمر من أجل الاستقلال والنصر.

وأقول إن المعرفة والعلم ليسا مجرد أدوات للبقاء، بل هما مفتاح لتحقيق التفوق والانتصارات المستدامة. ومن خلال تعزيز هذا التوجه، يمكن لفلسطين أن تضمن ليس فقط استمرارية المقاومة، بل أيضاً بناء مستقبل مشرق يتمتع فيه جميع أفراد المجتمع بالحرية والكرامة والازدهار.

واللافت أن التقارير تشير إلى أن القدرات الهندسية للمقاومة أدهشت الكثيرين، كاشفةً عن مستوى غير متوقع من التعقيد والبراعة، وهو ما يعكس مدى التقدم العلمي الذي تم تحقيقه في ظروف قاسية وصعبة. واحدة من أبرز الأمثلة على هذه البراعة هي بناء وصيانة شبكة واسعة من الأنفاق.

هذه الأنفاق، التي تم تصميمها بدقة ملحوظة، تظهر تخطيطاً متقدماً وبراعة تكنولوجية. حتى في مواجهة تحديات كبيرة، مثل انقطاع الكهرباء والبنية التحتية الحيوية الأخرى، إذ ظلت هذه الأنفاق تعمل بفضل الاستخدام المبتكر للطاقة الشمسية والتوظيف الذكي للطاقة المتجددة الذي يعكس مدى التفكير الاستراتيجي والوعي البيئي للمقاومة، بالإضافة إلى قدرتها على التغلب على الصعوبات بطرق غير تقليدية.

هل نكتفي بذلك، كلا، بل تشمل الإنجازات الهندسية الملحوظة في هذه الأنفاق بناء المصاعد وإدارة التربة بفعالية، كل ذلك تم تنفيذه بمستوى من الخبرة فاق التوقعات. إذ لم تكن هذه الأنفاق متينة ومنظمة جيداً فحسب، بل كانت أيضاً مجهزة بجميع الضروريات، مما شكل فعلياً مدن للصمود تحت الأرض.

كانت هذه الشبكة تحت الأرض حاسمة للمقاومة، مما أتاح لها تنفيذ الكمائن والحفاظ على العمليات دون اكتشافها، وهذا بحد ذاته يشير إلى مستوى عالي من التخطيط والتنظيم، والذي يعد ضرورياً في ظل ظروف الحصار والمراقبة المستمرة من العدو الغادر.

لذا كان طبيعياً أن تكون هذه الظاهرة موضع دهشة ودراسة، حيث أعرب الباحثون عن إعجابهم بالتقدم الاستراتيجي والتكنولوجي الذي تم عرضه، وحيث يسلط التخطيط الشامل والموارد والبراعة العلمية الواضحة في هذه العمليات الضوء على رواية أوسع: أن إنجازات المقاومة كانت مدفوعة بالمعرفة والابتكار.

وفي الحقيقة فإن العديد من مراكز الأبحاث والدراسات العسكرية العالمية قامت بتحليل هذه الإنجازات، محاولة فهم كيف تمكنت المقاومة من بناء هذه الأنفاق بسرية تامة وفعالية عالية، وهو ما أثار دهشة الأعداء والأصدقاء على حد سواء.

جميل ومبشر ان هذه الرسائل المستمرة من المقاومة التي تصر على أن التقدم العلمي الذي وفر لها ميزة استراتيجية كانت حاسمة ليس فقط للبقاء، ولكن للحفاظ على التفوق العملياتي، وهذه الرسائل تعززت بقدرتها على التكيف والابتكار، حتى في ظل قيود البنية التحتية الشديدة. يبرز هذا التوجه نحو العلم والتكنولوجيا كركيزة أساسية لتحقيق النجاحات المستقبلية وضمان استمرارية الصمود والمقاومة.

ولا يمكن المبالغة في أهمية المعرفة والتقدم العلمي في استراتيجية المقاومة، بل يسلط هذا الضوء على مسار مستقبلي لفلسطين، فالتركيز المستمر على التعليم والبحث والابتكار التكنولوجي سيكون ضرورياً للانتصارات المستقبلية وللنضال المستمر من أجل التحرر.

وأقول إن الاستثمار في التعليم العالي والتكنولوجيا والبحث العلمي سيشكل دعامة أساسية لبناء مجتمع قوي ومتين قادر على مواجهة التحديات والمضي قدماً نحو تحقيق الأهداف الوطنية، إذ يشكل هذا التوجه نحو العلم رسالة قوية لجميع أفراد المجتمع الفلسطيني، تؤكد أن الطريق إلى التحرر والنصر يتطلب استثماراً في العقول والابتكار والتكنولوجيا.

المقاومة.. قصة نصر أعاظ الأعداء

بعيداً عن أعين المسيرات والأقمار الصناعية وألة القتل نمت شبكة من الأنفاق، مهندسة بعناية لتتحدى كل التوقعات، فهي ليست ممرات؛ بل شرايين مقاومة غزة، ورمز للتفوق التقني في مواجهة ظروف بالغة الصعوبة وعدو لا يعرف الرحمة.

المقاومة الإسلامية وعلى مدى سنوات، أتقنت فن بناء الأنفاق ليصبح علماً دقيقاً لا يجارها إليه أحد، شيدتها باستخدام مواد غالباً ما تكون نادرة، وكل نفق منها يمثل شهادة على الإبداع والصمود، إذ انشأتها بسرية تامة لتمتد لمسافات طويلة تحت الأرض، تربط بين مواقع استراتيجية وتسمح بحركة الأشخاص والإمدادات دون اكتشاف لتصبح العمود الفقري لصمود غزة.

رجال المقاومة طوروا التكنولوجيا لضمان بقاء هذه الأنفاق غير مرئية وآمنة، محمية بطبقات من الأرض ومعززة بمواد مقاومة للقصف والتسلل وبأنظمة التهوية تضمن تدفق الأوكسجين، والتخطيط الدقيق يضمن بقاء الأنفاق سليمة هيكلياً رغم القصف المستمر من فوق بكل أصناف الأسلحة.

ولكن ليس الأنفاق وحدها هي التي تعكس هذا التفوق، ففي وسط الشوارع المدمرة في غزة، حيث انقطع الوصول إلى المياه النظيفة لأسابيع، ظهر ابتكار آخر يجسد صمود هذا الشعب الأبوي حين طور مهندس غزي جهازاً لتحلية المياه بالطاقة الشمسية، يحول مياه البحر إلى مياه عذبة صالحة للشرب باستخدام مواد معاد تدويرها مثل الخشب والزجاج المكسور والجلد، يعمل الجهاز من خلال عملية تقطير بسيطة، ولكن فعالة. يتبخر الماء، يمر عبر الفحم النشط، ويعاد تكثيفه كماء صالح للشرب.

ويكمن جمال هذا الابتكار في بساطته وسهولة نقله فطوله يبلغ أربعة أمتار فقط، ويمكن تركيب وحدة التحلية على الأسطح أو في الملاجئ، مما يوفر شريان حياة للمدن والقرى والاحياء التي حرمتها عن الموارد الأساسية. إنها تقنية ولدت من الحاجة، لكنها تقدم لمحة عن مستقبل يعتمد فيه شعب غزة على أنفسهم في البقاء، باستخدام العناصر المحيطة بهم للتغلب على واقعهم الصعب.

معاً، تروي حكاية الأنفاق وجهاز التحلية بالطاقة الشمسية قصة صمود تحدٍ وبراعة تقنية، وإرادة شعب لا تنزعزع للبقاء فالمقاومة في غزة نضال من أجل الحرية؛ كما إنها شهادة على قوة الحياة في مواجهة صانعي الموت.

تصعيد نتياهو: مقاومة خطيرة بمستقبل المنطقة

إن نتياهو المهووس بالسلطة، والذي لم يجد حتى الآن من يوقف شهوته للقتل لن يرتاح حتى يشعل المنطقة بأكملها. لذلك يجب أن يستيقظ العالم على الخطر الذي يمثله، ليس فقط على غزة أو لبنان، بل على العالم بأسره وما بعده.

إن قراره بتصعيد المواجهة مع لبنان مدفوع برغبته في الحفاظ على هيمنته السياسية. لقد أثبت مراراً وتكراراً استعداداه للتضحية بحياة عدد لا يحصى من الأبرياء من أجل تحقيق طموحاته العدوانية.

فقرار بنيامين نتياهو بتصعيد المواجهات على الجبهة اللبنانية، الذي اتخذ في خضم الحرب الوحشية على غزة، يشير إلى سعي مسعور لتوسيع القتل وإغراق المنطقة بأكملها في حريق إقليمي. فأى عمل صهيوني ضد لبنان سيؤدي بلا شك إلى زلزال سياسي وعسكري، قد تكون له عواقب كارثية على الشرق الأوسط وما بعده.

ما يثير الدهشة والريبة هو الصمت شبه الكامل للمجتمع الدولي إزاء قرار نتياهو، ففي حين تحدث العديد من القادة العالميين عن الحرب الوحشية على غزة، كان هناك رد فعل ضئيل أو معدوم تجاه التحركات الإسرائيلية الأخيرة على الجبهة اللبنانية، وهذا الصمت خطير لأنه يشجع نتياهو على المضي قدماً في خطته دون الخوف من العواقب الدولية.

إن لامبالاة العالم تجاه هذا التهديد المتصاعد أمر مقلق للغاية، وكان ينبغي أن يثير قرار نقل العدوان الإسرائيلي من غزة إلى لبنان غضباً عالمياً، لكنه قوبل بدلاً من ذلك باللامبالاة، بحيث يمكن أن يُقرأ هذا الصمت بمثابة تأييد ضمني لاستراتيجية ننتياهو وضوء أخضر للقتل دون عقاب.

قرار ننتياهو يأتي في وقت تقف فيه المنطقة على حافة الهاوية، وتتخبط في سلسلة من المواجهات العنيفة، إذ أنه وبينما يشاهد العالم في صمت مريب جرائم الإبادة، فإن نقل القتل من غزة إلى لبنان يعني أن ننتياهو مستعد للذهاب إلى أقصى الحدود لتأمين قبضته على السلطة، حتى لو كان ذلك يعني إحراق المنطقة بأكملها.

الوضع في لبنان إذن هو قنبلة موقوتة، ويمكن أن يؤدي تصعيد ننتياهو إلى سلسلة من التفاعلات التي سيكون من المستحيل السيطرة عليها، وعليه فإذا استمر العالم في صمته، فستكون العواقب كارثية، حان الوقت الآن لكي يتدخل المجتمع الدولي، لوقف جنون ننتياهو قبل فوات الأوان.

إذا استمرت هذه المسيرة، فستواجه المنطقة زلزالاً من الفوضى سيهز أسس السلام والأمن لسنوات قادمة.

جلالة الملك يعتلي منصة الأمم المتحدة محذراً

كان جلاله الملك عبد الله الثاني ابن الحسين من أوائل من خاطبوا الجمعية العامة للأمم المتحدة عند افتتاح الدورة التاسعة والسبعين هذا الأسبوع، وسط ظروف إقليمية صعبة وخطيرة تجتازها منطقتنا، تهدد ليس فقط هذه المنطقة، بل الأمن والسلم العالمي بأسره.

منذ أن تولى جلالته سلطاته الدستورية، حرص على أن يرأس بنفسه كل عام دورة الجمعية العامة، وأن يلقي خطاب الأردن. وبقينا، إن العالم ينتظر هذا الصوت المهيّب لكونه لا يقتصر على ما يهم الأردن فقط، بل يتناول قضايا المنطقة بأسرها، وينادي بأعلاه، عاما بعد عام، أن على المنظمة الدولية أن تضطلع بدورها، وبموجب ميثاقها، بما يترتب عليها من مسؤولية، بل ومن واجب، في العمل على حل النزاعات، ووقف الحروب، ووضع حد للهدر - هدر المال ومصادر الخير، في تلك الحروب العبثية المدمرة، بدلا من حمايتها وتخصيصها للتنمية والبناء

وتطوير العلم والمعرفة لبناء عالم آمن مزدهر يخيم عليه السلام وتحكمه علاقات طيبة وتعاون وتفاهم وتعاضد، بدلا من الصراع والانخراط في حروب الموت والدمار.

هذا هو صوت الأردن المدوي الذي ينطلق من على منبر الجمعية العامة بلسان جلالة الملك، وهذا هو الصوت الذي تكمن قوته فيما يحتويه من الحكمة ونبل الرسالة ونزاهة القصد وفضيلة التجرد واتساع الرؤية.

كما عودنا جلالته في خطابه، ركز هذا العام على قضايا في غاية الأهمية. فلقد خاطب الأمم المتحدة محذرا من أنها تواجه أزمة تصيب صميم عملها، وأنها تتعرض للنقد بشكل واضح، وأن قيمها الأساسية أخذت بالانهيار لأنها صممت إزاء ازدواجية المعايير والتغاضي عن حقائق تركت شعوب ودول تحظى بالعيش فوق القانون وتمارس الانتهاك بلا مساءلة ولا محاسبة على حساب حقوق ومصائر، بل وسلام الشعوب الأخرى.

كما حذر من أن انهيار الثقة بالمبادئ والقيم الأساسية للأمم المتحد وما يترتب عليه "من تقويض مؤسساتنا الدولية والأطر العالمية هو أكبر تهديد يواجه أمننا العالمي اليوم".

وحذر جلالته من انصياع العدالة الدولية للقوة على حساب حقوق الإنسان، التي أصبح تطبيقها انتقائيا، موضحا جلالته أن الحكومة الإسرائيلية قتلت في الحرب المدمرة على غزة أطفالا وصحافيين وعمال إغاثة إنسانية، وطواقم طبية أكثر من أي حرب في التاريخ الحديث.

وقال جلالته إن حجم الفظائع غير المسبوق الذي ارتكبه القوات الإسرائيلية في حربها على غزة لا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال، داعيا لحماية الشعب الفلسطيني وضمان حقوقه.

وقال جلالته إن العدوان الاسرائيلي والجرائم التي يرتكبها الجيش الاسرائيلي يتوسع إلى الضفة الغربية وإلى لبنان، موضحا أن اسرائيل تتجاوز في ذلك كل الخطوط الحمراء، وأنها لن تتوقف عن ممارسة هذه الجرائم، بصورة طوعية خاصة أمام التخاذل الدولي.

وفيما يتعلق بالأردن، أعاد جلالته التحذير وبصوت بأن الأردن لن يكون وطنا بديلا وأنه لن يقبل التهجير ولا استمرار حرب الإبادة بحق الفلسطينيين. وقال جلالته: "في القدس الشريف لا تزال الانتهاكات الصارخة للوضع القانوني والتاريخي القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية مستمرا بلا توقف بحماية وتشجيع أعضاء في الحكومة الإسرائيلية".

إنني لست بصدد تلخيص كل ما ورد في هذا الخطاب الملكي البالغ الأهمية فكل كلمة في الخطاب لها أكثر من مدلول وتبعث بأكثر من رسالة ولكنني فقط أركز على بعض النقاط من قبيل تأكيد المؤكد.

يشرفني كمواطن أردني أن أعبر عن عظيم اعتزازي بقيادتنا الهاشمية وبعميدها صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، وبما تحققت مسيرته المظفرة ومساغفه المتواصلة بهذه القوة والمناعة لبلدنا الغالي من الإنجازات في ظل ظروف مستحيلة وتحديات صعبة. حمى الله الاردن وحمى هذه القيادة الهاشمية العظيمة.

نتيهاو، المغرور والخاص

مع امتداد العدوان الوحشي على قطاع غزة إلى شهره الحادي عشر، تظهر حقيقة واحدة بوضوح: سياسات ننتيهاو تدفع المنطقة إلى شفا حرب إقليمية مدمرة.

وبدلاً من تحقيق أي نصر كان يمني جمهوره به، أغرق ننتيهاو الكيان الصهيوني في الفوضى، ليصبح ذلك الكيان مهدداً بهزيمة تاريخية أكثر من أي وقت مضى.

كما أن إصرار ننتيهاو على السيطرة على محور صلاح الدين على الحدود بين مصر وقطاع غزة والمسمى ممر فيلادلفيا، يعكس انفصاله التام عن الواقع، بل أن إجرامه ويأسه يشبهان ثورا محاصراً في ساقية.

فهذا الممر، وهو شريط ضيق من الأرض، لا يحمل قيمة استراتيجية كبيرة في المشهد الجيوسياسي الإقليمي، ومع ذلك، يتمسك ننتيهاو به كغريق يتشبث بالقشة، لكن هذا الأمر طبيعي إذا عرفنا أن وراء ذلك هوس متعلق بالأنا وبالبقاء في السلطة، بغض النظر عن تكلفة الأرواح البشرية وهو أي ننتيهاو، يرى أن دماء الأبرياء الفلسطينيين مبرراً لبقائه السياسي.

المنطقة بأكملها أصبحت الآن تحت التهديد، فعطش ننتيهاو للهيمنة أشعل التوترات التي قد تؤدي إلى إشعال حرب تتجاوز غزة، فمع كل قنبلة تُلقى وكل حياة تُزهق، يقترب أكثر من إشعال نار قد تلتهم المنطقة بأسرها.

مصر ولبنان وحتى الأردن تراقب بحذر التدايعات الكارثية التي قد تنجم عن تصرفاته الطائشة، وسوء خلقه جعله أحق المنطقة الذي يلعب بالنار دون أن يدرك الحريق الذي على وشك إشعاله.

لقد حان الوقت للمجتمع الدولي والقوى الإقليمية أن تدرك أن نتناها هو ليس فقط مجرم فاشل، بل نذير شؤم ينق بالخراب.

أسئلة مشرعة حول الالتزام بالعدالة الجنائية الدولية في مواجهة

جرائم الكيان

لم يعد هناك أي مبرر لتردد المحكمة الجنائية الدولية في اتخاذ إجراءات قانونية ضد مجرمي الاحتلال الإسرائيلي، وسط تزايد المطالب من المنظمات الحقوقية والهيئات القانونية الدولية، خاصة أن الأدلة الدامغة التي قدمها محامون ومنظمات دولية على ارتكابهم جرائم التهجير القسري وجرائم ضد الإنسانية.

التقاعس المتواصل زادت حدته بعد تقرير المدعي العام الذي أكد أن اتفاقيات أوسلو لا تلغي اختصاص المحكمة على الأراضي الفلسطينية، ما يدحض أي حجج قانونية قد تُستخدم لتبرير عدم فتح تحقيقات أو اتخاذ خطوات جادة ضد الجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين.

الكيان الذي طالما كان بمنأى عن المساءلة الدولية، يستفيد ويوظف هذا الصمت لارتكاب المزيد من الجرائم والانتهاكات، فالتهجير القسري المستمر، والتوسع الاستيطاني، والارهاب ضد الفلسطينيين تُعدّ انتهاكات صريحة للقانون الدولي لاسيما أن مسؤولية المحكمة الجنائية الدولية هي تحقيق العدالة بعيداً عن الضغوط السياسية أو التعقيدات الجيوسياسية، فتأخرها لا يقوض مصداقيتها فحسب، بل يهدد مبادئ العدالة ذاتها.

العالم يراقب، وهذا التأخر لم يعد مجرد إخفاق قانوني، بل هو أيضاً فشل أخلاقي، لقد حان الوقت للمحكمة الجنائية الدولية لتتحرك وتفي بواجبها القانوني وتحقق العدالة للشعب الفلسطيني، كما أن تعزيز آليات العدالة الدولية بات ضرورياً لاستعادة ثقة الشعوب في المؤسسات القانونية العالمية، ويجب أن تكون المحكمة الجنائية الدولية قدوة في تطبيق

العدالة، وإظهار أن الجرائم ضد الإنسانية لن تمر دون عقاب، بغض النظر عن الجاني أو نفوذه السياسي.

لكن يبدو أن دور المدعي العام في المحكمة يثير تساؤلات حول الحياد الذي يُفترض أن تلتزم به المحكمة، فبينما تتصاعد الأدلة يلاحظ الجميع مدى التباطؤ في اتخاذ إجراءات بما قد يعكس انحيازاً غير معلن يتماشى مع مصالح بعض الدول الكبرى التي لطالما وفرتا غطاءً سياسياً للكيان في المحافل الدولية، وهذا التلكؤ قد يوحي بأن هناك أجندات سياسية تؤثر على سير العدالة، حيث يتم التراخي في قضايا معينة بينما يتم التعامل بصرامة مع قضايا أخرى تتوافق مع المصالح الغربية، ما يثير مخاوف من أن العدالة الدولية تخضع أحياناً لأهواء القوى الكبرى بدلاً من الالتزام بالمبادئ القانونية العالمية.

لذا فإن البدء بحاسبة مجرمي الكيان، وعلى رأسهم نتنياهو وغلانت وهاليفي، بات ضرورة ملحة إذا لم يتم الآن، فمتى؟

التداعيات الخطيرة للفشل في محاسبة الكيان الصهيوني

يُشكل فشل المجتمع الدولي المستمر في محاسبة الكيان الصهيوني على جرائمه ضد الإنسانية إدانة للعدالة العالمية، وإشارة للعالم بأن بعض القوى تعمل فوق القانون.

فهذه الحصانة، التي يغذيها تواطؤ بعض القوى الكبرى، لها عواقب وخيمة تتجاوز حدود أرضنا المحتلة، فهي تشجع على نمط من العدوان كما يتضح من القصف الوحشي الحالي في لبنان والاعتداءات المتكررة على سوريا. ولأكثر من سبعة عقود، عانى شعبنا الفلسطيني من الاحتلال الصهيوني، وهدم المنازل، وتهجير الملايين، ومن التطهير العرقي في عام 1948 إلى الجرائم الوحشية اليومية التي نشهدها اليوم في غزة ومدن الضفة الغربية المحتلة.

لقد تعرض شعبنا الفلسطيني والعربي لما لا يمكن وصفه إلا بجرائم ضد الإنسانية تشمل الإبادة الجماعية في غزة، والسرققة المنهجية للأراضي الفلسطينية من خلال المستوطنات لابتلاع مزيد من الأراضي ومحو الهوية الوطنية. ومع ذلك، لم نشهد حتى اللحظة محاسبة ذات مغزى. هذا العدوان غير المقيد يمتد إلى ما وراء حدود فلسطين، فموجة القصف الأخيرة في لبنان، حيث يتم استهداف البنية التحتية المدنية بالعنف العشوائي، واغتيالات القادة هي

تذكير صارخ بأن طموحات الكيان الصهيوني ليست محصورة في الأراضي الفلسطينية، فلبنان الحبيب، الذي دمرته هجمات مدمرة سابقة وأزمات اقتصادية، يجد نفسه الآن في مواجهة عدوان همجي آخر. وبالمثل، تعرضت سوريا لانتهاكات متكررة لسيادتها، فقد نفذ الكيان الصهيوني مئات الغارات الجوية على الأراضي السورية أحدثها كان اليوم بذرائع واهية، وكلها خلفت العديد من الشهداء المدنيين.

إذن هذا هو بنك الأهداف الصهيونية يقابله صمت دولي يصم الآذان، ولو كانت دولة أخرى ارتكبتها لكان هناك إدانة واسعة النطاق وفرض عقوبات ومطالبات بالمحاسبة، لكن عندما يتعلق الأمر بالكيان الصهيوني، يكون الرد خافتاً، إن لم يكن داعماً. إن عواقب هذه الحصانة واضحة، فهي تخلق سابقة خطيرة تقوض المبادئ الأساسية للقانون الدولي. فإذا كان بإمكان الكيان الصهيوني التصرف بمثل هذا التجاهل لحياة البشر وسيادة الأراضي، فإنه يرسل إشارة إلى الجميع بأنه يضرب عرض الحائط بالنظام العالمي. تتحمل الدول الغربية مسؤولية كبيرة في هذا الوضع لان دعمها الثابت للكيان الصهيوني، دبلوماسياً وعسكرياً، قد حماه من مواجهة تداعيات أفعاله، كما وأنه من خلال استخدام حق النقض في الأمم المتحدة، قامت الولايات المتحدة مراراً وتكراراً بعرقلة الجهود الرامية إلى محاسبة الكيان الصهيوني.

وأختم بالقول إن معاناة شعوبنا في فلسطين ولبنان، وسوريا واليمن كلها جزء من نمط أوسع من الإفلات من العقاب يجب معالجته، ويجب أن يطالب العالم بمحاسبة هذه الجرائم، ليس فقط من أجل العدالة، بل من أجل مستقبل السلام العالمي، وبخلاف ذلك علينا الاستعداد لعواقب وخيمة على الأجيال القادمة.

أموس هوكستين.. تعزيز مصالح الكيان تحت ستار الوساطة

لا أخفي قلقي من ترسيخ أموس هوكستين المبعوث الأميركي إلى لبنان، حيث يعكس سلوكه تعزيز أجندة الكيان لاسيما مع خلفيته كـ"إسرائيلي"، مولود في القدس وخدمته في جيش الاحتلال لتلقي بظلال من الشك على مهمته.

كما أن علاقة هوكستين الوثيقة بقيادة الكيان، وتحديداً ترشيحه من قبل رون ديرمر، المقرب من المجرم بنيامين نتنياهو، تعزز الشكوك حول حياده وتجعل من الصعب رؤية أفعاله إلا كامتداد لسياسة الكيان بعزل قوى إقليمية رئيسية تحت غطاء الدبلوماسية الأميركية، خاصة

أن أحد أهدافه الرئيسية هو فصل لبنان عن قطاع غزة لمنع جبهة موحدة ضد الكيان المجرم، فضلا عن سعيه لتوسيع نفوذ هذا الكيان في اليمن والعراق وليس السلام.

ومعروف أن هوكستين لعب دوراً بارزاً في ترسيم الحدود البحرية بين لبنان والكيان بما منح الكيان ميزة كبيرة في استغلال موارد الغاز في شرق البحر المتوسط، فعلى رغم تصويره كإنجاز دبلوماسي، فإنه أدى إلى تصعيد التوتر مع لبنان، الذي حُرِمَ من موارد حيوية لتعافي اقتصاده. بالإضافة إلى ذلك، عززت اتفاقيات الغاز مع دول المنطقة هيمنة الكيان على قطاع الطاقة أي أن مساعيه تركز على المصالح طويلة المدى الكيان.

وإلى جانب دبلوماسيته المعلنة، تشير تقارير إلى تورط هوكستين في إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وهو "حل" قد يخدم الكيان بنقل أزمة اللاجئين إلى دول أخرى، مما يزعزع استقرار العراق ويضعف القضية الفلسطينية، وحتى أنشطته في أفريقيا، خاصة عبر برامج التدريب، تثير تساؤلات حول سعيه لتعزيز النفوذ الكيان.

عواقب الدبلوماسية التحيزية لهوكستين إن مقلقة لآفاق المنطقة على المدى الطويل من خلال ربط الدبلوماسية الأميركية بشكل وثيق بالمصالح الصهيونية بما يثير تساؤلات جدية حول مصداقيته وتأثير مشاركته على استقرار المنطقة.

بين ادعاءات تحقيق السلام ودعم الاحتلال

منذ اندلاع عملية "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر بدأ أن الولايات المتحدة تسعى جاهدة لترسيخ مفهومين رئيسيين في أذهان شعوب الشرق الأوسط، بل وحتى العالم أجمع؛ الأول يدور حول ادعائها ببذل جهود حثيثة لتحقيق السلام في المنطقة، أما الثاني فهو زعمها بممارسة ضغوط على إسرائيل لضبط سلوكها. لكن على أرض الواقع، فإن ما تفعله لا يتجاوز إطار لعبة دبلوماسية مزدوجة؛ فهي تُظهر في يد مبادرة للسلام، بينما ترفع في اليد الأخرى سيف الفيتو كلما اقترب المجتمع الدولي من اتخاذ خطوة ملموسة نحو السلام. ومع كل جلسة لمجلس الأمن الدولي لمناقشة الحرب الوحشية على قطاع غزة، تعيد الولايات المتحدة نفس السيناريو. فبينما يجب دبلوماسيوها المنطقة مشيرين إلى جهودهم لوقف نزيف الدماء، تتجه في نيويورك لاستخدام حق النقض، حتى إنها وفي أقل من عام،

استخدمت الفيتو خمس مرات في قضايا تمس حقوق الفلسطينيين، ما يثير تساؤلات حول ازدواجية خطابها.

ومنذ البداية، تدعي واشنطن دعمها لحل الدولتين، لكنها تعارض بشدة قبول فلسطين كعضو كامل في الأمم المتحدة، وكأنها تريد دولة فلسطينية على الورق فقط دون اعتراف فعلي بها، وفي الوقت الذي ترفض فيه تهجير الفلسطينيين من غزة والضفة الغربية، تصوت ضد أي قرار يدعو لمنع هذا التهجير، مما يعكس التناقض بين تصريحاتها وأفعالها. المفارقات لا تتوقف عند هذا الحد، بل تشمل موقفها من وقف إطلاق النار، فكلما طُرح مشروع قرار لوقف العدوان الهمجى، تتدخل لتعطيل أي تقدم، حتى عندما دعت دول أوروبية لوقف القتال، واجهتها مدعية أن وقف إطلاق النار يجب أن يكون جزءاً من عملية أشمل.

وفي الحقيقة فإن هذه التناقضات ليست جديدة؛ فقد تكررت في كل فرصة سلام، حيث استخدمت الولايات المتحدة الفيتو 83 مرة في مجلس الأمن على مدار العقود الماضية، منها 42 مرة لحماية الكيان. ورغم زعم الولايات المتحدة بممارسة ضغوط على الكيان الغاصب لضبط سلوكه، فإن الأرقام تكشف العكس تماماً، إذ أن الكيان يتلقى دعماً مادياً وعسكرياً ضخماً من واشنطن، بما في ذلك 26 مليار دولار مساعدات اقتصادية، و14 مليار دولار مساعدات عسكرية، فضلاً عن المساعدات اللوجستية والاستخباراتية.

وفي أبريل 2024، اعترضت الولايات المتحدة 70 مسيرة إيرانية وثلاثة صواريخ بالستية أطلقتها قوات الحوثيين، مما يعكس التورط الأمريكي العميق في دعم الكيان، إلى جانب ذلك، تمتلك القوات الأمريكية 25 قاعدة عسكرية موزعة في المنطقة، تعزز من وجودها ونفوذها. إذاً، كيف لدولة تدعي السعي إلى السلام أن تقدم هذا النوع من الدعم العسكري والاقتصادي لكيان أمعن في الاجرام. وكيف يمكن تحقيق الاستقرار في ظل انتشار القوات الأمريكية في المنطقة لدعم المعتدي؟ هذا التناقض الواضح بين ما تدعيه الولايات المتحدة وما تفعله على أرض الواقع يثير الشكوك حول نواياها. الحقيقة أن الهدف الأساسي من هذه الاستراتيجية ليس تحقيق السلام، بل تخدير الوعي السياسي وال جماهيري. فالولايات المتحدة تسعى لمنع الكيان الوقت الكافي لتحقيق أهدافه في غزة ولبنان دون تدخل إيراني مباشر، مما يحافظ على مصالحها في أوكرانيا وتايوان ويجنبها تداعيات تؤثر على الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وفي الوقت ذاته، تحاول واشنطن تصوير محور المقاومة كالعقبة الرئيسية أمام الحل، بينما الحقيقة أن الحلول المطروحة ليست سوى مسكنات سياسية تُبقي على وهم التسوية حياً، في ظل استمرار المعاناة على الأرض.

إذن ما يحدث ليس سلاماً حقيقياً، بل محاولة للإبقاء على فكرة "التطبيع" مع إسرائيل قائمة، حتى وإن كان الثمن تدمير غزة ولبنان، فالسلام إما أن يكون كاملاً وشاملاً، أو لا يكون.

فلسطين: محور العدالة العالمية وقضية الشعوب الحرة

تبرز قضيتنا الفلسطينية كاختبار للعدالة الدولية وحقوق الإنسان: فلسطين التي ظلت لأكثر من سبعة عقود عنواناً لنضال شعب أبي من أجل تقرير المصير تحت على مطالبة عالمية أكبر بالعدالة والإنصاف والسلام

فلسطين ليست مجرد قضية عربية، أو قضية إسلامية، أو حتى قضية إقليمية - إنها قضية عالمية، تعكس القيم التي نطمح إليها كمجتمع إنساني، إذ لا يمكن للعالم أن يدعي الوقوف إلى جانب العدالة بينما يتجاهل محنة الملايين الذين حُرِّموا من حقوقهم الأساسية تحت نير الاحتلال.

لقد شهد العالم منذ زمن طويل معاناة شعبنا الفلسطيني - من التهجير إلى الاحتلال، ومن الخنق الاقتصادي إلى إنكار الحقوق الأساسية، ومع ذلك، وسط هذا التاريخ المأساوي والانتهاكات المستمرة، هناك بعض الأمل، تحمل لواءه دول وحركات ترفض السماح لهذه الظلم أن يستمر.

ولأن الوعي العالمي يتزايد، فقد اتخذت عدة دول خطوات كبيرة لتأكيد أهمية القضية الفلسطينية، وفي طليعتها دول من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا حيث كانت صوتاً نشطاً ومدافعاً عن حقوق الفلسطينيين، وعلى وجه الخصوص، تبقى زعامة جنوب أفريقيا الأخلاقية في هذه القضية متجذرة بعمق في تجربتها الخاصة مع نظام الفصل العنصري، مما يخلق تشبيهاً قوياً بين تاريخها في التمييز العنصري والاحتلال الإسرائيلي المستمر.

وبالمثل، برزت تركيا وماليزيا كداعمين ثابتين للقضية الفلسطينية في المنتديات الدبلوماسية والإنسانية، كما أظهر الاتحاد الأوروبي لحظات من الالتزام، رغم الانقسامات الداخلية، حين اعترفت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد، بما في ذلك السويد وإيرلندا، بدولة فلسطين، فضلاً عن نمو الدعوات للمساءلة في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان داخل الأوساط الدبلوماسية الأوروبية، مما يقدم بصيص أمل في تحقيق تضامن دولي أكبر. لكن رغم ما تستحقه

هذه الجهود من التقدير، فإن الاستجابة العالمية الأوسع قد شوهتها الترددات إلى حد كبير نتيجة للضغوط الجيوسياسية، وعرقلة القرارات التي تنتقد الكيان. ومع ذلك، فإن المد بدأ في التغيير ببطء، فالحركات الشعبية ومنظمات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، لا سيما في الولايات المتحدة وأوروبا، تطالب بإعادة تقييم مواقف حكوماتها تجاه الاحتلال، داعية إلى سياسات تتماشى مع القانون الدولي والكرامة الإنسانية. وما يجعل قضيتنا ملهمة هو أنها تجسد كفاحاً أوسع ضد البطش الأعمى، كما أنها رمز للمقاومة ضد الاستعمار والفصل العنصري والاحتلال. ومع ذلك لكي تصبح فلسطين حقاً رمزاً للأمل والعدالة، يجب على العالم أن يتحرك بمزيد من السرعة والاتساق. فعلى الرغم من أن دعم الدول الفردية مهم، لكن الوحدة العالمية هي التي ستدفع هذه القضية إلى الأمام.

لقد حان الوقت لجميع الدول، وخاصة تلك التي تتمتع بتأثير عالمي كبير، أن تعطي الأولوية لحقوق الفلسطينيين على المصالح، وتحاسب الكيان وفقاً لنفس معايير العدالة وحقوق الإنسان التي يدعي العالم أنه يتبناها.

نتنياهو: استراتيجية معيبة تخفيها أوهام النصر

من الواضح أن رئيس وزراء الكيان نتيناهو لا يعبأ بأي دعوة لا من الحلفاء ولا من الأصدقاء ولا من المنظمات الدولية لوقف الحرب الوحشية على غزة ولبنان. والحقيقة المؤلمة هي أن نتيناهو وحلفاءه من اليمين المتطرف إلى جانب الشريحة الكبيرة مما يسمى بالمجتمع في الكيان الصهيوني يعيشون في وهم أنهم يحققون انتصارات في هذا الصراع. فهم يرون في استشهاد رئيس حركة حماس يحيى السنوار وقادة آخرين إثباتاً لصحة سياسات الدمار الشامل التي يتبناها المجرم رغم أن هذا النهج محكوم عليه بالفشل حتى مع المكاسب الظاهرية المؤقتة إذ أن هذه الاستراتيجية القائمة على القوة الغاشمة والتدمير لا تقود إلا إلى طريق مسدود.

اللافت أن القوى الغربية العظمى روجت لاغتيال السنوار مؤخراً باعتباره خطوة نحو السلام ومع ذلك فإن هذه الادعاءات مجرد أوهام تخفي الحقيقة المرة بأن الدعم العسكري من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة يمضي قدماً في حربه دون اكرتات بحياة الملايين في غزة أو لبنان وغيرهما. ونرى حجم تكالبه على الأهالي في جباليا كدليل على عدم اكرتاته المتواصل بالنقد

الدولي فتركيزه بالأساس ينصب على تعزيز سيطرة الكيان الصهيوني على الأراضي المحتلة وترسيخ موقعه السياسي منتظراً اللحظة التي يكون فيها هو من يحدد مجريات الأمور وليس بايدين أو غيره من الأطراف الدولية.

من الواضح أن الحسابات الصهيونية السياسية لا تهدف إلى أي نوع من السلام بل إلى مستقبل يعزز فيه نفوذ الكيان تحت قيادته. فالدمار في غزة أو لبنان أو في سائر المنطقة وما حولها هو بالنسبة له وسيلة ضرورية لتحقيق هذا الهدف حتى وإن كان بعيداً عن التحقيق، دون أن يدري أنه مع كل غارة وكل ضحية وكل تأخير في السعي إلى الحلول الدبلوماسية تتضاءل فرص تحقيق سلام حقيقي، ليقفز سؤال لا يتعلق بموعد وقف إطلاق النار بل بالتكلفة التي سيتحملها الجميع وما إذا كانت هذه الاستراتيجية قابلة للفرض على أهالي المنطقة.

إلا وطني – فلسطين عيني ولبنان الأخرى

أتابع بأسى بالغ مشاهد الآلام التي تُدْمِي الشاشات الصغيرة، وتَفطر القلوب التي تَنْبض باسم الوطن، وبحبِّ الأرض، أرض فلسطين التي كانت مهد الطُّهر والقداسة والصلوات.. وأرض لبنان وطن الخير والحبِّ والجمال.. أغالب الشعور بالقهر، أغالب اليأس، والتشاؤم، فأنا أوْمُنُ أن الإنسان يد الحقَّ الطولي على الأرض، سَخَّرها من خلقها لصون الكرامة والكبرياء.. وقد أثبتت هذه الأرض أنها لم تُنبت شجر الزيتون الأخضر الذي لا مثيل لزيته وجوده وجودته.. بل هي أرض الرجولة التي لا يمكن أن تدخل ”دهاليز“ الالتباس التي نراها في كثير من الأشباه التي تنمو كالعشب الضار، والفطر السام في المجتمعات العربية والغربية والأخرى على حدِّ سواء.

لن أكرر تفاصيل المشهد هنا، فالمشاهد في كلِّ مكان بات على علم بما جرى منذ الـ1948 حتى اليوم، كان الكثير من هؤلاء يساورهم الشكُّ، لكن الأحداث المتسارعة توثق ما تعنيه منظومات شائعة ومكرّسة كثيرة مثل ”حقوق الإنسان“، و”حرية التعبير“، و”احترام الرأي“، ”الإبادة“، ”جرائم الحرب“ وغيرها من العناوين التي احتلت لسنوات طوال أفخم القاعات، وأعرق الصفحات في أعتى الجرائد، ولكن في هذا الامتحان سقط الكثير من المنظومات في فخاخ الادعاء، والنفاق السافر، الذي أفقدها احترام حتى المقربين من محافلها الدولية وهي

تقف مكتوفة الأيدي لا تقدّم موقفاً، ولا تأخر بشاعة لم يرتكبها العدو الغادر بحق الشعبين الفلسطيني واللبناني العزيز.

لست هنا بصدد سرد الوقائع فهي لم تعد خافية على أحد، ولكن البارحة فقط لفتني تقرير قصير على شاشة تلفزيون الجديد، يلقي الضوء على تجربة اختين من "عكار" تحاولان ما أمكنهم بمد يد العون لإخوانهم النازحين اللبنانيين، وذلك بتفصيل الحرامات الصوفيّة لتقديمها لبعض الذين استقبلتهم مراكز الإيواء من صفوف المدارس وبعض أبنية الدوائر الرسميّة، كانت إحداها توظب الأغطية الصوفية وقد اقترب موسم الشتاء الذي يُنذر بالكثير من الصقيع في تلك المناطق الجبلية الباردة، وليس هنا مريض المتابعة، بل عندما لفتتني الأخرى بحديثها عن ابتكار تصميم للمتبقّي من قماش الأغطية الصوفي وبعده ألوان ونقشات مختلفة خاطتها "جاكيثا" وهي تنوي إقامة مزاد علني له ليقدم نظيره لكل محتاج إلى هذا المعطف القصير لمن نزحوا قبل أن يتمكنوا من حمل الألبسة الشتويّة وقد تدمرت بيوتهم بالكامل بحيث يتعدّر عليهم الحصول على ألبسة محفوظة من الموسم الماضي.

منظر الجاكيث أعادني 73 سنة إلى الورا، أعادني إلى ذاك الطفل الذي كُنْتُه، أعادني إلى عائلتي التي كانت تتكافل ببضعها البعض لتأمين الدفء في ليالي الشتاء الباردة ونحن نتقاسم اللقمة وحبّات الفاكهة التي أذخرها من أسبوع إلى أسبوع، أعادني لحكمة أمّي وحنّتها التي لم تشأ أن تتركني فريسةً للصقيع في مشواري الطويل إلى المدرسة الرسميّة في "الغازية" لتحصيل الدراسة فخاطت لي معطفاً من بطانيّة المعونات في منظمّة "الأونروا" التي يتكالب عليها العدو هذه الأيام ليسلبها دورها وواجباتها تجاه المتضررين من العدوان الآثم اللعين، أعادني إلى التفوّق والبسالة في تحدّي الظروف القاهرة التي أعطتني القدرة على التصميم والإرادة والصمود، أعادني إلى تعليقات زملاء، وكأنما أمس هو اليوم حرفياً، يا لها من مقولة مقيتة الآن وهي تحضرني بشراسة "التاريخ يعيد نفسه"، نعم يتشابه تاريخ الوجود في كل مكان وزمان، ولكن فلسطين اليوم أقوى من أيّ وقت مضى، إذ لم يهجّرها أهلها ولم يهربوا خارجها من المواجهة، بل منذ سنة وبضعة أسابيع وآلات القتل والتدمير العدوانية لم تتوقّف، والشهداء بالعشرات يومياً يروون الأرض بدمهم، وكل فلسطيني أعزل في غزّة يتأهّب ب"جسده" لا أكثر للدفاع عن غزّة، ومثل هؤلاء الأبطال في الجنوب اللبناني، فالأرض تشهد لمخاصيها إذ تفسح للأزهار أن تنمو فوق ترابها جيلاً بعد جيل، وعند الفواجع تنبش أعماقها لتحتضن الأبطال شهيداً تلو الشهيد، أمّا الغرباء فهم يحزمون أمتعتهم ويتوجّهون إلى منفذ وحيد لا عودة إليه على متن أول طائرة متوقّرة لوجهة تذكّرهم عند أعتاب الوصول لوجهتهم كم كانوا واهمين باحتلال أرض زعموا أن لا شعب لها، ليدركوا أخيراً أنّ الفلسطيني

ليس مجرد مواطن يعيش يومياته بمزاج عنيد، بل الفلسطيني تاريخ حافل بالحقائق الكثيفة، وقد آن الأوان ليقراها العالم جيداً مهما أرجأ لأجلها الاهتمام.

الجيش الإسرائيلي في أزمة داخلية ومعارضة

جيش الدفاع الإسرائيلي الذي كان يعتبر قوة لا تقهر، يواجه الآن تحديات داخلية غير مسبوقة تهدد كفاءته التشغيلية ومعنوياته. ومع استمرار تصاعد النزاع، أصبح العبء الواقع على القوة المحتلة أمراً لا يمكن السيطرة عليه، عسكرياً واقتصادياً على حد سواء.

يتألف جزء كبير من قوته التشغيلية الحالية من الاحتياطيين المشاركين في النزاع المستمر. ويبرز هذا الاعتماد على الاحتياطيين، الذين تم تجنيدهم بسرعة من حياتهم المدنية، الضغوط على الجيش النظامي. لقد أدى الانتشار الطويل إلى إرهاق جسدي وعقلي كبير وانخفاض في المعنويات، حيث يشارك هؤلاء الأفراد في حرب بلا نهاية على ما يبدو، مع دم الإبادة الجماعية على أيديهم. وبكلماتهم الخاصة، قالوا: "نحن نغرق" و"علينا إنهاء هذه الحرب لأنه لم يعد لدينا ما يكفي من الجنود".

تمتد قوات الدفاع الإسرائيلية عبر غزة ولبنان وال الضفة الغربية، كما أنها متورطة في صراع طويل المدى مع إيران. إن هذا الانخراط على جبهات متعددة لم يؤثر فقط على تركيز الجيش الإسرائيلي، بل كشف أيضاً عن نقاط ضعف في تخطيطه. لقد وضعت حالة التأهب المستمرة واستراتيجية القتال غير المدروسة على عدة جبهات عبئاً لوجستياً ونفسياً هائلاً على قوات الكيان.

التكلفة الاقتصادية للحرب هائلة، حيث إن التعبئة المستمرة للاحتياطيين، مع الحاجة إلى معدات عسكرية متطورة وعمليات مستمرة، تستنزف مواردها المالية بشكل كبير. لقد أدى الحصار والأعمال العسكرية في غزة إلى أزمات إنسانية خطيرة، مما أثار إدانات دولية وزاد الضغط على الكيان لتبرير أفعاله. يأتي ذلك تحت ذريعة "حق الدفاع عن النفس" التي لم تعد مقبولة. إن أفعال وكلمات الوزراء الإسرائيليين واضحة للجميع، حيث تظهر أجنحة يمينية متطرفة تسعى إلى الانتقام وتطلب أن لا يبقى أي فلسطيني على أرضه المستحقة.

إن مدى همجية الكيان الإبادة وإدمانه على القتل قد ترك آثاراً لا تمحى على أرواح قوات الدفاع الإسرائيلية، حيث تتزايد المعارضة والإحباط بينهم. يتساءل القادة والجنود على حد

سواء عن جدوى الاستراتيجية العسكرية الحالية على المدى الطويل. إن عدم وجود أهداف واضحة والانطباع عن صراع غير محدد قد أضعف الثقة في القيادة. وتزداد هذه الفوضى الداخلية بسبب عدم الاستقرار السياسي في البلاد.

في قلب هذا الصراع تكمن قضية معقدة ومثيرة للجدل: الطموحات التوسعية لإنشاء "إسرائيل الكبرى". إن الحرب المستمرة تمثل عملية استيلاء دموية تهدف إلى ضم مزيد من الأراضي العربية تحت ذريعة المخاوف الأمنية. لا تؤدي هذه الاستراتيجية فقط إلى إضعاف فرص السلام، بل توجب أيضاً مقاومة أكبر وتديم دورة من الصراع لا تفيد أحداً. من الواضح أن الإسرائيليين ليسوا جادين، ولا كانوا جادين يوماً، بشأن إيجاد حل، وعينهم على احتلال أراضٍ عربية أخرى.

متى سيتم اتخاذ إجراءات لوقف هذا النظام؟ يجب على الغرب أن يختار حلفاءه بعناية، إذ أظهر هذا المحتل وجهه الحقيقي، مما جعل الغرب متواطئاً من خلال تقاعسه ودعمه المالي المستمر. يجب على الغرب أن يتصرف بحزم، لأنه سيُذكر في سجلات التاريخ لدعمه إبادة جماعية تحدث أمام أعين الجميع، مما يتعارض مع جميع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والكرامة والسلام التي يدعي أنه يدافع عنها.

الرواية الصهيونية تنهار

لقد حققت قدرة إسرائيل على كسب دعم الدول الغربية نجاحاً استراتيجياً، اعتمد على سرد مدرّس بعناية ليتناغم مع القيم الغربية والسياقات التاريخية. هذا السرد، الذي يصور إسرائيل كحصن للحضارة اليهودية-المسيحية في منطقة ذات أغلبية مسلمة، لعب دوراً حاسماً في حشد الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي من الدول الغربية.

منذ نشأتها، استغلت الصهيونية السردية اليهودية-المسيحية البيضاء للتوافق مع المبادئ الغربية. فقد تصور ثيودور هرتزل، مؤسس الصهيونية الحديثة، دولة يهودية تكون بمثابة "جزء من جدار أوروبا ضد آسيا، وموقعاً متقدماً للحضارة ضد الهمجية." وقد لاقى هذا التصور صدى كبيراً لدى القادة الغربيين الذين رأوا في الصهيونية تجسيداً لطموحاتهم الاستعمارية وحلاً لـ "المسألة اليهودية" في أوروبا آنذاك.

لقد كان هذا السرد عنصرًا أساسيًا في ترسيخ العلاقات مع الدول الغربية، حيث تم بناء الألفة من خلال التركيز على أوجه التشابه في المعتقدات، واللباس، والقيم، ولون البشرة، والاندماج السلس في المجتمعات الغربية؛ مما أسهم في تغذية أيديولوجية قائمة على تفوق العرق الأبيض استنادًا إلى القيم اليهودية-المسيحية.

وقد تم تسهيل اندماج إسرائيل في المجتمع الغربي من خلال تصويرها كدولة حديثة وديمقراطية، مدعومة بتقدمها التكنولوجي واقتصادها، وتحالفاتها العسكرية الاستراتيجية. كما أن السرد الذي يصور إسرائيل كدولة تتمتع بطابع أخلاقي وعادل، وغالبًا ما يُشار إلى جيشها بأنه "أكثر جيوش العالم أخلاقية"، قد ساهم في تعزيز قبولها في الغرب وتحقيق طموحاتها الاستعمارية.

لقد صور المجتمع الغربي المشار إليه المنحاز للصهيونية الفلسطينيين على أنهم العدو المخيف، محرومين من أي حقوق باعتبارهم غرباء يمتلكون نظامًا دينيًا همجيًا. وقد مهد هذا لتبرير جميع الأفعال ضدهم دون أي عقاب، مما أثر بشكل عميق على عقلية العالم، وغالبًا ما ترجم ذلك إلى دعم سياسي في المنتديات الدولية، حيث يتم بشكل متكرر رفض أو تخفيف القرارات التي تنتقد إسرائيل.

ومع ذلك، هناك تزايد الوعي داخل المؤسسات الدولية وفي صفوف المجتمع المدني العالمي حول واقع أفعال إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تعد إبادة جماعية وتشكل جرائم مدمرة ضد شعب بريء. إن التدمير المستهدف للمستشفيات والمدارس وأماكن العبادة في غزة، بما في ذلك هدم جميع البنية التحتية وتدمير المدن بأكملها عن عمد، قد أثار إدانة دولية ودعوات للمحاسبة المناسبة لهذه الجرائم الحربية.

ما أصبح واضحًا الآن للمجتمع الدولي هو أنه لا يمكن اعتبار إسرائيل دولة أخلاقية في ضوء المجازر، وانتهاكات حقوق الإنسان، وخرقها للقانون الدولي التي ارتكبتها على مدار سنوات تحت ذريعة "الدفاع عن النفس" الزائفة. لقد تم كشف طموحاتها الاستعمارية للتوسع، وأصبحت جرائمها واضحة للجميع، مما يجعلها دولة منبوذة بشكل متزايد.

لقد كان نجاح إسرائيل في كسب دعم الغرب من خلال هذه الرواية الزائفة حجر الزاوية لاستراتيجيتها. وقد أسهم ذلك في تسهيل اندماجها في المجتمع الغربي وتمكينها من ممارسة تأثير كبير على الساحة الدولية. ومع تزايد الوعي الدولي بمعاناة الفلسطينيين، برز تحدّي متصاعد للرواية التي طالما منحت إسرائيل الحماية من المساءلة.

يشير الخطاب المتطور في المؤسسات الدولية إلى تحول نحو مزيد من الاعتراف بحقوق الفلسطينيين وحققهم في مقاومة المحتل، وهو حق مكسب في القانون الدولي ومعترف به عالمياً. لذلك يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات حاسمة لوقف مجرم الحرب هذا في مساره، ومنعه من متابعة طموحاته في التوسع على حساب الأراضي العربية من أجل إقامة "إسرائيل الكبرى".

أمريكا بين الدفاع عن إسرائيل والاستعداد لمواجهة الصين

بات واضحاً أن سياسة الدعم الأعمى للكيان والسكوت على مغامرات المجرم نتنياهو ارتدت على الولايات المتحدة تحدياً استراتيجياً قد يعيد رسم سياساتها العسكرية العالمية، إذ أنني أرى أنه ومع نشوب حربين وحشيتين في المنطقة على غزة منذ عام وعلى لبنان منذ شهر ونذر حرب إقليمية يغذيها تهديد الكيان بتوجيه ضربة كبيرة لإيران يجد صناع القرار الأمريكيون أنفسهم أمام ضرورة الموازنة بين ما يسمونه الالتزام بالدفاع عن الكيان، والذي يبدو أنه يشكل ركيزة أساسية في سياستها الخارجية تتقدم على أي سياسة أخرى، وبين الحاجة لتعزيز الجاهزية العسكرية لمواجهة المرتقبة مع الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وأقول إن هذا التحدي المزدوج قد يدفع واشنطن إلى اتخاذ قرارات صعبة قد تؤثر على قدرتها في فرض نفوذها في مسرحين حاسمين في الوقت ذاته.

تأكيد الرئيس بايدن وفريق إدارته في كل مناسبة على التزام بلادهم "الصلب" تجاه الكيان، حتى لو كان هذا الكيان يحاول جر الولايات المتحدة إلى أتون حرب ربما تكون مدمرة لأصولها ومصالحها في المنطقة، ليبقى سؤال يقفز كل مرة أمامي حول كيفية توازن واشنطن بين التزاماتها العالمية في ظل محدودية الموارد وتنامي المنافسة مع بكين.

وفي المقابل، أقول إن الحفاظ على توازن الردع في منطقة المحيطين الهندي والهادئ يتطلب موارد عسكرية ضخمة وتواجداً قوياً لضمان دعم الحلفاء التقليديين وأن أي انخراط واسع في المنطقة حتماً سيضعف موقفها.

وبالفعل فإن هذا الصراع في مناطق الشرق الأوسط وآسيا يعكس تساوًلاً أوسع حول قدرة الولايات المتحدة على التعامل مع أزمات متعددة في آن واحد، وقد يقول قائل إن ضخامة ميزانيتها الدفاعية كفيلة بالحمل وهذا صحيح نسبياً لكن التزاماتها المنتشرة عالمياً تضع

ضغوطاً كبيرة على جاهزيتها، لذا، قد يكون الحل في كبح جماح مجرم الحرب ننتياهو بدلا من دعمه بالسلاح والدبلوماسية.

بينما تستعد واشنطن لمواجهة هذا التحدي، يتعين على قادتها اتخاذ قرارات حاسمة حول أولوياتهم الاستراتيجية هل فعلا ستكون مصالح الولايات المتحدة وقيمتها الأخلاقية هي الأساس في تشكيل سياستها كما أن عليها أن تختار بوضوح أين تكمن مصالحها الحقيقية.

حظر الأونروا تهديد للشرعية الدولية

يمثل قرار ما يسمى "الكنيست"، حظر أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) داخل حدود الكيان تحولاً كبيراً في قضيتنا المقدسة، وله تداعيات خطيرة جداً إذ أنه لا يستهدف مفهوم الوظائف التشغيلية للوكالة؛ بل مساع صهيونية حثيثة لتفكيك الرواية التاريخية لقضية اللاجئين وتصفيته ضمن استراتيجيته الخبيثة لرفع الرقابة الدولية وتقويض حق العودة.

ولكن بالدرجة الأولى فإن هذا القرار يتحدى جوهر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الصادر عام 1948، والذي يكرس حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والحصول على تعويضات، خاصة أن هذا الحق ظل على مدار عقود حجر الزاوية في الطموحات الوطنية الفلسطينية، مدعوماً بقرارات أممية متعاقبة.

ولفهم خطورة هذه اللحظة، من المهم أن ندرك أن الأونروا تم إنشاؤها خصيصاً لتلبية الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية في الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة، وغالباً ما كانت المزود الوحيد للخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الأساسية لملايين الفلسطينيين، أي أن هذا التشريع يمثل تحدياً مباشراً للأمم المتحدة نفسها، المؤسسة التي أنشأت الأونروا كجزء من النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية.

إن قرار الكيان بتهميش الأونروا يعكس فيما يعكس اتجاهاً أوسع للدول التي تنسحب من التوافق الدولي لصالح السياسات الأحادية، والخطر هنا هو أنه بدون شبكة الأمان المتمثلة في الشرعية الدولية، تتضاءل فرص حل قضية اللاجئين، وبالتبعية، حل القضية الفلسطينية بشكل أوسع. فمن خلال منع الوكالة من العمل في الكيان، بعثت الحكومة برسالة واضحة:

أنها لم تعد تعترف بدور الأونروا في معالجة أزمة اللاجئين، وبالتبعية، الإطار الأوسع للشرعية الدولية الذي يحكم قضية اللاجئين. يجب قرع أجراس الإنذار من العواقب الأوسع بكثير من مجرد التعامل مع ولاية الأونروا على المدى الطويل ورؤية المجتمع الدولي لحل عادل بينما يعمق الأزمة الإنسانية للفلسطينيين الذين سيُتركون بدون دعم الأونروا. ولا يسعني إلا أن أقدر الدور المحوري لبلدي الأردن في دعم القضية الفلسطينية على مختلف الأصعدة، سواء دبلوماسياً أو إنسانياً، خاصة فيما يتعلق بملف اللاجئين الفلسطينيين، وإدانتته بشدة الممارسات غير الشرعية والباطلة للكيان بشأن الأونروا حيث أكدت الحكومة الأردنية أن هذا القرار يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، ويعكس حملة ممنهجة من الكيان لتفكيك الوكالة سياسياً وهو ما يعكس الإصرار على تقويض كل الجهود الدولية لمعالجة أزمة اللاجئين الفلسطينيين كاستمرار لحرب عدوانية تستهدف الشعب الفلسطيني ومؤسساته الدولية، وعلى رأسها الأونروا.

قرار الجناية الدولية خطوة تاريخية نحو العدالة

إنها لحظة فارقة في مسار العدالة الدولية، حين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف بحق المجرمين بنيامين نتنياهو ويوآف غلانت، بما يعكس إدانة واضحة للجرائم المرتكبة بحق الأبرياء من أبناء شعبنا الأبي، وخطوة مهمة نحو إنهاء عقود من الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها الشعب العظيم.

طوال عقود من الاحتلال الغاشم، عانى أبناء شعبنا، خاصة في القطاع الحبيب، من ممارسات وحشية خلّفت معاناة هائلة من حرب إبادة وتطهير وتجويع. ويأتي هذا القرار ليعيد الأمل لنا بإمكانية تحقيق العدالة عبر تجديد التزام المجتمع الدولي بقواعد القانون الإنساني وحقوق الإنسان، ففي القرار رسالة مفادها أن أحداً، مهما كان منصبه، لن يكون فوق القانون أو بمنأى عن المحاسبة.

وبالفعل يتجاوز هذا القرار أبعاده القانونية، ليحمل دلالات أوسع للمجتمع الدولي، فهو يعزز الثقة في المؤسسات القضائية الدولية ويعيد التأكيد على أن العدالة يمكن أن تتحقق، حتى في مواجهة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، لذا من خلال هذا الإجراء، تبرز المحكمة الجنائية الدولية كصوت حاسم في مواجهة الظلم والاستكبار وكنقطة ضوء للأمل في تحقيق محاسبة شاملة.

أما من الناحية القانونية، فالقرار يضع الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية أمام مسؤولية تنفيذ مذكرات التوقيف حال دخول أي من المجرمين ننتياهو أو غلانت إلى أراضيها، خاصة أن الاتهامات الموجهة إليهما تشمل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

واللافت أن هذا الإجراء لا يقتصر على كونه إدانة لقيادات بعينها، بل هو رسالة رمزية للمظلومين في كل مكان، إذ يكسر القرار جدار الصمت الذي طالما أحاط بالانتهاكات ضد الشعب الفلسطيني، ويؤكد أن العالم لن يتغاضى بعد الآن عن هذه الجرائم، كما أنه يُبرز أهمية العمل الجماعي من أجل تحقيق العدالة ومساءلة المجرمين عن معاناة الأبرياء.

ومعروف أن العديد من الدول والمنظمات الدولية قد طالبت مراراً بحاسبة مرتكبي الجرائم بحق الفلسطينيين. وجاءت خطوة المحكمة الجنائية الدولية لتُبرز قوة هذه الدعوات الجماعية. إن هذا الاعتراف المتزايد بمعاناة شعبنا الفلسطيني يمثل انتصاراً رمزياً للقضية ودعمًا لمساعي نيل حقوقنا.

وبهذا القرار التاريخي، تؤكد المحكمة الجنائية الدولية أن السعي لتحقيق العدالة هو مسار طويل لكنه لا يتوقف. اليوم، يواجه المجرمان ننتياهو وغلانت ثقل القانون الدولي، والعالم يترقب خطوات ملموسة لتحقيق العدالة التي طال انتظارها.

ماذا تعني إعادة انتخاب ترامب لفلسطين

سيترتب على إعادة انتخاب ترامب كزعيم لأقوى ديمقراطية في العالم عواقب وخيمة على الفلسطينيين، وهي في الوقت ذاته مناسبة كبيرة للاحتفال في المعسكر الصهيوني. لقد فشلت إدارة بايدن في فرض أي ضغط حقيقي على بنيامين ننتياهو، الذي استمر في تنفيذ مذبحته الدموية لأكثر من عام دون أن يولي أي اهتمام جدي للدعوات المتكررة من المجتمع الدولي أو من بايدن والبيت الأبيض لوقفها. يمتلك ترامب تاريخاً مثبتاً من العداء للفلسطينيين في تصريحاته وأفعاله، حيث لم يُبد أي اهتمام لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، إذ قام بقطع تمويلها في عام 2018، كما اعترف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الصهيوني في عام 2017.

إعادة انتخاب ترامب ستزيد من حدة العداء تجاه الفلسطينيين، مما سيؤدي إلى تصاعد هجمات المستوطنين العنيفة وضم مزيد من الأراضي الفلسطينية، وبالتالي إعادة أي أمل في إقامة دولة

فلسطينية إلى العصور المظلمة. ترامب لن يسعى لتجميل آرائه أو أفعاله، فهو ببساطة لا يكتثر بنظرة العالم له. ورغم أن الكثيرين يرفضونه، فإنه يمثل نمطاً من الرئاسة يحظى بدعم واسع من العديد من الأمريكيين، وهو ما يتجلى بوضوح في نتائج الانتخابات الأمريكية.

سيحتاج نتنياهو إلى توخي الحذر في تعاملاته مع ترامب، حيث إن شعبيته في الداخل تفوق بكثير شعبية بايدن. وقد أشار بوضوح إلى رغبته في إنهاء الحملة العسكرية في غزة وإتمام اتفاق سريع في لبنان، مع احتمال أن يمتد ذلك إلى الحرب بين روسيا وأوكرانيا. لن يكون ترامب سهل الانقياد كما كان بايدن، ومن المتوقع أن نرى كيف سيتعامل ترامب مع إيران في ضوء المعلومات الاستخبارية الأخيرة التي أفادت بأن طهران كانت تخطط لاغتياله، وكذلك كيفية استمراره في علاقاته مع باقي دول منطقة الشرق الأوسط في ظل اتفاقات أبراهام التي توسطت فيها الولايات المتحدة بشكل كبير.

ومهما كانت النتائج، فإن هناك أمراً واحداً مؤكداً. ستستمر معاناة الفلسطينيين في التفاوض، حيث ستظل تُهمل من قبل ترامب في محاولة لإرضاء الصهاينة في مختلف أنحاء العالم، ولا سيما في بلاده. ويبقى أن نرى مدى "عظمة" أمريكا التي سيعمل على استعادتها، في ظل ترقب العالم لكيفية تعامله مع الانقسامات العميقة في الرأي العام الأمريكي، إلى جانب عدد كبير من التحديات الجادة على الساحة الدولية.

مواجهة مخططات المجرم نتنياهو بشأن الضفة الغربية

من المؤكد أن طرح مجرم الحرب نتنياهو لفكرة ضم الضفة الغربية ليس جديداً، فقد دأب على استمالة جمهوره المتطرف عبر وعوده بتوسيع حدود الكيان، خاصة في أوقات الانتخابات أو حينما تكون حكومته في وضع سياسي هش.

لكن اليوم، ومع تحالفه مع قادة اليمين المتطرف مثل وزير المالية بتسلئيل سموتريتش - الذي يرفض علناً فكرة الدولة الفلسطينية - يصعد نتنياهو خطابه إلى مستوى التنفيذ العملي، مهدداً بإشغال فتيل توتر قد يمتد ليطال المنطقة بأسرها خاصة أن ما يحدث هنا ليس مجرد مناورة ثعلب صهيوني إذ أن التقارير تشير إلى أن خطط الضم باتت جاهزة للتنفيذ، إذ تم إعداد خرائط توضح الطرق نحو المستوطنات والبؤر الاستيطانية غير القانونية، بانتظار الاعتراف الرسمي.

وهنا وقبل كل شيء ينبغي على المجتمع الدولي أن يتعامل مع هذه التحركات باعتبارها استفزازات تهدف إلى إفشال أي مفاوضات مستقبلية من خلال خلق "وقائع على الأرض" تجعل الحلول السلمية بلا معنى.

تتعارض أجندة الشر الصهيونية مع قرارات الأمم المتحدة، ومع عقود من دعوات السلام ومع أي معيار أخلاقي لحق تقرير المصير الفلسطيني. لكن تصريحات نتنياهو الأخيرة تأخذ الأمور إلى مستوى جديد من التحدي، فهو يراهن على انتخاب ترامب رئيساً لأميركا وصمت المجتمع الدولي خاصة بعد جرائمه الوحشية في غزة ولبنان وسورية. وربما يحق له هذه المرة أن يعتقد أن تجاهل العالم لجرائم الإبادة الصهيونية سيمنحه الحرية للمضي قدماً في خطه دون عوائق، فكل طريق يُعبد، وكل بؤرة استيطانية تُعترف بها، تمثل خطوة نحو إغلاق الباب أمام أي أمل في حل تفاوضي وسلمي.

نرجو من القادة العرب أولاً وقادة العالم المنصفين أن يتحركوا، فالصمت الآن سيُعتبر تواطؤاً وربما حان الوقت لكي يرسل العالم رسالة واضحة لا لبس فيها إلى نتنياهو بأن العواقب على الطاولة، بما في ذلك اتخاذ إجراءات دبلوماسية واقتصادية.

لكن إذا فشل المجتمع الدولي في اتخاذ موقف حازم، فإن رؤية نتياهو ستعيد تشكيل المنطقة لأجيال قادمة، فالقبول بذلك، سيسمح للعالم بانتهاك صارخ لحقوق الفلسطينيين، ويعزز نظاماً عنصرياً بغضاً، ويشجع آخرين على اعتبار التوسع الإقليمي خياراً سياسياً مشروعاً. المخاطر هائلة؛ فالأمر لا يتعلق فقط بالحدود، بل بالمكانة الأخلاقية لنظام عالمي مؤسس على حقوق الإنسان والمساواة والتعايش السلمي وإلا فلا نلوم أحداً بعد ذلك ولتسقط كل المعايير القائمة على الاقوال لا الأفعال وعلى التحييز الاعمي.

على العالم أن يواجه نوايا نتياهو بحزم ووضوح فجرائمه ليست عابرة وعلى العالم أن يتنبه له، يدينه، ويتخذ إجراءات لمنع تحقيقه نواياه الشيطانية.

أيها السادة؛ الأجيال القادمة ستقيمنا بناءً على ما إذا كنا قد وقفنا مكتوفي الأيدي، أم وقفنا مع العدالة وفتحنا طريقاً حقيقياً نحو السلام.

الأزمات الداخلية والخارجية ودلالاتها على المشروع الصهيوني

بينما يتخبط الكيان في شر أعماله ويعيش مأزقاً وجودياً، تسجل المقاومة الفلسطينية لحظة تاريخية فارقة، فما بدأ كحرب لاستعراض القوة واستعادة الردع تحول إلى كابوس سياسي وأمني كشف هشاشة المشروع الصهيوني. أما غزة، التي كانت رمزاً للمعاناة، فقد أضحت رمزاً للسمود والانتصار، وستجبر الكيان على تقديم تنازلات لم يتعهد بها

هذا التحول لم يكن مجرد نتيجة لتفوق عسكري تكتيكي من المقاومة فقط، بل أيضاً نتيجة لأزمات داخلية عميقة تعصف بالكيان، إذ يتعرض المجرم نتنياهو لضغوط غير مسبوقة وانتقادات لاذعة بسبب إخفاقاته المتكررة، ويخشى انقلاباً عليه، فضلاً عن قضايا الفساد التي تلاحقه، كما تبدو القيادة السياسية منقسمة وغير قادرة على اتخاذ قرارات بما يزيد من حالة التخبط والفوضى.

في الوقت ذاته، يعاني جيش الاحتلال الذي كان يوماً ما مصدر الفخر والقوة للمغتصبين، الآن من التآكل إذ تشير التقارير الواردة إلى حالة من الإنهاك داخل صفوف الجنود وقوات النخبة، التي باتت تطالب بإنهاء الحرب التي طالت دون جدوى، كما أن الفشل في تحقيق أهداف ملموسة جعل المغتصبين يشككون في قدرته على حماية الكيان الأمر الذي زاد من مشاعر الإحباط وانعدام الثقة.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد أثرت الحرب بشكل كارثي على الكيان، فالشركات الكبرى تواجه الإفلاس، والمخاوف من التصعيد المستمر تعمق الأزمات الاقتصادية، في حين أن الجهود المبذولة لاستعادة السيطرة تبدو غير كافية، فإذا أضفنا هذه التحديات الاقتصادية إلى الضغوط السياسية والاجتماعية، يمكن أن نرى مناخاً داخلياً مشحوناً يعزز من احتمالية حدوث اضطرابات واسعة النطاق.

كذلك الحال بالنسبة للهجرة الجماعية التي بدأت تظهر في الكيان كانعكاس مباشر لهذه الأزمات المتشابكة، حيث يدفع الخوف وعدم الاستقرار الآلاف منهم إلى البحث عن الأمان في أماكن أخرى، بما يعني بشكل أو بآخر بتغيير التركيبة الديموغرافية والاستراتيجية، كما أنها مؤشر إلى أن فقدان الثقة في قدرة دولتهم المصطنعة على البقاء كملاد آمن لهم، وهو أمر لم يكن تصوره في العقود السابقة ممكناً.

على الجانب الآخر، تبدو المقاومة الفلسطينية أكثر صلابة وتنظيماً، حيث تمكنت من تحويل معاناتها إلى مصدر قوة وإلهام وانتصار نفسي ومعنوي أعاد الأمل للفلسطينيين وأثبت للعالم قدرتهم على تغيير قواعد اللعبة.

كما أن الولايات المتحدة تبدو أقل تسامحاً مع إخفاقات نتنياهو، حيث جاءت دعوة بايدن لوقف الحرب كدليل على نفاذ الصبر، وهذا التغيير يسلط الضوء على عزلة الكيان المتزايدة، حيث بات حلفاؤه يشككون في جدوى سياساته وتصرفاته، لاسيما بعد صدور مذكرات اعتقال المجرمين نتنياهو وغلات.

ويمكن القول إن الكيان يقف على حافة انهيار شامل، فالأزمات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية تتشابك لتخلق وضعاً غير مسبوق من الضعف والهشاشة. وفي المقابل، ترسم المقاومة الفلسطينية، رغم كل الآلام والمعاناة، ملامح جديدة للصراع، ملامح تتسم بالصمود والإصرار على كسر القواعد القديمة وفرض واقع جديد يعيد تعريف موازين القوى في المنطقة.

هذا التحول التاريخي لم يعد مجرد مواجهة عسكرية، بل هو إعلان واضح أن الشعب الفلسطيني، رغم كل محاولات الاحتلال لإخماد صوته، قادر على إعادة صياغة المستقبل والمطالبة بحقوقه بطرق لم يكن يتوقعها العالم.

وفي هذا السياق، يبدو أن العالم مطالب أكثر من أي وقت مضى بمراجعة مواقفه وإعادة النظر في أسس دعمه لدولة الاحتلال التي تتآكل يوماً بعد يوم تحت وطأة صمود المقاومة.

القضية الفلسطينية اختبار لضمير العالم

في اليوم الدولي السابع والأربعين للتضامن مع الشعب الفلسطيني، نواجه فرصة لمراجعة تاريخ طويل من النضال والظلم الذي يجعل من قضيتنا رمزاً للصمود أمام أعتى أشكال الاحتلال والفصل العنصري خاصة أن قضية فلسطين ظلت لعقود شاهدة على تقصير عالمي في تحقيق العدالة واحترام القانون الدولي.

عام 1947 اغتصبت العصابات الصهيونية الأرض الفلسطينية، وشردت شعب بأكمله بالتنكيل المنهج، وبعد مرور 8 عقود، ما زالت فلسطين تنن تحت وطأة الاحتلال، بينما العالم يكتفي بالصمت وفي أفضل الأحوال بالإدانة.

رونالد لامولا وزير العدل والخدمات الإصلاحية في جنوب أفريقيا، والذي ترأس وفد بلاده أمام المحكمة الجنائية الدولية بشأن ارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية في قطاع غزة، جاءت كلمته في اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، كتذكير بأن الحرية لا تكتمل إلا عندما تتحقق العدالة للفلسطينيين معبراً عن عمق الترابط بين كفاح جنوب أفريقيا ضد الفصل العنصري والنضال الفلسطيني ضد الصهيونية.

لقد تمكنت جنوب أفريقيا من إسقاط نظام الفصل العنصري بفضل النضال الشعبي والدعم الدولي، ويحق لفلسطين، التي تواجه استعماراً حديثاً بوجه مختلف، أن تتطلع لنفس الدعم، خاصة أن نضال الشعب الفلسطيني يتجاوز الأرض؛ إنه كفاح من أجل الكرامة الإنسانية والوجود.

واللافت أن الحرب الوحشية الدائرة حالياً كشفت فصولاً جديدة من المحنة الفلسطينية، بينما يواصل الاحتلال سياسة تسمين المقتضبات "المستوطنات"، في الضفة الغربية، متحدياً القوانين الدولية والإرادة الإنسانية.

السردية العربية عن فلسطين ليست فقط دفاعاً عن حقوق فقط، بل دعوة إلى احترام الكرامة الإنسانية، لكن محاولات تصوير انتقاد الصهيونية كمعاداة للسامية هي جزء من التضليل الذي يهدف لإسكات الأصوات المدافعة عن الحق الفلسطيني.

وعلى المجتمع الدولي أن يثبت جديته في الوقوف مع فلسطين، صحيح أن قرارات الأمم المتحدة، والدعوات لمقاطعة الشركات الداعمة للاستيطان، تُعد خطوات مهمة لكنها لا تكفي، والمطلوب اتخاذ إجراءات حازمة تُلزم الكيان الغاصب بإنهاء الاحتلال واحترام القانون الدولي.

وصحيح أيضاً أن المحكمة الجنائية الدولية بدأت تتحرك بمذكرات توقيف ضد قيادات صهيونية مسؤولة عن جرائم حرب، لكنها بحاجة إلى دعم أكبر لتحقيق العدالة الكاملة، فالتضامن مع فلسطين لا يمكن أن يظل شعاراً؛ يجب أن يتحول إلى أفعال ملموسة.

ومع ذلك ورغم كل ما يمر به الفلسطينيون، تظل الوحدة الوطنية أملاً قائماً، والحوار بين الفصائل الفلسطينية إشارة واضحة بأن هذا الشعب لا يزال يؤمن بأن التكتاف هو مفتاح الحرية.

وكما قال الزعيم الراحل نيلسون مانديلا: ”يجب أن يُسمح للفلسطينيين بتحديد مستقبلهم في أرضهم بعيداً عن القمع“، وهي كلمات تحمل رسالة عالمية للوقوف مع الحق الفلسطيني، وعليه فإن القضية الفلسطينية هي أكثر من قضية عربية؛ بل إنها اختبار لضمير العالم، فهي ليست أرضاً مغتصبة فقط وإنما، بل قضية إنسانية تُجسد النضال من أجل الكرامة والحرية والوجود.

تصريحات عميحي إيلياهو.. أزمة أخلاقية وقانونية دولية

دعوة الوزير الصهيوني المجرم عميحي إيلياهو لاستخدام الأسلحة النووية ضد غزة وتجريد أهاليها من إنسانيتهم ليست تصريحات عابرة أو مجازية كما حاولت تبريرها آلة الدعاية الصهيونية، بل مؤشر واضح على أزمة متجذرة بعمق في أيديولوجية متطرفة، تتجاهل قدسية الحياة والقانون الدولي، وهي تصريحات تتطلب إدانة عالمية فورية وخطوات ملموسة لمنع تداعياتها الخطيرة.

تصوروا تأثير كلمات المجرم إيلياهو على الفلسطينيين في غزة، الذين يعيشون تحت وطأة الإبادة الجماعية عندما يقول إن ”شمال غزة ليس له حق في الوجود“ أو أن ”لا يوجد مدنيون غير معنيين“، فهو يحو بصمة الإنسانية عن الملايين ويؤسس لخطاب يضع أساساً يمكن أن يقود بسهولة إلى جرائم كبرى أو التطبيع مع الجرائم الإنسانية.

فمن خلال تصوير شعب أبي يقاوم المحتل كأهداف مشروع، يصبح هذا الخطاب أداة تمكين العقاب الجماعي والإبادة الجماعية، والدعوة إلى استخدام الأسلحة النووية، حتى وإن كان نظرياً، يُظهر مدى تغلغل الأيديولوجيات المتطرفة في الخطاب الصهيوني التي تشكل الإطار الشرعي للإبادة التي يرتكبها الاحتلال.

لذا يجب أن يضع المجتمع الدولي تصريحات المجرم إيلياهو على طاولة البحث، فالإدانة على الرغم من أهميتها، ليست كافية، إذ يجب أن تتخذ الأسرة الدولية إجراءات ملموسة، بما في ذلك محاسبة قادة الكيان على خطاب الكراهية والتحريض على جرائم الإبادة. كما ينبغي متابعة

آليات مثل التحقيقات الدولية، والعقوبات، والإجراءات القانونية عبر هيئات مثل المحكمة الجنائية الدولية.

تتطلب هذه اللحظة أيضاً إعادة تقييم العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية التي تمكّن العناصر اليمينية المتطرفة من التصرف دون عقاب، كما يجب على الحكومات والمنظمات حول العالم أن تثبت أن مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي غير قابلة للتفاوض، بغض النظر عن التحالفات السياسية.

تصريحات المجرم إياهو يجب أن توقظنا على مواجهة الانحطاط الأخلاقي الذي يحدث عندما يتم تطبيع العنصرية ونزع الإنسانية والعنف في الخطاب السياسي، فهذه ليست قضية فلسطينية فقط، بل عالمية وتتطلب الكفاح ضد الأيديولوجيات المتطرفة، أينما ظهرت.

السكوت على هذا الخطاب يعني التواطؤ في عواقبه، وعلى جميع الدول أن تقف بحزم ضد الكراهية، وأن تمسك بمبادئ الكرامة الإنسانية، ونطالب بالعدالة للجميع خاصة أن التطبيع مع مثل هذا الخطاب قد يشجع حكومات ومجموعات أخرى على تبني لغة وسياسات مماثلة، بما ينسف أسس النظام الدولي.

جنوب أفريقيا – أسد بين الأمم

في خطاب مؤثر في المعهد الدبلوماسي الأردني، قدمت السيدة تسيلاني موكوينا، سفيرة جنوب أفريقيا، عرضاً بليغاً يعبر عن التزام بلادها الثابت بالتضامن والسلام والعدالة. وقد لاقى خطابها صدىً عميقاً مع قيم وتطلعات المنطقة العربية، لا سيما فيما يتعلق بالدعم الثابت للقضية الفلسطينية، حيث قامت السفيرة بمقارنة تاريخ جنوب أفريقيا مع معاناة الفلسطينيين الحالية، مؤكدة على النضال المشترك من أجل الحرية والمساواة والعدالة.

أشارت إلى مشاركة جنوب أفريقيا في ميثاق المستقبل، ومجموعة ”بريكس بلس“، وقمة مجموعة العشرين المرتقبة في 2025، داعمةً لإنشاء نظام دولي أكثر شمولية وتمثيلاً، وأكثر عدلاً وإنصافاً. كما أكدت على ضرورة الإصلاحات في الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وهو ما طالبت به أيضاً وباستمرار في كتاباتي، حيث يبدو أن هذه المؤسسات تفقد صلتها بعالمنا المعاصر..

ركزت السفارة في جزء كبير من خطابها على حماية المدنيين واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني. وأشارت إلى تطبيق القانون الدولي والمعايير المزدوجة في تنفيذه، مؤكدة أنه يجب عدم التهاون في حماية المدنيين في مناطق النزاع. ويجب تطبيق القانون الدولي بشكل عادل ومتساوٍ دون النظر إلى هوية المعتدي.

ومن بين الملاحظات التي أدلت بها السفارة بشأن الصراع في فلسطين، تناولت الإجراءات القانونية التي اتخذتها حكومة جنوب أفريقيا ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية بتهمة الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين، مدينةً انتهاك إسرائيل لأحكام المحكمة، ومؤكدة دعم جنوب أفريقيا المستمر للفلسطينيين، داعيةً المجتمع الدولي إلى محاسبة إسرائيل.

كما أكدت السفارة على أهمية دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في تقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين، داعيةً المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه للوكالة، في حين أدانت تصرفات إسرائيل ضدها. وفي استعراض لتاريخ جنوب أفريقيا، سردت السفارة موكينا قصة نضال بلادها ضد نظام الفصل العنصري والدور الكبير للتضامن الدولي في تحقيق التحرير، مشيرةً إلى أن حرية بلادها تحققت بدعم من المجتمع الدولي. ذلك التعاون الذي تسعى حكومة جنوب أفريقيا لتحقيقه بالنسبة لفلسطين.

وأكدت السفارة مرة أخرى التزام جنوب أفريقيا بسياسة خارجية قائمة على التضامن والسلام والمساواة وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، داعيةً إلى التعاون العالمي وحماية المؤسسات الدولية، ومشددةً على أن هذه المبادئ أساسية من أجل بناء عالم عادل ومنصف.

إن ما عبرت عنه السفارة من دعم للأردن والشعب الفلسطيني لهو دليل على علاقة قوية قائمة على الإعجاب والاحترام والإنسانية. لذلك يجب أن يكون خطابها درساً للعالم، كونه يثبت أنه لا يضيع حق وراءه مطالب، طالما استمر الشعب بالكفاح من أجل الحق وفضح الظلم.

أتوجه بالشكر الجزيل لسعادة السفارة موكينا، على كلماتها القوية، ودعمها المتواصل، ونصائحها الحكيمة، وصدافتها المستمرة التي أعتبرها شرفاً لي. وستظل كلماتك خالدة في التاريخ، كونها على جانب الحق والإنسانية، داعمةً لشعب يقاوم ببطولة ظلماً من أجل بقائه.

مخطط إسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية: تهديد للحقوق ونهاية

لفرض السلام

في ظل التوسع الصهيوني الاستيطاني، تتضح معالم مشروع استراتيجي لتصفية القضية الفلسطينية بالكامل، حيث يهدف الكيان الغاصب، عبر سياسات الضم وهدم المدن الفلسطينية وتحويلها إلى سلطات محلية تحت سيطرتها المباشرة، إلى فرض واقع جديد يخدم أهداف المشروع الصهيوني.

هذا المخطط، الذي يشمل إقامة أربع مغتصابات استيطانية جديدة وإلغاء أي سيادة فلسطينية على الأراضي المصنفة كمنطقة ج أي قرابة 60% من أراضي الضفة الغربية، يشكل تهديداً وجودياً للحقوق الفلسطينية وتحدياً لأي جهود دولية أو أحاديث عن سلام شامل وعادل.

فالكيان الغاصب يسعى إلى تقويض الوحدة الفلسطينية عبر تفكيك السلطة وتحويل المدن إلى كيانات منعزلة وغير مترابطة، أي أنه يجهد لإعادة صياغة الجغرافيا الفلسطينية بما يرسخ الاحتلال ويمحو أي أفق لحل الدولتين، الذي لطالما اعتبره المجتمع الدولي أساساً للسلام.

ومع أن المشروع الاستيطاني يشكل تهديداً مباشراً للفلسطينيين، إلا أنه أيضاً يحمل نذر شؤم لكامل المنطقة، وسيؤدي إلى موجات جديدة من العنف، مع زيادة الانتهاكات لحقوق الإنسان وتشريد المزيد من الفلسطينيين.

ولأن الشيء بالشيء يذكر فإن الصمت الدولي والتسامح مع الانتهاكات الصهيونية منحت قادة الكيان الضوء الأخضر لتنفيذ مخططاتهم، إذ يشير هذا التعامي الدولي إلى استمرار غياب الإرادة السياسية لمحاسبة الكيان على ممارساته.

وعليه سيكون على الفلسطينيين الاستعداد لمواجهة هذا المخطط من خلال تعزيز الوحدة الوطنية، وتبني المقاومة الشعبية، وتكثيف الجهود الدبلوماسية ومن دون تحرك جماعي محلي ودولي لن يكون هناك أي أمل بوقف هذه الكارثة السياسية والإنسانية.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، ينبغي تكثيف التواصل مع الحكومات والمنظمات الدولية لكشف الأبعاد الحقيقية لهذا المخطط، والعمل على استصدار قرارات دولية تدين السياسات الصهيونية وتدعو إلى فرض عقوبات عليها، كذلك، فإن تعزيز الصمود الاقتصادي والاجتماعي داخل الأراضي الفلسطينية سيلعب دوراً محورياً في مقاومة آثار الضم والاستيطان.

هذه المخططات جاءت في وقت يشهد فيه العالم العربي انقسامات حادة وانشغالا بالقضايا الداخلية، ما يمنح الكيان مساحة كافية لتنفيذ سياساته دون معارضة جديّة، وعلى الدول العربية، خاصة تلك التي تدعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، أن تتحرك بشكل عاجل لتشكيل موقف موحد يضع حداً لهذه السياسات.

معركة عدالة غزة تكتسب زخماً مع استفاقة دافعي الضرائب الأمريكيين

التغيير لا يحدث بين عشية وضحاها، ولكن عند توافر العوامل السياقية وكل المؤشرات، يصبح التغيير أمراً محتملاً، وفي أي لحظة، ويأتي كما لو كان تسونامي. وهذا بالضبط ما نشهده في الخطاب المتطور حول إسرائيل كقوة محتلة وفلسطين كدولة تحت الاحتلال، خاصة في الولايات المتحدة، التي كان دعمها لإسرائيل دائماً هو النقطة الفاصلة التي حرمت الفلسطينيين من العدالة لأكثر من ثمانين عاماً.

لسنوات طويلة، هيمن خطاب الدعم المستمر لإسرائيل على النقاش العام. ومع ذلك، بدأت تظهر التشققات في هذا الهيكل الضخم، حيث يعزز الوعي المتزايد والنشاط الشعبي، بقيادة الشباب المتعلم، تشجيع المزيد من الناس على التساؤل حول أخلاقية وتداعيات السياسة الخارجية الأمريكية المؤيدة لإسرائيل.

من أبرز علامات هذا التحول الدعوى الجماعية التي تم تقديمها مؤخراً في شمال كاليفورنيا. حيث اجتمع أكثر من 500 دافع ضرائب اتحادي من 10 مقاطعات لاتهام الناخبين الأمريكيين جاريد هوفمان ومايك تومسون بسوء استخدام سلطاتهما في جمع الضرائب وإنفاقها. وفي قلب الدعوى، تكمن المساعدات العسكرية التي تبلغ قيمتها 26.38 مليار دولار والمخصصة لإسرائيل، وهو مبلغ ضخم وغير مبرر بما يكفي لتجاهله، خاصة في ضوء الـ 15 شهراً الماضية من الإبادة الجماعية في غزة. وقد بدأ المراقبون الدوليون في تصنيف أفعال إسرائيل على هذا النحو، مما أضاف مزيداً من الإلحاح إلى النقاش المحتدم بالفعل.

لا تعد هذه الدعوى مهمة لجرأتها فقط، بل بسبب الرسالة التي تحملها. يزعم المدعون أن أموال دافعي الضرائب الأمريكيين قد استخدمت في دعم أنشطة تشكل انتهاكاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمنع ومعاينة الإبادة الجماعية. لا يتعلق الأمر بالنسبة لهم بالأرقام أو السياسات فحسب، بل

يتعلق بشعور الذنب الذي يغمر المواطنين العاديين في أمريكا الذين يشعرون أنهم مشاركون في جرائم ضد الإنسانية.

خارج قاعة المحكمة، تدور المعركة في مجال الرأي العام، الذي يشهد تحولاً ملحوظاً. لسنوات، كان الفلسطينيون يخوضون نضالاً مشروعاً ضد الظلم الذي يواجهونه؛ والآن فقط بدأ هذا النضال يحظى بزخم كبير في الدوائر القانونية والإعلامية الغربية. بالنسبة للكثير من الفلسطينيين، فإن هذه الانتصارات الصغيرة التي تحققت لصالحهم تتراكم بشكل مستمر، مما لا يوفر لهم الأمل فحسب، بل يعزز أيضاً قضيتهم التي ناضلوا من أجلها لعقود، حيث بذلوا جهداً كبيراً لكي يُسمع صوتهم.

هذه ليست مجرد قضية قانونية أو بعض التصريحات في المجال العام – بل هي رمز لشيء أكبر. أعتقد أن الكتلة الهامة بدأت تتشكل وأن التغيير أصبح أمراً لا مفر منه. قد تكون بداية المساءلة الحقيقية وقد تمثل خطوة نحو حل أحد أطول الصراعات في العالم. الطريق أمامنا ليس سهلاً- وهو لم يكن يوماً كذلك. لكن للمرة الأولى منذ فترة طويلة، هناك شعور بأن العدالة، رغم تأخرها، قد تكون أخيراً في متناول اليد.

المقاومة: نضال الكرامة والحرية في وجه ظلم الاحتلال

في غزة، تجلى مفهوم المقاومة كظاهرة قوية ومتعددة الأوجه، ولا علاقة لها، كما يدعي البعض، بأية ممارسات العنف الأخرى التي كثيرا ما يساء توظيفها في منطقتنا، إنها منارة للتأكيد المشروع - وهو حق جوهرى للإنسانية، تمارسه الشعوب عبر مناطق وعصور متنوعة، إذ تمثل المقاومة في جوهرها رداً جماعياً على تعديات الاحتلال، وهي قوة أساسية تتجاوز الحدود والعصور، فقد تم نسج هذا المبدأ الدقيق والمتأصل في عديد الصراعات المجتمعية، وظهر كسمة مميزة للتجربة الإنسانية.

في السرد المعقد للاحتلال، سعى الكيان في كثير من الأحيان إلى تقديم نفسه كدولة شرعية، لكن الحقيقة الصارخة، الواضحة كشمس الظهيرة، كشفت على حقيقته، وهو أنه مجرد سلطة تمارس السيطرة من خلال البطش والتنكيل والحرمان، وخلف واجهة الحكم المدعوم بتواطؤ غربي، انكشفت حقيقة صارخة، نظام فصل عنصري قام على القمع وخنق الأحرار الجماعية.

إن مصطلح "الحرب"، الذي تم طرحه بشكل عرضي في الخطابات، كان يخفي الطبيعة العميقة للصراع - لقد كانت، في جوهرها، حرب تحرير، وبعيداً عن الدلالات السطحية، كان هذا صراعاً مؤثراً يهدف إلى استعادة الكرامة المسروقة وتأمين اعتناق الحرية.

من الضروري أن نفصل المقاومة عن أشكال العنف الأخرى، لأنها تجسد دعوة أسمى - موقف أخلاقي ومبدئي ضد القمع وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية، وعبر التاريخ، استخدمت المجتمعات حق المقاومة كوسيلة لصيانة كرامتها، والحفاظ على استقلالها، واستعادة أوطانها من براثن الاحتلال، حيث تكشف هذه السلسلة التاريخية عن المقاومة ليس كعمل متقطع من التحدي، ولكن كصدى مدو للإرادة الجماعية لمواجهة الظلم وتأمين الحريات الأساسية التي تحدد جوهر الوجود الإنساني.

فالإرادة التي لا تقهر لمقاومة الاحتلال لا تحدد الماضي فحسب، بل تستمر في تشكيل مسار سعي البشرية المستمر إلى الحرية وتقرير المصير، وعبر التاريخ، سعت المجتمعات الخاضعة لنير الاحتلال الثقيل باستمرار إلى الحصول على التمكين من خلال المقاومة، لقد أصبحت هذه الاستجابة المرنة، التي ولدت من الرغبة الإنسانية الفطرية في الحرية وتقرير المصير، خيطاً مشتركاً ينسج عبر تاريخ العديد من الدول التي تتصارع مع الغطرسة وأنظمة الفصل العنصري.

والسؤال الذي يظل عالقاً وله أهمية كبيرة، ما هو مسار التسوية السياسية الذي سينبثق من هذه المفاوضات طوال 3 عقود؟!، إنه سؤال لا يعكس النتائج الملموسة للمداولات الدبلوماسية فحسب، بل إن جوهر المقاومة، المتأصل في الوعي الجماعي، يدفع أي مفاوضات أو تسوية إلى الأمام بتصميم لا يتزعزع على ضمان حل عادل ومنصف.

إن التاريخ بمثابة شهادة لا تمحى على روح المقاومة التي لا تتزعزع والتي تظهر كلما وقعت أرض تحت ظل الاحتلال، تكشف نظرة خاطفة عبر سجلات الزمن عن نمط دون استثناء، إذ هب سكان كل الأراضي المحتلة في تحدٍ، ونشروا كل الموارد المتاحة لهم وقدموا تضحيات هائلة في السعي إلى التحرير، ويشهد النسيج التاريخي على أمثلة ملحوظة من المقاومة، بدءاً من الحملة الفرنسية ضد مصر واحتلال الجزائر إلى حرب المليون شهيد، وحتى أبعد من ذلك، تتردد أصدااء المقاومة الفرنسية ضد المحتل الألماني كدليل على الدافع العالمي لمقاومة القهر.

غزة تدفع باتجاه تقدير أعمق للواقع الفلسطيني

ثنائية النصر والهزيمة تتجاوز الأرقام والإحصائيات حول التوازنات الميدانية في أرض المعركة، والحركات الإقليمية والدولية، فتتحول إلى نسيج دقيق من الانطباعات والعواطف والصور والمشاعر الجماعية التي يتردد صداها في القلوب والعقول، ويظهر مثال مؤثر لهذه الرواية المتعددة الأوجه على خلفية الهدنة وتحرير الأسرى الفلسطينيين.

وعليه أرى أن السعي إلى بناء الوعي لا يبرز فقط باعتباره مطلباً ثابتاً في سبيل فلسطين، بل كدرع لا غنى عنه في وجه الجهود المتضافرة لتشويه وتفكيك ركائز قضيتنا العادلة والبناء الإيجابي على حالة التغيير الإيجابي التي نشهدها في العالم.

فعند مشاهدة عملية تبادل الأسرى ينغمس المرء في سيمفونية من المشاعر - الفرح، والمرونة، والشعور العميق بالإنجاز، حيث تجتمع العائلات والجيران وعامة الناس معاً في عرض للوحدة، يتسم بالأغاني والأنشيد والتلويح بالأعلام وعلامات الانتصار، ليصبح هذا الجو المبتهج بمثابة شهادة على الصمود الجماعي لسكان غزة، والروح الدائمة التي نجت من عواصف الشدائد.

وعلى العكس من ذلك، فإن مقابل هذه الحماسة والفرح المشروع، هناك التناقض المثير للدهشة في رد الكيان الإسرائيلي، فلا مقابلات ومشاهد تصور أي استقبال في مشهد اتسم

بالصمت والغموض وغياب التعبير العلني عن الفرح، ليرسم هذا التباين الصارخ في ردود الفعل لوحة حية، تشير إلى سردية حقيقية وهي انتصار الفلسطيني على الطرف الآخر.

ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان أن ندرك أن هذه الانطباعات ليست ثابتة؛ أنها تتطور مع مد وجزر الصراع، فالمشاعر العامة، وإن كانت تمثل جانباً مهماً من السرد الأوسع، ليست سوى جانب واحد من المعركة المتعددة الأوجه من أجل الفوز بالقلوب والعقول، وحتى الآن، يبدو أن الرواية الفلسطينية تتمتع بتفوق بلا منازع في هذا المجال، وتمارس تأثيراً قوياً في تشكيل التصور العالمي للصراع.

بات واضحاً أن الفلسطينيين ينسجون مشهداً ويتركون بصمة لا تمحى على الوعي الجماعي الإنساني حول العالم، وتفترض عملية بناء الوعي دوراً أساسياً في تنمية الرؤى العميقة الضرورية للتغلب على تعقيدات عالمنا، وهي ضرورة تشدّد بشكل خاص في أوقات الأزمات.

لكن وفي مثل هذه المنعطفات الحاسمة، فإن العدو لأي سبب من الأسباب لن يبقى متفرجاً؛ وبدلاً من ذلك، فإنه يحشد جهوده بنشاط لمواجهة أنصار القضية، ويدفعهم هذا الموقف العدائي إلى استخدام كل الوسائل التي يمكن تصورها لتحدي الرواية، وزعزعة أسسها.

وسواء كان ذلك في مجالات العدالة، أو الدبلوماسية والتحركات الدولية، فإن ضرورة زيادة الوعي تصبح ركيزة أساسية لتعزيز مرونة القضية الفلسطينية، ففي لحظات تمتد ساحة المعركة إلى ما هو أبعد من المادي إلى المعرفي والإدراكي، لتصبح قوة الوعي سلاحاً فعالاً في دعم سلامة القضية، ومكافحة التضليل، وتعزيز الفهم الدقيق بين الأحرار في العالم.

وأرى أن العدوان الوحشي على قطاع غزة سلط الضوء على تصوري للطريقة التي يتعامل بها الناس معها - عاطفياً، وتعبيرياً، ومن خلال وسائل الإعلام المختلفة، ولا شك أن هذا الصدى العاطفي يستحق الثناء ويدل على التضامن المرغوب فيه، لكن المثير للقلق أن نلاحظ فقراً معيناً في الفهم الأوسع للقضية المركزية، وهي القضية الفلسطينية.

فلسطين في قلوب 30 مليون فلسطيني في الشتات

الشتات الفلسطيني ليس مجرد قصة نزوح؛ إنها روح المقاومة والمرونة والنشاط والسعي المستمر لتحقيق العدالة، وهي رواية يتردد صداها خارج حدود الجغرافيا، وتجسد الروح الدائمة لشعب اجتاز دوما التحديات والشدائد، وأظهر قدرة ملحوظة على ترك بصمة لا تمحى على العالم، متجاوزا العوائق، والحدود، والجغرافيا، والزمن.

فالدراسات والتقديرات تشير إلى وجود ما يقرب من ثلاثين مليون شخص من أصل فلسطيني في جميع أنحاء العالم اليوم، وهذا الرقم مستمد من تحليل دقيق للبيانات السكانية التاريخية، ومعدلات النمو، والتحديات الكامنة في تحديد عدد السكان من ذوي الجنسيات المتنوعة.

ففي عام 1948، بلغ عدد سكان فلسطين التاريخية، بحسب بيانات الحكومة الفلسطينية الرسمية، نحو مليون وثلاثمائة ألف مواطن وباستخدام هذا الرقم كأساس، فإننا نتتبع مسار الشتات الفلسطيني على مدى العقود التالية.

يشكل تقرير الأمم المتحدة عن سكان العالم في العام 2012 مثابة نقطة مرجعية بالغة الأهمية، حيث يقدم نظرة ثاقبة لمعدلات النمو السنوية في مختلف البلدان، ومع ذلك من الضروري الاعتراف بأن التقديرات المقدمة هنا متحفظة ومتواضعة، فقد شهد الفلسطينيون أحد أعلى معدلات النمو على مستوى العالم، ورغم أن هذه الظاهرة تساهم في تعزيز صمود الهوية الفلسطينية، فإنها تطرح أيضاً تحديات في تحديد حجم الشتات بدقة، إذ أنه وفي الواقع، فإن الأرقام المستمدة من تقرير الأمم المتحدة قد تقلل من الحجم الحقيقي للوجود الفلسطيني في جميع أنحاء العالم.

كما أن إحصاء الشتات الفلسطيني مهمة هائلة، نظرا للتحديات التي تواجهها، حيث يتوزع الفلسطينيون في جميع أنحاء العالم، ويحمل عديدهم جنسيات مختلفة ويتنقلون في بيئات اجتماعية وسياسية متنوعة. إذ كانت نكبة عام 1948 وما تلاها من مجازر صهيونية وحروب، سببا في تهجير الجزء الأكبر من الفلسطينيين.

ومعروف أن الشتات الفلسطيني يمتد عبر القارات، مع وجود مجتمعات موجودة في بلدان مختلفة. فمن مخيمات اللاجئين في الدول العربية المجاورة إلى المجتمعات المزدهرة في أمريكا الشمالية وأوروبا، أسس الفلسطينيون جذوراً بعيدة المدى، وعليه فإن الشتات ليس

مجرد نتيجة لأحداث تاريخية، بل هو واقع مستمر تشكله عوامل مثل الفرص الاقتصادية، والاستقرار السياسي، والمساعي التعليمية.

علاوة على ذلك، تضيف تعقيدات الهوية طبقة أخرى من الصعوبة في تحديد حجم الشتات، فالأفراد من أم فلسطينية وأب غير فلسطيني، على سبيل المثال، غالبًا ما يتم استبعادهم من الإحصاء الرسمي، ما يساهم في التقليل من الحجم الحقيقي للشتات الفلسطيني.

ولا ينعكس التنوع داخل الشتات الفلسطيني في انتشاره الجغرافي فحسب، بل أيضًا في الطبيعة المتعددة الأوجه لمجتمعاته، حيث اندمج الفلسطينيون في المجتمعات المضيفة مع الحفاظ على تراثهم الثقافي، والمساهمة في النسيج الغني للتنوع العالمي، حيث أن الحفاظ على الهوية واللهجة والتراث والثقافة الفلسطينية عبر سياقات مختلفة هو شهادة على صمود شعب مصمم على الحفاظ على تراثه.

إن الشتات الفلسطيني في جميع أنحاء العالم، والذي يقدر بنحو ثلاثين مليون إنسان، هو شهادة على القدرة الدائمة على الصمود لشعب اتسم تاريخه بالتهجير والنضال، وحتى مع التحديات التي تواجه التحديد الدقيق، فإن التقديرات المتحفظة المقدمة هنا تقدم لمحة عن حجم الوجود الفلسطيني في جميع أنحاء العالم، ومع استمرار الشتات في التطور، والذي يتشكل من خلال التحولات الجيوسياسية والخيارات الفردية، يظل المجتمع الفلسطيني العالمي متحدًا بتاريخ مشترك وثقافة وتصميم جماعي على الحفاظ على هويته في مواجهة الشدائد.

عدد الفلسطينيين في العالم يفوق 40 مليوناً

عمان في 2023/1/26

- تعلن جمعية مبادرة "كم نحن؟" في مؤسسة "كلنا لفلسطين" استناداً الى دراسة تحليلية كمية أن عدد المنحدرين من اصل فلسطيني المنتشرين في انحاء العالم يفوق 40 مليون نسمة.
- **إعتمدت الدراسة الأسلوب العلمي التالي:**
أولاً: استنادا الى أن عدد سكان فلسطين عام 1948 وبموجب بيانات حكومة فلسطين الرسمية كان 1.363.387 مواطناً، واعتبار تلك السنة سنة الأساس.
ثانياً: واستنادا الى تقرير الأمم المتحدة لسكان العالم عام 2012 واعتمادا على النسب التي جاءت فيه لمعدلات التزايد السنوي في مختلف دول العالم.
ثالثاً: واختيارا لمعدلات التزايد المتحققة في دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والسودان كنموذج باعتبار أن هذه الدول العربية تمثل دولاً كانت نسبة التزايد فيها داخلية ولم تنتج عن هجرات او نسب عالية من التجنيس.
رابعاً: واحتسابا للمعدل الواسطي لمعدلات التزايد في الدول الثمانية المذكورة واعتماده كمعدل وسطي للتزايد الفلسطيني والبالغ 4.72% سنويا وعلى مدى 75 سنة تكون النتيجة ان عدد المنحدرين من أصل فلسطيني يفوق 40 مليون.

خامساً:

- على اعتبار ان هذه النسب والأرقام أقل من الواقع لأن نسبة التزايد لدى الفلسطينيين هي من أعلى نسب التزايد في العالم، فان العدد الذي توصلنا اليه يعتبر متحفظاً ومتواضعاً.
- وعلى اعتبار أن إجراء أي إحصائيات او تعداد سكاني بالنسبة للفلسطينيين هو من الأمور الصعبة جدا لأسباب عديدة اقلها أن الشعب الفلسطيني في الشتات موزع في مخيمات وفي جميع دول العالم وبجنسيات مختلفة.
- وعلى اعتبار أنه لم يجري احتساب المولودين لأم فلسطينية ولأب غير فلسطيني.

Schedule 1

ANNUAL GROWTH RATE OF SAMPLE COUNTRIES

		Egypt	Sudan	KSA	UAE	Oman	Kuwait	Qatar	Bahrain
Estimate	1948	2.51%	2.64%	2.59%	2.33%	1.66%	4.93%	7.20%	2.90%
Estimate	1949	2.51%	2.64%	2.59%	2.33%	1.66%	4.93%	7.20%	2.90%
	1950	2.51%	2.64%	2.59%	2.33%	1.66%	4.93%	7.20%	2.90%
	1951	2.51%	2.64%	2.59%	2.33%	1.66%	4.93%	7.20%	2.90%
	1952	2.51%	2.64%	2.59%	2.33%	1.66%	4.93%	7.20%	2.90%
	1953	2.51%	2.64%	2.59%	2.33%	1.66%	4.93%	7.20%	2.90%
	1954	2.51%	2.64%	2.59%	2.33%	1.66%	4.93%	7.20%	2.90%
	1955	2.51%	2.64%	2.59%	2.33%	1.66%	4.93%	7.20%	2.90%
	1956	2.76%	2.80%	2.73%	2.73%	2.14%	5.93%	5.56%	3.91%
	1957	2.76%	2.80%	2.73%	2.73%	2.14%	5.93%	5.56%	3.91%
	1958	2.76%	2.80%	2.73%	2.73%	2.14%	5.93%	5.56%	3.91%
	1959	2.76%	2.80%	2.73%	2.73%	2.14%	5.93%	5.56%	3.91%
	1960	2.76%	2.80%	2.73%	2.73%	2.14%	5.93%	5.56%	3.91%
	1961	2.73%	2.98%	3.38%	9.81%	2.49%	12.20%	8.82%	2.85%
	1962	2.73%	2.98%	3.38%	9.81%	2.49%	12.20%	8.82%	2.85%
	1963	2.73%	2.98%	3.38%	9.81%	2.49%	12.20%	8.82%	2.85%
	1964	2.73%	2.98%	3.38%	9.81%	2.49%	12.20%	8.82%	2.85%
	1965	2.73%	2.98%	3.38%	9.81%	2.49%	12.20%	8.82%	2.85%
	1966	2.93%	3.16%	3.70%	9.18%	2.94%	8.84%	7.93%	2.58%
	1967	2.93%	3.16%	3.70%	9.18%	2.94%	8.84%	7.93%	2.58%
	1968	2.93%	3.16%	3.70%	9.18%	2.94%	8.84%	7.93%	2.58%
	1969	2.93%	3.16%	3.70%	9.18%	2.94%	8.84%	7.93%	2.58%
	1970	2.93%	3.16%	3.70%	9.18%	2.94%	8.84%	7.93%	2.58%
	1971	2.10%	3.31%	4.80%	16.67%	3.95%	6.72%	8.15%	4.49%
	1972	2.10%	3.31%	4.80%	16.67%	3.95%	6.72%	8.15%	4.49%
	1973	2.10%	3.31%	4.80%	16.67%	3.95%	6.72%	8.15%	4.49%
	1974	2.10%	3.31%	4.80%	16.67%	3.95%	6.72%	8.15%	4.49%
	1975	2.10%	3.31%	4.80%	16.67%	3.95%	6.72%	8.15%	4.49%
	1976	2.15%	3.55%	5.77%	12.89%	5.38%	5.34%	6.17%	6.00%
	1977	2.15%	3.55%	5.77%	12.89%	5.38%	5.34%	6.17%	6.00%
	1978	2.15%	3.55%	5.77%	12.89%	5.38%	5.34%	6.17%	6.00%
	1979	2.15%	3.55%	5.77%	12.89%	5.38%	5.34%	6.17%	6.00%
	1980	2.15%	3.55%	5.77%	12.89%	5.38%	5.34%	6.17%	6.00%
	1981	2.28%	3.41%	5.98%	5.67%	5.22%	4.65%	10.12%	3.06%
	1982	2.28%	3.41%	5.98%	5.67%	5.22%	4.65%	10.12%	3.06%
	1983	2.28%	3.41%	5.98%	5.67%	5.22%	4.65%	10.12%	3.06%
	1984	2.28%	3.41%	5.98%	5.67%	5.22%	4.65%	10.12%	3.06%
	1985	2.28%	3.41%	5.98%	5.67%	5.22%	4.65%	10.12%	3.06%
	1986	2.25%	3.15%	3.99%	5.87%	3.78%	3.48%	5.01%	3.35%
									1 of 2
	1987	2.25%	3.15%	3.99%	5.87%	3.78%	3.48%	5.01%	3.35%
	1988	2.25%	3.15%	3.99%	5.87%	3.78%	3.48%	5.01%	3.35%
	1989	2.25%	3.15%	3.99%	5.87%	3.78%	3.48%	5.01%	3.35%
	1990	2.25%	3.15%	3.99%	5.87%	3.78%	3.48%	5.01%	3.35%
	1991	1.65%	4.07%	2.72%	5.23%	3.48%	-5.23%	1.01%	2.56%
	1992	1.65%	4.07%	2.72%	5.23%	3.48%	-5.23%	1.01%	2.56%
	1993	1.65%	4.07%	2.72%	5.23%	3.48%	-5.23%	1.01%	2.56%
	1994	1.65%	4.07%	2.72%	5.23%	3.48%	-5.23%	1.01%	2.56%
	1995	1.65%	4.07%	2.72%	5.23%	3.48%	-5.23%	1.01%	2.56%
	1996	1.56%	2.45%	1.63%	5.09%	0.35%	3.68%	3.39%	3.40%
	1997	1.56%	2.45%	1.63%	5.09%	0.35%	3.68%	3.39%	3.40%

Schedule 2

AVERAGE ANNUAL PALESTINIAN POPULATION GROWTH

1948	0	1,363,387	4.72%
1949	64352	1,427,739	4.72%
1950	67389	1,495,128	4.72%
1951	70570	1,565,698	4.72%
1952	73901	1,639,599	4.72%
1953	77389	1,716,988	4.72%
1954	81042	1,798,030	4.72%
1955	84867	1,882,897	4.72%
1956	88873	1,971,770	4.72%
1957	93068	2,064,837	4.72%
1958	97460	2,162,298	4.72%
1959	102060	2,264,358	4.72%
1960	106878	2,371,236	4.72%
1961	111922	2,483,158	4.72%
1962	117205	2,600,363	4.72%
1963	122737	2,723,100	4.72%
1964	128530	2,851,631	4.72%
1965	134597	2,986,228	4.72%
1966	140950	3,127,178	4.72%
1967	147603	3,274,780	4.72%
1968	154570	3,429,350	4.72%
1969	161865	3,591,215	4.72%
1970	169505	3,760,721	4.72%
1971	177506	3,938,227	4.72%
1972	185884	4,124,111	4.72%
1973	194658	4,318,769	4.72%
1974	203846	4,522,615	4.72%
1975	213467	4,736,082	4.72%
1976	223543	4,959,626	4.72%
1977	234094	5,193,720	4.72%
1978	245144	5,438,863	4.72%
1979	256714	5,695,578	4.72%
1980	268831	5,964,409	4.72%
1981	281520	6,245,929	4.72%
1982	294808	6,540,737	4.72%

ما حصل في 7 أكتوبر هو حق الدفاع الفلسطيني عن النفس تجاه 75

عاماً من الاضطهاد

بعد مرور سبعة أسابيع على بدء حرب الإبادة التي تشهها قوات الاحتلال الصهيوني على قطاع غزة، مازال البعض يعيد تكرار ذات الديباجة الممزوجة في تبرير القتل والمجازر الوحشية التي يرتكبها الصهاينة بالقول إن "لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها"، متجاهلاً أن ما جرى في السابع من أكتوبر كان "نتيجة" في حد ذاته لممارسات وانتهاكات استمرت لعقود طويلة، فالقصة لم تبدأ في السابع من أكتوبر، لكنها بدأت قبل (75) سنة، عندما احتل الصهاينة فلسطين التاريخية وهجروا أهلها وأعلنوا قيام "دولتهم" المزعومة. وتنامت القصة على مدى عقود ضرب فيها الكيان الصهيوني كل قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة عرض الحائط، وواصل التمدد والتوسع في الاستيطان بشكل يؤكد أنه كيان طارئ على المنطقة وليس دولة أصيلة قائمة لها حدود معروفة كما أي دولة في العالم.

يقول الأمريكيون إن كل شيء يحدث في الدنيا هو نتيجة. وهذه قاعدة يمكننا الاستناد إليها في التأصيل لما جرى يوم السابع من أكتوبر المجيد، فقد انتفض الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة منذ (17) سنة، كاسراً قيود الاحتلال الصهيوني الجاثم على صدره منذ (75) سنة سلبت فيها الأرض وهجر فيها الأهل ونُهبت الخيرات وانتهكت الحقوق وتوسع الاستيطان تحت سمع وبصر المجتمع الدولي، دون أن يُحرّك أحد ساكناً.

في العقل الجمعي لأولئك الذين يتبنون السردية الصهيونية "لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، لكن ليس للفلسطينيين الحق في الدفاع عن أنفسهم"، وفي العقل الجمعي لأولئك المتصهينين الذين يتعاملون مع الأحداث بازدواجية معايير فجّة "فإن قتل (1200) مستوطن صهيوني هو جريمة حرب، لكن قتل (14) ألف فلسطيني وفقدان آلاف آخرين تحت أنقاض القصف وتهجير أكثر من مليون مواطن فلسطيني وتدمير مدن كاملة وقصف المستشفيات ليس جريمة حرب!"

القانون الدولي واضح في هذا السياق، فالمقاومة حق مشروع للشعب الواقع عليه الاحتلال، وسلاح المقاومة حسب القانون الدولي يعتبر شرعياً، ومن غير المقبول ما نشهده من محاولات تجريم حركات المقاومة الفلسطينية؛ هؤلاء المقاومون هم أبطال ندروا أنفسهم للدفاع عن وطنهم ودحر الاحتلال عنه، وليسوا إرهابيين. الإرهابيون هم الذين يسلبون الأرض ويقتلون أهلها ويقصفون المستشفيات والمدارس ويقتلون الأطفال والنساء، وهذه أفعال الصهاينة التي

شاهدها كل العالم، أما المقاومة فلم تقتل طفلاً، بل وقدمت العلاج للمصابين والمرضى وكبار السن من الأسرى الصهاينة، هذه هي أخلاق الفلسطينيين والمقاومين..

الفلسطينيون اليوم قرروا انطلاق معركة التحرير، مهما طال أمدها، ستة أسابيع أو ستة سنين أو حتى تمتد إلى عقود، ومهما تخللها من هدن، في النهاية هذه المعركة لن تتوقف، وسينتصر فيها أصحاب الحق والتاريخ والأرض وسيندحر هذا الاحتلال الوحشي الذي يرى انتصاره بقتل الأطفال والنساء والتجويع وتدمير كل متطلبات الحياة، وستخبب آمال الغرب والمجتمع الدولي الذي قرر المشاركة في العدوان على الشعب الفلسطيني وانقلب على قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة بخصوص حقوق الشعب الفلسطيني.

وختاماً استذكر هذان البيتان من الشعر "أخي جاوز الظالمون المدى.. فحقّ الجهاد وحقّ الفدا"... "إذا الشعب يوماً أراد الحياة.. فلا بدّ أن يستجيب القدر"، هذان البيتان من الشعر، يلخصان كل ما نشهده اليوم في فلسطين وتحديدًا قطاع غزة من أحداث؛ فقد "تجاوز الظالمون المدى، فحقّ الجهاد وحقّ الفدا"، كما يؤكد البيت الثاني النتيجة والثمرة لهذه المعركة التي لن تنتهي لا في أسبوع ولا شهر وربما ولا سنة.. فالمعركة ستنتهي "باستجابة القدر"، أي عندما تتحرر الأرض ويندحر الاحتلال.

صراعات داخلية وتداعيات عالمية: تحديات إدارة بايدن في أعقاب العدوان

الوحشي على غزة

في العدوان الوحشي على قطاع غزة، تتصارع إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن مع الانقسامات الداخلية خاصة الانقسام داخل اللجنة الوطنية الديمقراطية والضغوط الخارجية التي تلقي بظلالها على البيت الأبيض، وتشكل تهديداً كبيراً لموقف الإدارة قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة.

الانقسام في هذه اللجنة وهي الهيئة الرسمية الحاكمة للحزب الديمقراطي ومحور استراتيجية بايدن الانتخابية لا يعكس خطوط الصدع الأيديولوجية الأوسع داخل الحزب الديمقراطي فحسب، بل يسلط الضوء أيضاً على التوازن الدقيق الذي يجب على الإدارة الحفاظ عليه لتأمين مستقبلها السياسي.

وبينما يراقب العالم خطوط المذبحة، أصبحت التساؤلات حول استجابة الإدارة الأميركية ذات أهمية مركزية في الخطاب المحلي والدولي، حيث تمتد الآثار المترتبة على هذه الأزمة إلى ما هو أبعد من المخاوف الجيوسياسية، فتتشابك مع تعقيدات السياسة الأميركية بشكل مباشر.

وفي الحقيقة أشعل العدوان علي غزة عاصفة من الجدل داخل الولايات المتحدة، وكشف عن خطوط صدع عميقة في الرأي العام وهذا ما تبدى في المظاهرات المؤيدة للقضية الفلسطينية في عدد من الولايات، وعلى أحد جانبي هذا النقاش هناك أولئك الذين يجادلون بأن البيت الأبيض يؤيد عدوانا وحشيا على الشعب الفلسطيني، مما يثير تساؤلات حول الأبعاد الأخلاقية لإدارة بايدن، على الجانب الآخر، هناك مدافعون أقوياء يؤكدون أن الرئيس بايدن يتخذ موقفا واضحا أخلاقيا في حماية إسرائيل، مما يسלט الضوء على الطبيعة المعقدة للديناميكيات الجيوسياسية القائمة.

ولا يقتصر هذا الخطاب الاستقطابي على المجال العام، بل تغلغل في الأعمال الداخلية لإدارة بايدن، وزرع بذور الخلاف وعدم اليقين، وتعكس الانقسامات الداخلية الانقسامات الأيديولوجية الأوسع داخل الحزب الديمقراطي خاصة في أجيال الشباب التي ترفض الدعم الأميركي غير المشروط للكيان الصهيوني المحتل، مما يزيد من تعقيد المشهد المعقد بالفعل للسياسة الأمريكية.

وتأتي إحدى الأفكار الرئيسية من مسؤول خلال مسؤول في اللجنة الوطنية الديمقراطية الذي يقارن بشكل مذهل بين حملة بايدن عام 2020 والوضع الحالي للإدارة، حيث تم تأطير حملة 2020 على أنها معركة من أجل روح الأمة، ويشير إلى أن السيناريو الحالي يرسم صورة مختلفة - صورة تتصارع فيها الإدارة مع معركة من أجل روحها، وهذا التوصيف يكشف حجم التحولات الداخلية العميقة.

ومع بروز هذه الصراعات الداخلية إلى الواجهة، فإنها تلقي بظلالها على قدرة إدارة بايدن على تشكيل جبهة موحدة، على الصعيدين المحلي والدولي، فهذه النتيجة لن تشكل مسار السياسة الخارجية فقط، بل سيكون لها أيضا آثار بعيدة المدى على انتخابات 2024 حيث يزن الناخبون استجابة الإدارة وبوصلتها الأخلاقية التي ضاعت في دخان القصف الوحشي على غزة.

تعقيدات الانقسامات الداخلية اتخذت منعطفاً جديداً مع استقالة جوش بول وهو مدير الشؤون العامة والكونغرس في مكتب الشؤون السياسية والعسكرية بوزارة الخارجية، والذي يتعامل مع عمليات نقل الأسلحة، حيث تضيف استقالته وحساسيتها وظيفته طبقة من التعقيد إلى بيئة مضطربة بالفعل، مما يؤثر بشكل كبير على صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

وأثارت الاستقالة سلسلة من التساؤلات حول موقف الإدارة واتجاهها فيما يتعلق بالأزمة المستمرة في الشرق الأوسط، وخاصة العدوان الوحشي على غزة، وتسلب الضوء على خطورة الصراعات الداخلية والانشقاق داخل الإدارة، حيث من المرجح أن يكون المسؤول المغادر قد لعب دوراً محورياً في تشكيل نهج الولايات المتحدة في العلاقات الدولية.

ويثير هذا التطور مخاوف بشأن تماسك واستقرار جهاز السياسة الخارجية للإدارة، إذ أنه وبينما تتصارع الإدارة مع هذه التحديات الداخلية، أصبحت التداعيات الخارجية واضحة، حيث يراقب الحلفاء والخصوم والمجتمع العالمي الوضع عن كثب بحثاً عن إشارات تشير إلى حدوث تحول محتمل في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية.

وفي شهادة أخرى على المعارضة الداخلية داخل إدارة الرئيس بايدن، أضاف 51 موظفاً أصواتهم إلى المعارضين لموقف الإدارة القلق من خلال التوقيع على عريضة تحث الرئيس بايدن على السعي بنشاط لوقف إطلاق النار في مشهد يعكس الضغوط المتزايدة على الرئيس لإعادة ضبط موقف الولايات المتحدة بشأن الأزمة.

وبينما تواجه الإدارة هذه التحديات، يصبح من الواضح على نحو متزايد أن المراجعة الشاملة للسياسات الخارجية والداخلية أمر حتمي، لا سيما أن ديناميكيات الصراع، إلى جانب الخلاف الداخلي، تتطلب إعادة تقييم استراتيجي لضمان استقرار الإدارة وإنجاز أهدافها في الفترة التي تسبق الانتخابات المقبلة.



طلال أبوغزاله
رئيس ومؤسس، طلال أبوغزاله العالمية الرقمية (TAG.GD)

talalabughazaleh.com
tag.global

الشركة، حيث انتهى ارتباطه بهذه الشركة عام ١٩٧٢ نتيجة رفض الشركاء فيها مقترحاته لتطوير العمل. ومما تجدر الإشارة إليه، حصول الدكتور أبوغزاله على وسام الاستقلال الأردني من الدرجة الثالثة من جلالة الملك الحسين بن طلال في عام ١٩٦٧، أي قبل أن يكمل الثلاثين عاما من عمره، وبعد (٧) سنوات فقط من بدنه مسيرته المهنية، فكان بمثابة أرفع تكريم وتقدير لكفاحه في ذلك الوقت.

فور انتهاء علاقته بشركة "سابا وشركاه" عام ١٩٧٢، ذهب الدكتور أبوغزاله لتأسيس وإطلاق مجموعة طلال أبوغزاله العالمية من دولة الكويت وفقا لمبادئ خمسة جعلت من مجموعة طلال أبوغزاله إحدى أكبر الشركات العالمية في مجالات مختلفة ومتنوعة (مهنية، تعليمية، وتقنية، ومعرفية).

اجتهاد ونجاح أبوغزاله ومبادراته وما يتمتع به من فكر نير ورؤى استشرافية وقيم إنسانية نبيلة، سعدت بالدكتور طلال إلى مصاف الشخصيات الأبرز في العالم، ما أتاح له لقاء العديد من الشخصيات السياسية الرفيعة وقادة الدول العربية والدول العظمى، كما أصبح المفكر العربي مقصدا لكل المؤسسات الدولية والأممية التي تتوق لإحداث تغيير إيجابي في حياة الأمم والشعوب، فقبوا العديد من المناصب القيادية في تلك المنظمات الدولية والأممية وترأس بعضها منها.

واستكمالا لجهوده في خدمة الأمم والشعوب، أطلق أبوغزاله العديد من المبادرات الاستثنائية في مختلف المجالات، وعلى رأسها المجالات المعرفية والتعليمية والثقافية والموسيقية، ما جعله رمزا وأنموذجا للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، كما ألف العديد من الكتب ونشر آلاف المقالات.

وحصل أبوغزاله على العديد من الأوسمة والجوائز والتكريمات من مختلف المؤسسات الدولية العربية والدولية، وذلك تقديرا لجهوده التي كانت دائما تهدف للنهوض والارتقاء بالشعوب والأمم.

في ٢٢ نيسان من عام ١٩٣٨ وُلد المفكر العربي الدكتور طلال توفيق أبوغزاله لواحدة من كبرى العائلات الفلسطينية، أسرة ثرية وعريقة، جذورها ضاربة في الأرض، أرض يافا العربية. لكن أبوغزاله لم يهنا بتلك الحياة الرغيدة كثيرا، فبعد عشرة أيام من احتفانه بعيد ميلاده العاشر، غزت العصابات الصهيونية فلسطين ومنها مدينة يافا، فاحتلت الأرض وسلبت الأموال والأموال وهجرت (٧٠٪) من الفلسطينيين من أرضهم. كان من بين المهجرين عائلة أبوغزاله التي حطت بها الرحال في قرية الغازية بمدينة صيدا اللبنانية، دون أن تملك من الأموال ما يُذكر، لتبدأ حينها رحلة كفاح طلال أبوغزاله.

رغم صغر سنه، تمكن طلال أبوغزاله من استيعاب حجم الانقلاب الذي حل بالعائلة، وأدرك أن الخيارات المتاحة أمامه محدودة للغاية، فبدأ مسيرته وكفاحه مستندا إلى قيم نبيلة وإرادة صلبة وطموح عالٍ يعانق عنان السماء. كرس أبوغزاله حياته لأمرين اثنين؛ التعلم والعمل، فكان طالبا مجتهدا ونجيبا بشكل مكثه من الحصول على منحة دراسية من جمعية المقاصد الإسلامية لاستكمال دراسته الثانوية، ثم الحصول على منحة أخرى من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "اونروا" للالتحاق بالجامعة الأمريكية في بيروت، والتي حصل منها على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال بمرتبة الشرف بامتياز عام ١٩٦٠. ولعل مما يجدر الإشارة إليه أن انهماك أبوغزاله في التعلم لم يحل دون ممارسته نشاطا سياسيا وطلابيا مؤثرا داخل وخارج الجامعة، حتى أنه اختير في العام الأخير من حياته الجامعية كرئيس لمجلس الطلبة.

بعد التخرج، بدأ أبوغزاله مسيرة البحث عن عمل متكنا على تحصيله العلمي والدرجات العالية التي حصل عليها في الجامعة وعدد لا بأس به من رسائل الترقية التي خطها أساتذته في الجامعة، لينتهي به الأمر في تموز ١٩٦٠ موظفا في شركة "سابا وشركاه" بمدينة الكويت ويبدأ مسيرته المهنية التي استمرت (١٢) عاما في هذه

١. الدرجات والشهادات الأكاديمية

- الدكتوراه الفخرية في المعلوماتية، الجامعة اللبنانية، لبنان (٢٠٢٤)
- الدكتوراه الفخرية في العلوم الإنسانية، الجامعة الأمريكية للتكنولوجيا، لبنان (٢٠٢٢)
- الدكتوراه الفخرية في الآداب الإنسانية، الجامعة اللبنانية الأمريكية، لبنان (٢٠١٨)
- الدكتوراه الفخرية في الإدارة والاقتصاد، جامعة جرش، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠١٦)
- الدكتوراه الفخرية في إدارة الأعمال، جامعة مؤتة، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠١٥)
- الدكتوراه الفخرية في العلوم الإنسانية، جامعة بيت لحم، فلسطين (٢٠١٤)
- الدكتوراه الفخرية في الآداب، جامعة كانيسوس، بافالو، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨٨)
- بكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان (١٩٦٠)
- رئيس مجلس الطلبة، الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان (١٩٦٠).

٢. مناصب رسمية

- عضو في مجلس الأعيان، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠١٦-٢٠١٩).
- عضو في مجلس الأعيان، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠١٠-٢٠١١).

٣. أوسمة

- وسام القائد العالمي للسلام العادل، المجلس العالمي للسلام، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٢٤).
- وسام "فارس السلم المجتمعي"، فرسان السلام الدولية، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٢٤).
- وسام "فارس الإنجاز في قطاع الملكية الفكرية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، مجلة استثمارات الإمارات، في دورتها السادسة، الإمارات العربية المتحدة (٢٠٢٢).
- وسام "فارس بناء الوعي العربي" تقديرًا لدوره الاقتصادي والمجتمعي وإسهاماته المتراكمة في دعم قضايا الشباب، مجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة، القاهرة، جمهورية مصر العربية (٢٠٢٢).
- وسام السياحة العربية من الدرجة الأولى، المنظمة العربية للسياحة، جدة، المملكة العربية السعودية (٢٠٢١)
- وسام شرف "نجمة إيطاليا" برتبة قائد Commendatore dell' Ordine della Stella d'Italia مقدم من فخامة السيد سرجيو ماتاريلا، رئيس الجمهورية الإيطالية، (٢٠١٩).
- وسام الاستحقاق المدني برتبة قائد، مقدم من جلالة الملك فيليب السادس، ملك اسبانيا، اسبانيا (٢٠١٨).
- ميدالية (التميز في المعرفة)، لجنة التربية والثقافة النيابية اللبنانية، بيروت، لبنان (٢٠١٨)
- وسام "السلام الدولي"، حفل تسليم شهادات "سفراء السلام"، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠١٧).
- وسام الاستقلال الأردني من الدرجة الأولى من جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، قصر رغدان، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠١٦)
- وسام تعزيز العلاقات الصينية العربية من فخامة الرئيس الصيني شي جين بينغ، جمهورية الصين الشعبية (٢٠١٦).
- وسام الإبداع التقني والتحول الرقمي مقدم من مجتمع المنظمات الإنسانية الإقليمية المانحة، مؤتمر الإبداع التقني الخيري، مملكة البحرين (٢٠١٦).
- وسام الأمير سلمان لشباب الأعمال مقدم من جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز، المملكة العربية السعودية (٢٠١٢)
- وسام رئاسة الجمهورية اللبنانية مقدم من العماد اميل لحود، رئيس لبنان، الجمهورية اللبنانية (٢٠٠١)
- وسام جوقة الشرف الفرنسي برتبة فارس، فرنسا (١٩٨٥).
- وسام الجمهورية التونسية مقدم من فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة، رئيس الجمهورية التونسية، تونس (١٩٨٥).
- وسام الاستقلال الأردني من الدرجة الثالثة من جلالة الملك الحسين بن طلال، قصر رغدان، المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٦٧).

٤. رئاسات المؤسسات والهيئات والمجالس

- الرئيس الفخري لمجتمع الذكاء الاصطناعي في الأردن، وفلسطين، ولبنان، منصة مواطنة الذكاء الاصطناعي (AIQOM) (٢٠٢٢).
- رئيس مجلس تحالف التنمية الحضرية المستدامة تحت مظلة الأمم المتحدة، تحالف التنمية الحضرية المستدامة، نيويورك (٢٠٢١).
- رئيس منظمة لا فيرتيكال (افريقيا - البحر المتوسط - أوروبا)، بلجيكا (٢٠٢١- إلى الآن)
- رئيس اتحاد التحضر المستدام، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٢١).
- رئيس جمعية رجال وسيدات الأعمال اللبنانيين في العالم، لبنان (٢٠٢٠)
- رئيس مشارك لمنظمة لا فيرتيكال (افريقيا - البحر المتوسط - أوروبا)، بلجيكا (٢٠١٩-٢٠٢١).
- رئيس مجلس قادة الأعمال تحت مظلة منظمة لا فيرتيكال، بلجيكا (٢٠١٩).
- الرئيس الفخري لجمعية المذيعين الأردنيين، يوم المذيع الأردني، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠١٧)
- رئيس كلية طلال أبوغزاله الجامعية للابتكار (TAGUCI)، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠١٧)
- رئيس المجلس الفخري لائتلاف التحضر المستدام، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠١٥)
- الرئيس الفخري لجمعية مدقي الحسابات القانونيين الفلسطينيين، فلسطين (٢٠١٥- إلى الآن).
- رئيس التحالف العربي لصناعة الخدمات، لبنان (٢٠١٥)
- رئيس جمعية الأوركسترا الأردنية الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠١٤)
- رئيس فخري لمنندى النقد الدرامي، حفل اشهار "منندى النقد الدرامي"، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠١٣).
- رئيس كلية طلال أبوغزاله الجامعية للأعمال (TAG-UCB)، مملكة البحرين (٢٠١٢).
- رئيس جامعة طلال أبوغزاله الدولية (TAGI-UNI)، لبنان (٢٠١٢).
- رئيس مركز البحث والعمل الاستراتيجي، سويسرا (٢٠١٢).
- رئيس شبكة مراكز الدراسات الاستراتيجية في العالم، الاجتماع التأسيسي لمنندى التحديات الدولية، نيويورك (٢٠١٢).
- رئيس شبكة التكنولوجيا الرقمية من أجل التحضر المستدام، نيويورك (٢٠١١).
- رئيس مبادرة كلنا لفلسطين، فرنسا (٢٠١١- إلى الآن).
- رئيس منندى تطوير السياسات الاقتصادية، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠١١- إلى الآن).
- رئيس المنظمة العربية لشبكات البحث والتعليم (ASREN)، ألمانيا (٢٠١٠- إلى الآن).
- رئيس التحالف العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية التابع للأمم المتحدة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA-GAID) (٢٠٠٩).
- رئيس ائتلاف الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية (UNGAID)، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٩-٢٠١٠).
- رئيس مجلس مجتمع المعرفة الأفروآسيوي، جمهورية مصر العربية (٢٠٠٩)
- رئيس المائدة المستديرة حول دور الإبداعات التقنية في سبيل معالجة الغذاء، القمة الاقتصادية العالمية في نيويورك، المنندى الأممي الأول للقطاع الخاص حول أهداف التنمية الألفية (٢٠٠٨).
- رئيس مشارك في مجلس الائتلاف العالمي لتقنية المعلومات والاتصالات والتنمية، كوالالمبور (٢٠٠٨).
- رئيس معهد العالم العربي للإنترنت، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٨).
- رئيس مشارك في اجتماعات هيئة من المستشارين لتشجيع المبادرات بين الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني، هانوفر، ألمانيا (٢٠٠٧)..
- رئيس المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم (AROQA)، بلجيكا (٢٠٠٧- إلى الآن).
- رئيس مشارك للجنة التوجيهية للائتلاف، مؤتمر الائتلاف العالمي لتقنية المعلومات والاتصالات والتنمية (٢٠٠٦).
- نائب رئيس الميثاق العالمي للأمم المتحدة بالاشتراك مع كوفي عنان وبان كي مون (UNGC)، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٦-٢٠١٦).

تتمة..

رئاسات المؤسسات والهيئات والمجالس

- رئيس مجلس الإدارة المشارك للميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC)، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٦-٢٠٠٨).
- رئيس كلية طلال أبوغزاله للدراسات العليا في إدارة الأعمال (TAG-SB)، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٠٦-٢٠١٧).
- رئيس مشارك فريق عمل الأمم المتحدة المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (UN ICT Task Force)، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٦-٢٠١٠).
- رئيس جهاز صنع القرار لمجموعة إيفيان، سويسرا (٢٠٠٦-٢٠٠٩).
- رئيس مجموعة إيفيان - المنطقة العربية، سويسرا (٢٠٠٦-٢٠٠٩).
- رئيس مبادرة الأعمال لدعم المجتمع المعلوماتي، غرفة التجارة الدولية، فرنسا (٢٠٠٦-٢٠٠٨).
- رئيس الائتلاف اللبناني لتقنية المعلومات والاتصالات، الاجتماع التأسيسي للائتلاف اللبناني لتقنية المعلومات والاتصالات، بيروت، لبنان (٢٠٠٥).
- رئيس المنتدى العربي لحسن إدارة الإنترنت، اجتماع الشبكة الإقليمية العربية لتقنية المعلومات والاتصالات، أبوظبي الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٥).
- الرئيس الفخري لمجلس أمناء قمة البوسفور، تركيا.
- رئيس مجلس أمناء توجهات أوروبا، فرنسا (٢٠٠٥-٢٠٠٧).
- رئيس اللجنة الاستشارية لحكومة الإنترنت فريق الأمم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات (UN ICT TF)، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٣-٢٠٠٤).
- رئيس فريق عمل غرفة التجارة الدولية لحكومة الإنترنت (ICC TF)، فرنسا (٢٠٠٣-٢٠٠٤).
- رئيس هيئة التجارة الإلكترونية وتقنيات المعلومات والاتصالات، غرفة التجارة الدولية، فرنسا (٢٠٠١-٢٠٠٨).
- رئيس الشبكة العربية الإقليمية لفريق الأمم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠١-٢٠٠٤).
- رئيس مجموعة عمل الطاقة البشرية وبناء القدرات التابعة لفريق الأمم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠١-٢٠٠٢).
- رئيس مجلس إدارة فريق خبراء أسماء المواقع العربية، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٠١).
- رئيس لجنة الخبراء المكلفة من أمين عام الأمم المتحدة لصياغة معايير المحاسبة الدولية للمساءلة البيئية، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٩).
- رئيس لجنة خبراء معايير المؤهلات المهنية التابعة للأمم المتحدة، سويسرا (١٩٩٥-١٩٩٨).
- رئيس مجلس الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٥-١٩٩٧).
- رئيس مؤتمر الأمم المتحدة حول تطوير تعليم المحاسبة، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٥).
- رئيس مجموعة الخبراء العاملة الحكومية لمعايير المحاسبة والإبلاغ الدولية لدى الأمم المتحدة (UNISAR)، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٥-١٩٩٦).
- رئيس لجنة شؤون البلدان الصناعية والنامية حديثاً، لجنة معايير المحاسبة الدولية، المملكة المتحدة (١٩٨٩-١٩٩٥).
- رئيس لجنة شؤون الدول الصناعية والنامية الحديثة، لجنة معايير المحاسبة الدولية، المملكة المتحدة (١٩٨٩-١٩٩٢).

١.٤ - رئاسات المجامع:

- رئيس المجمع العربي للوساطة والتحكيم في الملكية الفكرية، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٠٣-إلى الآن).
- رئيس جمعية خبراء التراخيص- الدول العربية، المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٨-إلى الآن).
- رئيس المجمع العربي للإدارة والمعرفة (AKMS)، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨٩-إلى الآن).

تتمة..

رئاسات المؤسسات والهيئات والمجالس

- رئيس المجمع العربي للملكية الفكرية، (بصفة استشارية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية)، ألمانيا (١٩٨٧- إلى الآن).
- رئيس المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، (بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة)، المملكة المتحدة (١٩٨٥- إلى الآن).

٥. عضويات مجالس الإدارة

- عضو المجلس الاستشاري العربي، البرلمان العربي، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٢٢).
- عضو المجلس الاستشاري العربي، البرلمان العربي، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٢٢).
- العضوية المهنية في الكونجرس الدولي للمسؤولية المجتمعية، الكونجرس الدولي، جامعة عمان العربية، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٢٢)
- عضو مجلس أمناء المنظمات المانحة، المنتدى الإنساني الدولي للصناديق الإنسانية، قطر (٢٠٢٢).
- عضو اتحاد خبراء الضرائب العرب، جمهورية مصر العربية (٢٠٢٢- إلى الآن).
- عضو مجلس أمناء الجامعة الأمريكية للتكنولوجيا، لبنان (٢٠٢٢- إلى الآن).
- عضو المجلس الاستشاري العربي، البرلمان العربي (٢٠٢٢).
- عضو اللجنة الاستشارية، مركز اليونسكو الإقليمي للجودة والتميز في التعليم، المملكة العربية السعودية (٢٠٢١).
- العضوية الفخرية، مؤسسة إعمار مؤاب (٢٠١٨).
- عضو المجلس الاستشاري لمؤشر تنافسية المواهب العالمي (جي.تي.سي.آي)، فرنسا (٢٠١٧).
- عضو المجلس ذو المستوى العالي لبرنامج الأمم المتحدة لصندوق الاستثمار في المجتمع (UNSIF-HLAB)، سويسرا (٢٠١٧).
- عضوية فخرية من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، الكويت (٢٠١٧).
- سفيراً خاصاً للسياحة، الأمم المتحدة للسياحة UNWTO، اسبانيا (٢٠١٧).
- عضو اللجنة التأسيسية للمجلس الإسلامي للمؤسسات المانحة، قطر (٢٠١٦).
- عضو المجلس الاستشاري لمؤشر تنافسية المواهب العالمي (جي.تي.سي.آي)، فرنسا (٢٠١٤).
- عضو المجلس الاستشاري لجامعة حمدان بن محمد الإلكترونية، الإمارات العربية المتحدة (٢٠١٤).
- لجنة بريتون وودز العالمية، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠١٤).
- سفير دولي للمسؤولية الاجتماعية من الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، مملكة البحرين (٢٠١٤).
- عضو لجنة الخبراء، منظمة التجارة العالمية، المؤتمر العالمي للملكية الفكرية، بنغالور، الهند (٢٠١٣).
- عضو اللجنة الملكية للنزاهة، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠١٣ - إلى الآن).
- عضو مجلس العلاقات العربية مع أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي برئاسة فخامة الدكتور ليونيل فيرنانديز، الرئيس السابق لجمهورية الدومينيكان، الإمارات العربية المتحدة (٢٠١٣).
- عضو فريق الخبراء في منظمة التجارة العالمية لرسم مستقبل التجارة العالمية، سويسرا (٢٠١٢).
- عضو مهرجان المفكرين، الإمارات العربية المتحدة (٢٠١١- إلى الآن).
- عضو المجلس الاستشاري الدولي لجامعة البحرين، مملكة البحرين (٢٠١٠-٢٠١١).
- عضو اللجنة الاستشارية الدولية، المدينة الإلكترونية للملك حمد بن عيسى آل خليفة، مملكة البحرين (٢٠٠٩).
- عضو مجلس إدارة منظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية، جمهورية مصر العربية (٢٠٠٨).
- عضو المجلس التنفيذي، غرفة التجارة الدولية، فرنسا (٢٠٠٦-٢٠٠٩).
- عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لمكافحة الفساد، لبنان (٢٠٠٧- إلى الآن).

تتمة..

عضويات مجالس الإدارة

- عضو مجلس غرفة التجارة الدولية، فرنسا (٢٠٠٧).
- عضو المجلس الاستشاري في مجموعة إفيان، سويسرا (٢٠٠٥-٢٠٠٩).
- عضو مجلس إدارة مؤسسة الملك حسين، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٥- إلى الآن).
- عضو المجلس الاستشاري الدولي، التحالف العالمي، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٥).
- عضو المجلس الاستشاري، وورلد لينكس المنطقة العربية، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٤-٢٠٠٥).
- عضو مجلس إدارة وورلد لينكس الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٣-٢٠٠٤).
- عضو لجنة القطاع الاستشارية التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٣-٢٠٠٦).
- عضو مجلس أمناء مركز الملك حسين للسرطان (KHCC)، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٠٣-٢٠٠٦).
- عضو مجلس أمناء المعهد الوطني للموسيقى (NMC)، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٠٣-٢٠٠٥).
- عضو المجلس الاستشاري، بوابة التنمية لمجتمع المعرفة، البنك الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٢-٢٠٠٥).
- عضو المكتب الاستشاري للأعمال التابع للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، سويسرا (١٩٩٩-٢٠٠٠).
- عضو المجلس الاستشاري لمركز الشرق الأوسط لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٥-١٩٩٧).
- عضو مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٢).
- عضو مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)، المملكة المتحدة (١٩٨٨-١٩٩٠).
- عضو منتدى الفكر العربي، المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٨٨- حتى الآن).
- عضو مجلس إدارة لجنة ممارسات التدقيق الدولية التابعة (IAPC) للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨٧-١٩٩٠).
- مجلس المحافظين مركز كيك للدراسات الاستراتيجية الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨٥-١٩٨٨).
- مجلس أمناء الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان (١٩٨٠-١٩٨٢).

٦. مبادرات المسؤولية الاجتماعية

٦.١ - في التعليم وبناء القدرات:

- مركز طلال أبوغزاله كونفوشيوس (TAG-Confucius)، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٠٨).
- مؤهل طلال أبوغزاله كامبردج لتقنية المعلومات، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٠١).
- شركة TAGTech لتصميم وإنتاج أجهزة اللابتوب والتابلت الرقمية والهواتف الذكية.
- مجتمع طلال أبوغزاله للمعرفة ويهدف إلى تمكين الشباب العربي ضمن مسؤولية المجموعة الاجتماعية.
- جائزة طلال أبوغزاله للمعرفة تقدم منحاً دراسية لأبناء فلسطين المتفوقين للدراسة في كلية طلال أبوغزاله للدراسات العليا.
- منحة أبوغزاله للحصول على مؤهل محاسب مهني عربي معتمد للمحاسبين من أبناء الضفة الغربية وغزة.
- منحة لأوائل خريجي المحاسبة في الجامعات العربية للطلاب الأول للحصول على شهادة محاسب عربي مهني معتمد.
- إطلاق جائزة «عادل السعدي للتفوق» للطلاب الأول في المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
- موسوعة طلال أبوغزاله العربية (TAGEDIA).
- مركز طلال أبوغزاله للبحوث في الأعمال في جامعة كانييسوس.

تتمة

مبادرات المسؤولية الاجتماعية

٢.٦ - في الصحافة والإعلام:

- www.tag-news.com | منصة طلال أبوغزاله للإعلام المعرفي
- www.agip-news.com | وكالة أنباء طلال أبوغزاله للملكية الفكرية
- www.tagitnews.com | وكالة أنباء طلال أبوغزاله لتكنولوجيا المعلومات
- www.tageducanews.com | وكالة أنباء طلال أبوغزاله للتعليم
- www.tagbc.fm | طلال أبوغزاله للإنتاج والبريد الإذاعي والتلفزيوني للأعمال الثقافية

٣.٦ - في خدمة المجتمع:

- إطلاق سوق القدس الإلكتروني لدعم المقدسيين، بوابة إلكترونية وسوقاً تجارياً حياً بين فلسطين والعالم.
- تأسيس السوق الفلسطيني التبادلي، بوابة إلكترونية لتسهيل مهام رجال الأعمال الفلسطينيين مع الخارج.
- إنشاء الجمعية الأردنية للشركات العائلية، لنشر الوعي وتطوير معايير الحوكمة.
- التعاون مع مركز قطر لدعم المجتمع المدني والشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية.
- حزمة من الخدمات المهنية لتعزيز أداء ودور وكالة الأنباء الأردنية «بترا».
- ملتقى طلال أبوغزاله «ساحة للحوار وتبادل المعرفة».
- مركز الحوكمة، للتوعية وممارسة الدور الاجتماعي لخدمة المجتمع.
- مركز طلال أبوغزاله كامبردج لمهارات تقنية المعلومات، للمساهمة في بناء مجتمع المعرفة.
- مبادرة مركز طلال أبوغزاله لإعادة تهيئة الحواسيب، وتوزيعها على الجمعيات الخيرية والمدارس.
- مركز للتدريب الإلكتروني في مخيم غزة لإكساب الشباب المهارات المعرفية الإلكترونية.
- الشراكة في أعمال جائزة «الأمير سلمان بن عبد العزيز لدعم شباب الأعمال».

٧. رعايات موسيقية

- راعي الحفل، أوركسترا بيت لحم، فلسطين (٢٠٢١).
- راعي الحفل، قصر غارنييه، فرنسا (٢٠١٦).
- راعي الحفلات الموسيقية لجمعية الأوركسترا الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠١٤-الآن).
- راعي مؤتمر الحدائق الثانية: التعاون الفني بين فيروز وزياد الرحباني، برنامج أنيس مقدسي للأدب، الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان (٢٠٠٦).
- راعي السيمفونيات العربية لوليد غلمية (٢٠٠٦).
- راعي الحفلة الموسيقية الخاصة لرمزي يسى وغادة غانم، المملكة المتحدة (أغسطس ٢٠٠٤).
- راعي جمعية إشعاع الأوبرا الوطنية، فرنسا (٢٠٠٤-إلى الآن).
- رئيس مجلس أمناء، المعهد الموسيقي الوطني، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٠٣-٢٠٠٥).
- راعي الأوركسترا السيمفونية الوطنية اللبنانية، لبنان (٢٠٠٣-إلى الآن).
- راعي أوبرا باريس، فرنسا (٢٠٠١).
- راعي الحفلة الموسيقية الخاصة لأوركسترا موتسارت سالزبورج، النمسا (٢٠٠٠).
- راعي الجمعية العمومية الثامنة والعشرين للمجلس الدولي للموسيقى، المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٩).

تتمة

رعايات موسيقية

- الحفلة الموسيقية بمناسبة اليوبيل الذهبي لطلال أبو غزالة العالمية، المملكة المتحدة (١٩٩٧).
- راعي الحفلة الموسيقية الخاصة لرمزي يسى، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٤).
- راعي مهرجان سالزبورج الموسيقي، النمسا (١٩٧٦).

٨. المطبوعات (إشراف ورعاية ودعم)

١.٨ - كتب من تأليف سعادة الرئيس:

- البرمجة التفاعلية المسماة "الذكاء الاصطناعي"، (٢٠٢٣).
- شر البلية ما يضحك، (٢٠٢٣).
- لأنني أحب الحقيقة، (٢٠٢٢).
- العالم إلى أين؟ (٢٠٢١).
- المستقبل الرقمي الحتمي، (٢٠٢٠).
- الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٢٠ والحرب العالمية الثالثة، (٢٠١٩).
- العالم المعرفي المتوقع، (٢٠١٨).
- كتيب حق العودة، (٢٠١٧).
- البطانية تصبح جاكيت، (٢٠١٥).
- قصة قصيرة: الصدى للعين، (١٩٥٨).

٢.٨ - كتب عن سعادة الرئيس:

- الحقيقة بكم دقيقة، سلامة محاسنة، (٢٠٢٤).
- طلال أبو غزاله: رائد أعمال عالمي في خدمة الإنسانية عبر الأمم المتحدة، سربولند خان، (٢٠٢٤).
- طلال أبو غزاله: عامل المعرفة العالمي في خدمة المنظمات الدولية"، أمال الضامن (٢٠٢٤).
- عامل المعرفة العالمي، رامز قنبيبي، (٢٠٢٢).
- طلال أبو غزاله في هذا العالم المتغير، محمد شريف الجبوسي، (٢٠٢٤).
- شموع أضواء فضاء الخليج، د. علي محمد النابودة وناهد بنت أنور التادفي، (٢٠٢١).
- رجل من المستقبل، جواد العناني، (٢٠١٩).
- قراءة عن طلال أبو غزاله، ليلى الرفاعي، (٢٠١٩).
- هل فاتك القطار، مناف بعاج، (٢٠١٩).
- رجل تسكنه المعرفة، كريم بقرادوني، (٢٠١٨).
- طلال ابن أديبة، أريج يونس، (٢٠١٧).
- من المعاناة إلى العالمية، جعفر العقيلي، (٢٠١٧).
- الصعود إلى القمة، ماهر مقلد، (٢٠١٦).
- سر المجد .. رجل من بلدي، ليلى الرفاعي، (٢٠١٤).

تتمة..

المطبوعات (إشراف ورعاية ودعم)

٣.٨ - معاجم:

- معجم طلال أبو غزاله لتقنيات المعلومات والاتصالات - الإصدار الثاني (٢٠١٣).
- معجم طلال أبو غزاله للملكية الفكرية - الإصدار الثاني (٢٠١٣).
- معجم طلال أبو غزاله لبراءات الاختراع (٢٠١٢).
- معجم طلال أبو غزاله القانوني (٢٠١٢).
- معجم طلال أبو غزاله للمتلازمات اللفظية (٢٠١٢).
- معجم طلال أبو غزاله لتقنيات المعلومات والاتصالات - الإصدار الأول (٢٠٠٨).
- معجم طلال أبو غزاله للمحاسبة والأعمال (٢٠٠١).
- معجم طلال أبو غزاله للملكية الفكرية - الإصدار الأول (٢٠٠٠).
- معجم طلال أبو غزاله المحاسبي (إنجليزي-عربي) - الإصدار الأول (١٩٧٨).

٤.٨ - الإصدارات المهنية:

- تقرير حول برنامج إصلاح المنظمة التجارية العالمية، سويسرا (٢٠١٣).
- تقرير منظمة التجارة العالمية "على مفترق طرق" (٢٠١٢).
- كتاب مؤهل محاسب إداري عربي معتمد (٢٠١٢).
- دليل استخدام معايير التدقيق الدولية على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (٢٠١٢).
- الدليل المبسط (دليل جيب) للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (٢٠١٢).
- دليل رقابة الجودة في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم (٢٠١٢).
- القانون التجاري الإسلامي (٢٠١٠).
- الأعمال المصرفية الإسلامية والتكافل (٢٠١٠).
- أسواق رأس المال الإسلامية وأدواتها (٢٠١٠).
- المحاسبة لمؤسسات النقد الدولية (٢٠١٠).
- قادة المستقبل، مجلة صادرة عن كلية طلال أبو غزاله للدراسات العليا في إدارة الأعمال (٢٠١٠).
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (٢٠٠٩).
- دليل منظمة خبراء التراخيص الدولية لأفضل ممارسات التراخيص (٢٠٠٧).
- دليل مكافحة غسيل الأموال (٢٠٠٦).
- دليل حوكمة الشركات (٢٠٠٦).
- كتاب ودليل المعايير لإعداد التقارير المالية (٢٠٠٦-٢٠٠٨-٢٠١١).
- النسخة العربية الرسمية لدليل المنظمة العالمية للملكية الفكرية «وايبو»: "السياسة والقانون والاستخدام" (٢٠٠٥).
- الترجمة العربية الرسمية للمعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام (٢٠٠٥).
- الترجمة العربية الرسمية للمعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق وقواعد أخلاقيات المهنة (٢٠٠٥).
- الترجمة العربية الرسمية لدليل الفترة الزمنية القانونية لاحتفاظ التاجر بدفاتره ومدقق الحسابات بأوراق عمله (٢٠٠٤).
- الترجمة العربية الرسمية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (٢٠٠٣-٢٠١٣).
- دليل المعايير الدولية للمراجعة، والضمان، والسلوك الأخلاقي (٢٠٠١-٢٠١٣).
- "معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام" (الطبعة الأولى ٢٠٠١، الطبعة الثانية ٢٠٠٥، الطبعة الثالثة ٢٠٠٦، الطبعة الرابعة ٢٠٠٧، الطبعة الخامسة ٢٠٠٨، الطبعة السادسة ٢٠٠٩، الطبعة السابعة ٢٠١٠، الطبعة الثامنة ٢٠١٢، الطبعة التاسعة ٢٠١٣).

تتمة..

المطبوعات (إشراف ورعاية ودعم)

- الترجمة العربية الرسمية لمعايير المراجعة الدولية ومدونة السلوك المهني (٢٠٠١).
- الترجمة الإنجليزية "قوانين الملكية الفكرية في البلاد العربية" (٢٠٠٠).
- الترجمة العربية الرسمية للمعايير المحاسبية الدولية (الطبعة الأولى ١٩٩٩ - الثانية ٢٠٠٠ - الثالثة ٢٠٠١).
- الترجمة العربية الرسمية "دليل دوائر الأعمال إلى النظام التجاري العالمي" (١٩٩٩).
- النسختان العربية والإنجليزية لكتاب المحاسبة وإعداد التقارير المالية لغايات الالتزامات المالية (المحاسبة البيئية) (١٩٩٩).
- قوانين العلامات التجارية في البلدان العربية - أدلة البلدان (١٩٩٨).
- النسخة العربية للمعايير الدولية للمراجعة (الطبعة الأولى ١٩٩٨ - الثانية ٢٠٠١ - الثالثة ٢٠٠٢).
- النسخة العربية لدليل دوائر الأعمال إلى النظام التجاري العالمي (الطبعة الأولى ١٩٩٨ - الثانية ٢٠٠٠).
- المحاسبة كأداة لاتخاذ القرارات في مجال السياحة (١٩٨٣).

٩. جوائز ودروع فخرية

- جائزة الشرف للإنجاز المتميز في مجال المسؤولية المجتمعية، الكونجرس الدولي للمسؤولية المجتمعية، سلطنة عمان (٢٠٢٤).
- جائزة التميّز الدولي للمسؤولية الاجتماعيّة، الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، البحرين (٢٠٢٤).
- جائزة التميز الأخلاقي لقيادة الأعمال، جمعية رجال الأعمال الأردنيين (٢٠٢٤)
- درع العطاء من الدرجة الأولى، مجلس التخطيط الوطني، ليبيا (٢٠٢٢).
- درع الكيان المؤسسي الأكثر إلهامًا للشركات العالمية في دروب الإبداع، مجلة استثمارات الإماراتية، الإمارات العربية المتحدة (٢٠٢٢).
- الجائزة الدولية لصناع التنمية والسلام العادل، المؤتمر الدولي لصناع التنمية والسلام، الإمارات العربية المتحدة (٢٠٢٢).
- جائزة مناصر لمبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، الشبكة الوطنية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة، المملكة المغربية (٢٠٢٢).
- جائزة التميز في مجال خدمة المجتمع، ضمن فعاليات الكونجرس الدولي الثالث للمسؤولية المجتمعية، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٢٢).
- الجائزة الدولية لصناع التنمية والسلام، الاتحاد العربي للتنمية والتكامل الاقتصادي، الإمارات العربية المتحدة (٢٠٢٢).
- جائزة الشخصية العربية الرفيعة الأكثر استشرافاً لمستقبل التنمية العالمية، الإمارات العربية المتحدة (٢٠٢٢).
- جائزة الريادة في تطوير قطاع الملكية الفكرية عالمياً، الإمارات العربية المتحدة (٢٠٢٢).
- جائزة طلال أبوغزاله السنوية للابتكار، نقابة تكنولوجيا التربية، تقديراً لدوره وجهوده في دعم الشباب والتعليم في المنطقة العربية، لبنان (٢٠٢٢).
- الجائزة العالمية للقيادة الملهمة (TLGSEF) الاتحاد العالمي لتطوير الابتكار والتعليم (٢٠٢١)
- جائزة الشخصية القيادية الدولية المميّزة في مجال الكفاءة المهنية للمنح، مؤتمر الجهات المانحة الخامس (٢٠٢١).
- جائزة الشخصية العلمية الأبرز في عام ٢٠٢٠، مقدم من مركز تنمية الموارد البشرية، الإمارات العربية المتحدة (٢٠٢١).
- جائزة الأوسكار التعليمي كأبرز شخصية علمية عربية، دبي (٢٠٢٠).
- درع فخامة رئيس جمهورية مقدونيا جورجي إيفانوف، إلقاء محاضرة بعنوان "التدريب الدولي للقيادة للشباب"، جمهورية مقدونيا (٢٠١٩).
- الجائزة الدولية في مجال أخلاقيات الأعمال، الشبكة الأوروبية لأخلاقيات الأعمال، المغرب ٢٠١٩.
- جائزة المسؤولية المجتمعية، دار الشرق القطرية، قطر (٢٠١٩)

تتمة..

جوائز ودروع فخرية

- جائزة الرئيس المرموقة، حفل توزيع الجوائز الافتتاحية لاتحاد التحضر المستدام (CSU) (٢٠١٩).
- جائزة التميز الدولية في الشراكة المجتمعية، الشبكة الإقليمية للمسؤولية المجتمعية، الرابطة الدولية لتنمية المجتمع، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠١٩).
- جائزة جوردان بزنس الفخرية من مجلة "Jordan Business"، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠١٩).
- جائزة التميز "أفضل رئيس لمعهد كونفوشيوس في العالم"، المقر الرئيس لمعهد كونفوشيوس، هانبان الصينية (٢٠١٨).
- جائزة شخصية العام للمتحكم الذكي، مؤتمر المؤسسات المانحة الثاني، مملكة البحرين (٢٠١٧).
- جائزة سمو الشيخ عيسى بن علي آل خليفة للعمل التطوعي ممثلًا عن الأردن، جمعية الكلمة الطبية، مملكة البحرين، بالتعاون مع الاتحاد العربي للتطوع، وبرعاية جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر (٢٠١٧).
- الجائزة الذهبية للاستحقاق الدولي للتنمية المستدامة للعام ٢٠١٦، واللقب الدولي «مفوض أممي للتبشير بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، سلطنة عُمان (٢٠١٦).
- جائزة الخريج المميز لعام ٢٠١٦ مقدم من الجامعة الأميركية في بيروت، لبنان (٢٠١٦).
- جائزة فخرية للشراكة القوية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠١٦).
- جائزة الأمين العام للأمم المتحدة (UN ٢١ Award) للاداء والقيادة المتميزة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠١٥).
- الجائزة الاستراتيجية، جوائز التميز العربي، أكاديمية جوائز التميز العربية، دبي، الإمارات (٢٠١٤).
- جائزة طلال أبوغزاله للمسؤولية الاجتماعية والتي أطلقتها الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية تقديراً لدوره وجهوده في المبادرات المجتمعية، مملكة البحرين (٢٠١٤).
- درع تقدير، مقدم من سيادة الرئيس عبدالرحمن سوار الذهب، السودان (٢٠١٤).
- جائزة القائد الملهم مقدم من جوائز آسيا في قيادة التعليم، الإمارات العربية المتحدة (٢٠١٣).
- جائزة قائد الرؤية في قيادة التعليم، حفل جوائز القيادة التعليمية الآسيوية، دبي، الإمارات (٢٠١٣).
- الجائزة العربية للإبداع الإعلامي مقدم من سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس الوزراء، الكويت (٢٠١٢).
- رجل الإنجاز لعام ٢٠١٢ مقدم من مؤسسة فلسطين الدولية، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠١٢).
- جائزة التميز، مقدمة من جامعة كانيسيسوس - نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠١١).
- جائزة «الشخصية المعلوماتية العربية للعام ٢٠١٠» مقدم من اتحاد جمعيات المعلوماتية العربية، مملكة البحرين (٢٠١٠).
- جائزة فخرية إقراراً بالإنجازات المميزة في مجال الأعمال الدولية والاجتماعية، جامعة الروح القدس-الكسليك، لبنان (٢٠١٠).
- جائزة تقديرية، مقدمة من الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٠٩).
- الجائزة الدولية للإبداع في إنجازات الحياة المهنية، الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٨).
- شهادة أكاديمية قاعة مشاهير الملكية الفكرية، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٧).
- جائزة قناة تلفزيون الجزيرة للإنجاز "مدى الحياة" قناة تلفزيون الجزيرة، شبكة الجزيرة، قطر (٢٠٠٤).
- جائزة ميركوري الذهبية العالمية من صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، مملكة البحرين (١٩٧٨).

١٠. شهادات تقدير

- شهادة (المواطن الفخري)، المجلس البلدي، بلدة الغازية، لبنان (٢٠٢٢).
- شهادة تقدير، مقدمة من المركز العربي الأوروبي لحقوق الانسان والقانون الدولي بالتعاون مع الاتحاد العربي للتنمية والتكامل الاقتصادي، الإمارات العربية المتحدة (٢٠٢٢).
- شهادة أفضل القادة الاجتماعيين خلال العام، المجلس النرويجي للتسامح، المركز العربي الأوروبي لحقوق الانسان والقانون الدولي، دبي، الإمارات العربية المتحدة (٢٠٢١).
- الشهادة الدولية للقيادة والمسؤولية والابتكار "القائد العالمي للمعرفة"، المؤتمر الدولي لقادة المجتمع، دبي، الإمارات العربية المتحدة (٢٠٢١).
- جائزة الأوسكار التعليمي عن فئة الشخصية العلمية الأبرز (HDTIC AWARD)، مجموعة تنمية الموارد البشرية، دبي، الإمارات العربية المتحدة (HDTIC) (٢٠٢٠).
- شهادة تقدير، مقدمة من مركز البحوث والترجمة في جامعة الأمير السلطان، المملكة العربية السعودية (٢٠١٧).
- شهادة تقدير، أبرز مائة شخصية محاسبية في العالم -مقدم من مجلة «المحاسبة الدولية البريطانية»، المملكة المتحدة (٢٠١٤).
- شهادة تقدير، أبرز ٥٠٠ شخصية في العالم، مقدمة من مجلة اريبيان بزنس، الإمارات العربية المتحدة (٢٠١٢).
- شهادة تقدير، مقدمة من منتدى رجال الأعمال الفلسطيني، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠١١).
- شهادة تقدير، مقدمة من جمعية التبادل الثقافي البحريني الأمريكي، مملكة البحرين (٢٠١٠).
- شهادة تقدير، مقدمة من إدارة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية (٢٠١٠).
- شهادة تقدير، مقدمة من ملتقى الاعلاميين الشباب، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠١٠).
- شهادة تقدير، مقدمة من الجامعة الإسلامية، فلسطين (٢٠٠٥).
- جائزة القيادة العالمية، المملكة المتحدة (١٩٩٧).
- شهادة تقدير، مقدمة من لجنة مجلس معايير المحاسبة الدولية، المملكة المتحدة (١٩٨٨-١٩٩٠).

١١. التكريمات والألقاب

- تكريم وزارة التربية والتعليم اللبنانية، بتسمية مدرسة الغازية الرسمية باسم سعادة الدكتور طلال أبو غزاله (٢٠٢٣).
- تكريم المؤتمر الخامس للجهات المانحة، الشبكة الإقليمية للمسؤولية المجتمعية، بمنح سعادة الدكتور طلال أبو غزاله لقب "السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية"، مملكة البحرين (٢٠٢١).
- تكريم منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية، بمنح سعادة الدكتور طلال لقب "سفير السياحة المستدامة من أجل التنمية" (٢٠١٧).
- تكريم اتحاد رجال الأعمال الفلسطيني التركي في إسطنبول، حفل الاتحاد "رجل بهمة يساوي أمة"، إسطنبول، بمنح سعادة الدكتور طلال لقب "أفضل شخصية في أيقونة الإبداع الاقتصادي" (٢٠١٥).
- تكريم المركز العربي الأوروبي لحقوق الانسان والقانون الدولي، بمنح سعادة الدكتور طلال لقب "القائد العالمي للمعرفة وأبي المعرفة"، الإمارات العربية المتحدة (٢٠١٢).
- تكريم احتفال متحف الميدان في شيكاغو، بمنح سعادة الدكتور طلال أبو غزاله لقب "أول خبير من خارج الدول الثماني الكبرى ينضم إلى الشخصيات الأكثر بروزاً في مجال الملكية الفكرية في العالم" (٢٠٠٧).

١٢. شركات طلال أبوغزاله العالمية الرقمية

1. طلال أبوغزاله العالمية الرقمية (TAG.GD) خدمات مهنية وتعليمية عالمية
2. طلال أبوغزاله وشركاه الدولية (TAG-Audit) خدمات التدقيق والمحاسبة
3. طلال أبوغزاله وشركاه للاستشارات (TAG-Consult) خدمات استشارات إدارية واقتصادية ومالية
4. أبوغزاله للتقييم والاستشارات المالية (TAG-Valuation) خدمات تقييم الأصول
5. طلال أبوغزاله لأسماء المجال (TAG-Domains) سجل معتمد لدى هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (الأيكان)
6. طلال أبوغزاله لتقنيات المعلومات الدولية (TAG-ITI) خدمات الاستشارات والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
7. طلال أبوغزاله للحلول الإلكترونية (TAG E-Solutions) خدمات الحلول الإلكترونية وتحليل الأنظمة والبرمجة
8. أبوغزاله للملكية الفكرية (AGIP) تسجيل وحماية حقوق الملكية الفكرية
9. طلال أبوغزاله للوسائط المتعددة (TAG-Multimedia) خدمات إعلامية
10. طلال أبوغزاله الدولية للطباعة والنشر (TAG-Publish) خدمات واستشارات في مجال الطباعة والنشر
11. طلال أبوغزاله للتوظيف المهني وتطوير الموارد البشرية (TAG-Recruit) خدمات موارد بشرية وتوظيف
12. طلال أبوغزاله لعطاءات (TAG-Tenders) عطاءات ومناقصات
13. أبوغزاله للترجمة والتوزيع النشر (TAG-Translate) خدمات ترجمة فورية وتحرير مهنية
14. جامعة طلال أبوغزاله العالمية الرقمية (TAG-GDU) برامج أكاديمية ومهنية معتمدة من خلال الإنترنت وبرامج تعليمية عن بعد
15. معهد طلال أبوغزاله كونفوشيوس (TAG-Confucius) تعليم اللغة والثقافة الصينية

تتمة

شركات طلال أبوغزاله العالمية الرقمية

16. طلال أبوغزاله للتدريب الإلكتروني (TAG E-Training) tagitc.com
خدمات تدريب، وشهادات معتمدة في مجال تكنولوجيا المعلومات
17. طلال أبوغزاله للتدريب الرقمي (TAG Digital Training) tagitc.com
تنظيم وعقد ورعاية دورات وورش عمل وندوات تدريبية وجاهية (تعاقدية) واون لاين
18. مركز طلال أبوغزاله للمعرفة (TAG-KC) tagks.com
مساعدة ودعم الشباب لدخول سوق العمل من خلال تزويدهم بدورات تدريبية وربطهم بالباحثين عن العمل
19. ملتقى طلال أبوغزاله المعرفي (TAG-KF) tag-forum.org
خدمات تنظيم المناسبات
20. الموسوعة الإلكترونية العربية (TAGEPEDIA) register.tagepedia.org
إثراء عالم الإنترنت بمحتوى عربي
21. المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA) iascasociety.org
شهادات مهنية، عضويات، دورات تدريبية، ومطبوعات مهنية
22. المجمع العربي الدولي لتكنولوجيا الإدارة (AIMICT) aimict.org
بناء المقدرة وتدريب متقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات
23. طلال أبوغزاله للجودة في التعليم (TAG-Eduqa) aroqa.org
خدمات ضمان الجودة في التعليم
24. طلال أبوغزاله للسحابة الإلكترونية (TAG-Cloud) tagcloudconsult.com
خدمات استشارية في مجال الحوسبة السحابية
25. جمعية كلنا فلسطين (All4Palestine) all4palestine.com
التعريف بأبرز الشخصيات الفلسطينية
26. مركز حوكمة شركات الأعمال العائلية (FBGC) fbgc.jo
شركات أعمال العائلات والحوكمة
27. المعهد العربي العماني للتدريب (AOTI-Oman) tagi-aoti.com
تنظيم وعقد ورعاية دورات تدريبية وورش عمل وندوات
28. وكالة أبوغزاله لأنباء الملكية الفكرية (AG-IP News) ag-ip-news.com
خدمات إعلامية في مجال الملكية الفكرية
29. وكالة أنباء طلال أبوغزاله لأخبار تكنولوجيا المعلومات (TAG-IT News) tagitnews.com
خدمات إعلامية في مجال تكنولوجيا المعلومات

تتمة

شركات طلال أبو غزالة العالمية الرقمية

30. وكالة أنباء طلال أبو غزالة للتعليم (TAG-Educa News) tageducanews.com
خدمات إعلامية في مجال التعليم
31. المركز العربي لفض النزاعات (ACDR) acdr.aipmas.org
حل نزاعات أسماء المجال
32. مركز طلال أبو غزالة لضمان سلامة الامتحانات (TAGI-Metric) tagimetric.com
امتحانات وتقييمات بمراقبة طرف ثالث
33. مركز طلال أبو غزالة لفض النزاعات (TAG-Resolution) tagresolution.com
التحكيم لتسوية النزاعات المتصلة بالعلامات التجارية
34. مركز طلال أبو غزالة لإعادة تهيئة الحواسيب (TAG-CRC) tagcrc.com
إعادة تأهيل وتطوير أجهزة الحاسوب
35. طلال أبو غزالة للتصميم والطباعة والنشر (TAG-Design) tagidesign.com
خدمات التصميم الجرافيكي
36. أكاديمية طلال أبو غزالة للغات (TAG-Lingual) tag-languages.com
دورات تدريبية في مجال اللغة والتعليم
37. طلال أبو غزالة للتدقيق الداخلي (TAG-Internal Audit) taginternalaudit.com
خدمات تدقيق داخلي
38. طلال أبو غزالة فاؤنديشن للتنمية (TAG-Foundation) tag-foundation.org
مبادرات في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصاد والتدريب ومنتديات فكرية وبحثية
39. طلال أبو غزالة لبراءات الاختراع (TAG-Patents) patents.agip.com
خدمات براءات الاختراع
40. دبلوم طلال أبو غزالة الدولي في مهارات تقنية المعلومات (TAGDIT) tagitc.com
توفير خدمات تدريب وشهادات معتمدة في مجال تكنولوجيا المعلومات
41. طلال أبو غزالة للإنتاج والبث الرقمي (TAGDB) tagdb.global
نشر الفكر والثقافة والتعليم
42. طلال أبو غزالة للتقنية (TAGTech) tagtech.global
أجهزة لابتوب وتابلت رقمية وهواتف ذكية
43. طلال أبو غزالة للمشروع (TAG-Projects) tagtech.global
إدارة المشاريع التدريبية والتعليمية والريادية والمبتكرة، ومنح الاعتمادات اللازمة في بناء القدرات

١٣. مكاتب طلال أبوغزاله العالمية الرقمية

- الرياض

AGIP

المدير: أيمن الشعال

ayman@agip.com.sa

TAG-Audit

المدير: صلاح أبو عصبه

sabuosbeh@tagorg.com

- جدة

المدير: علي سلامة

alisalameh@tagi.com

الصين:

- بكين

- تشنغدو

- شنغهاي

- قوانتشو

- هونج كونج

Manager: Noor Shangwei

NShangwei@agip.com

العراق:

- أربيل

المدير: آري سليمان

erbil.accountant@tagi.com

- بغداد

المدير: عمر طارق نجيب

otareq@tagi.com

الكويت:

- الكويت

المدير: حازم أبوغزاله

habughazaleh@agip.com

- جبل علي

المدير: نبال أبوغزاله

niabughazaleh@tag.global

- دبي

AGIP

المدير: أمجد الحسيني

ahusseini@agip.com

TAG-Audit

المدير: نبال أبوغزاله

niabughazaleh@tag.global

- رأس الخيمة

المدير: طلعت زين

tzeben@tagorg.com

الباكستان:

- كراتشي

المدير: سعيد عودة

saodeh@agip.com

البحرين:

- المنامة

AGIP

المدير: ليث دامر

Ldamer@agip.com

TAG-Audit

المدير: سيف البواب

sbawab@tagorg.com

السعودية:

- الخبر

المدير: نضال راضي

nradi@tagorg.com

الأردن

(المكتب الإقليمي):

AGIP

المدير: محمود لطوف

mlattouf@agip.com

TAG-Audit

المدير: محمد الأزرق

mazraq@tagi.com

آسيا

أفغانستان:

- كابول

المدير: شفيع الله همت

afghanistan@agip.com

الإمارات:

- أبوظبي

المدير: فراس الكيلاني

falkilani@tagi.com

- الشارقة

- عجمان

المدير: علي الشلبي

a.shalabi@tagi.com

- الفجيرة

المدير: هيثم أبوغزاله

hhag@tagi.com

- العين

المدير: زياد غنايم

zghanayem@tagi.com

تتمة

مكاتب طلال أبوغزالة العالمية الرقمية

ليبيا:

- طرابلس
المدير: بشار حمد
bhamad@agip.com

مصر:

- القاهرة
المدير: طارق الخطيب
tkhatib@agip.com

نيجيريا:

- أبوجا
Manager: Emeka Okekeze
eokekeze@agip.com

أوروبا

السويد:

- ستوكهولم
المدير: عامر الناصر
sweden@agip.com

تركيا:

- أنقرة
Manager: Hatice Toksoy
htoksoy@agip.com

روسيا:

- موسكو
المدير: دينا المومني
dmomani@agip.com

أمريكا الشمالية

كندا:

- أوتاوا
المدير: أحمد الزعبي
aalzoubi@agip.com

قطر:

- الدوحة
المدير: سامي يونس
syounis@agip.com

لبنان:

- بيروت
AGIP
المدير: ميلاد ديب
mdib@agip.com

TAG-Audit

المدير: بسمة أبو صهيون
babusahyoun@tagi.com

ماليزيا:

- كوالا لمبور
Manager: Nur Samian
malaysia@agip.com

أفريقيا

الجزائر:

- الجزائر
المدير: صفاء بن صرصة
agip.algeria@agip.com

المغرب:

- الدار البيضاء
المدير: إيمان سيفي
isefi@agip.com

تونس:

- تونس
المدير: مريم البلبيدي
MBlidi@agip.com

الهند:

- نيودلهي
Manager: Shivansh Tyagi
styagi@agip.com

اليمن:

- صنعاء
المدير: ماجد الشقفة
malshagathah@tagorg.com

أندونيسيا:

- جاكرتا
Manager: Erika SH
indonesia@agip.com

إيران:

- طهران
Manager: Mojtaba Nayyer
mnayyer@agip.com

سوريا:

- دمشق
المدير: أحمد العجلاني
rjuha@tagi.com

عمان:

- دقم
- صلالة
- مسقط

المدير: مجدي الأبيض
mabiad@tagorg.com

فلسطين:

- رام الله
المدير: جمال ملحم
jmilhem@tagorg.com

غزة:

المدير: منير حسن
mohasan@tagi.com

